

قضايا دولية وإقليمية



د. علي السيد النقر

السياسة الخارجية اليابانية

تجاه شرق آسيا

١٩٤٥ - ١٩٨٥



0097075

Bibliotheca Alexandrina

**السياسة الخارجية اليابانية
تجاه شرق آسيا
في الفترة من ١٩٤٥-١٩٨٥**

على سيد فؤاد على

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز المحروسة

الطبعة الأولى يناير ١٩٩٨

عنوان الكتاب: السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا

تأليف : علي سيد فؤاد علي

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر

٤٩ ش ب المعادي - ت: ٣٣-٣٧٥٢

المدير العام : فريد زهران

مسئول الطباعة : محمد سعيد

رقم الإيداع : ٩٨/٢٩٦٦

الترقيم الدولي I.S.B.N : 88- 5652- 977- x

اهداء

إلى كل المكافحين في سبيل أمجاد بلادهم

إلى أسرتي ... وأخص والدتي عرفاتا وتقديرا

محتويات الدراسة

الصفحة

| | |
|----|---|
| ١ | مقدمة الدراسة |
| | الفصل الأول |
| ١٠ | الاطار العام لتطور أهداف السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا |
| ١١ | مقدمة |
| | المبحث الأول |
| ١٣ | الخبرة التاريخية وخصائص البيئة الجغرافية |
| | المطلب الأول |
| ١٤ | الخبرة التاريخية |
| | المطلب الثاني |
| ١٩ | خصائص البيئة الجغرافية |
| | المبحث الثاني |
| ٢٢ | المحددات الاقتصادية |
| | المبحث الثالث |
| ٢٨ | مؤسسات السياسة الخارجية اليابانية |
| | المطلب الأول |
| ٢٩ | المؤسسات الرسمية |
| ٢٩ | أولا : البرلمان الياباني |
| ٣١ | ثانيا : مجلس الوزراء |
| ٣٢ | ثالثا : بيروقراطية السياسة الخارجية |
| | المطلب الثاني |
| ٣٥ | الاحزاب وجماعات المصالح اليابانية |
| ٣٥ | أولا : الاحزاب اليابانية |
| ٤٠ | ثانيا : جماعات المصالح |
| | المبحث الرابع |
| ٤٥ | العوامل والمتغيرات الخارجية |

المطلب الأول

٤٦ العوامل والمتغيرات الإقليمية

٤٦ أولا : توازنات القوى الإقليمية في شرق آسيا

٤٩ ثانيا : التطور الاقتصادي لدول شرق آسيا

المطلب الثاني

٥١ العوامل والمتغيرات الدولية

٥٢ أولا : العلاقات الأمريكية اليابانية

٦٤ ثانيا : المحددات الاقتصادية الدولية

الفصل الثاني

٦٧ السياسة الخارجية اليابانية وقضايا شرق آسيا السياسية

٦٨ مقدمة

المبحث الأول

٦٩ الموقف الياباني من قضية وحدة الصين

٧٠ أبعاد الموقف الياباني إبان تولي الشيوعيين الحكم في الصين

٧٣ السياسة الصينية لدفع اليابان للاعتراف بها.

٧٣ أ- الروابط مع أحزاب اليسار.

٧٤ ب- الروابط مع المنظمات الاقتصادية ورجال الأعمال

٧٥ ج- الاتصالات مع الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم

٧٩ التحول في الموقف الياباني إلى الاعتراف بالصين الشعبية

٨٢ الخلاصة

المبحث الثاني

٨٣ الموقف الياباني من النزاع السوفيتي - الصيني

٨٤ نشأة النزاع وتطوره

٨٦ تطور سياسات كل من الصين والاتحاد السوفيتي تجاه اليابان

القضايا التي تمحور حولها تفاعل اليابان مع الصين والاتحاد السوفيتي في

٨٧ إطار النزاع بينهما.

٨٧ مشكلتا الحدود

٨٨ الخلفية التاريخية للنزاع

- ٩٠ مشكلة الجزر كأحدى قضايا النزاع السوفيتى الصينى
- ٩٣ المفاوضات بشأن عقد المعاهدة اليابانية الصينية
- ٩٦ العلاقات الاقتصادية بين اليابان وكل من الاتحاد السوفيتى والصين
- ١٠٠ تقييم الموقف اليابانى

المبحث الثالث

- ١٠٢ الموقف اليابانى من قضية فيتنام
- ١٠٣ تطور المشكلة
- ١٠٤ أبعاد الموقف اليابانى من الحرب ايان بدايتها
- ١٠٦ الاعتبارات الدافعة للموقف اليابانى
- ١٠٦ العامل الاقتصادى
- ١٠٨ السياسة الأمريكية
- ١٠٩ العلاقات اليابانية بفيتنام الجنوبية
- ١١١ الموقف اليابانى في مرحلة الاتجاه للتسوية السلمية للمشكلة
- ١١٥ تقييم الموقف اليابانى

المبحث الرابع

- ١١٦ الموقف اليابانى من قضية الوحدة الكورية
- ١١٧ أصول المشكلة الكورية (تقسيم كوريا)
- ١٢٠ الموقف اليابانى من كوريا بعد التقسيم
- ١٢٠ تطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية
- ١٢٢ الاعتبارات الدافعة للموقف اليابانى
- ١٢٢ أ - القوى المؤيدة لتطبيع العلاقات داخل الحزب الحاكم
- ١٢٣ ب - اعتبار الاقتصادى
- ١٢٣ ج- العامل الخارجى
- ١٢٤ الحوار بين الكوريتين الشمالية والجنوبية وموقف اليابان منه
- ١٢٤ تطورات البيئة الدولية الدافعة الى الحوار
- ١٢٦ أهداف اليابان
- ١٢٧ وسائل تحقيق الأهداف اليابانية
- ١٣٠ تقييم الموقف اليابانى

المبحث الخامس

- ١٣١ الموقف الياباني من القضية الكمبودية
- ١٣٢ عوامل تطور الصراع
- ١٣٣ سلوكيات السياسة الخارجية اليابانية عقب الغزو الفيتنامي لكمبوديا
- ١٣٤ الضغوط الدافعة لتطور الموقف الياباني
- ١٣٥ المبادرات الدبلوماسية
- ١٣٧ المعونات اليابانية للاجئين
- ١٣٨ تقييم الموقف الياباني

الفصل الثالث

الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية اليابانية وخصائص التعامل الياباني

- ١٣٩ مع الدول الاسيوية

١٤٠ مقدمة

المبحث الأول

- ١٤١ التجارة اليابانية مع دول شرق آسيا

المطلب الأول

- ١٤١ التجارة في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٠

- ١٤٢ أهمية التجارة للتنمية الاقتصادية في اليابان

- ١٤٤ توزيع التجارة مع دول شرق آسيا

المطلب الثاني

- ١٥١ التجارة في الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٥

المبحث الثاني

- ١٦١ الاستثمارات اليابانية في دول شرق آسيا

المطلب الأول

- ١٦٢ الاستثمارات في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٠

المطلب الثاني

- ١٦٧ الاستثمارات في الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٥

- ١٧٤ الخلاصة

المبحث الثالث

| | |
|-----|-----------------------------------|
| ١٧٥ | المعونات اليابانية لدول شرق آسيا |
| | المطلب الأول |
| ١٧٧ | المعونات في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٠ |
| | المطلب الثاني |
| ١٨١ | المعونات في الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٥ |
| ١٩٢ | خاتمة الدراسة |
| ٢٠٣ | قائمة المراجع |

فهرس الجداول

رقم الجدول

الصفحة

- (١) تطور نسب اعتماد اليابان على المواد الخام المستوردة خلال الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٨٥ ٢٤
- (٢) تطور حجم الفائض فى الميزان التجارى اليابانى خلال الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٨٥ ٢٦
- (٣) الناتج الاجمالى القومى لدول شرق اسيا عام ١٩٦٩ (بالبليون دولار) ٤٧
- (٤) تطور الناتج الاجمالى القومى للدول الكبرى (بالبليون دولار) ٤٨
- (٥) متوسطات معدل النمو السنوى لمجموعة دول اسيوية فى الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٨١ ٤٩
- (٦) تطور نسبة البترول التى تستوردها اليابان من الشرق الاوسط وشرق اسيا فى الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨١ ٦٦
- (٧) تطور عدد الزائرين اليابانيين للصين فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٥ ٧٥
- (٨) تطور التجارة بين اليابان وكل من الاتحاد السوفيتى والصين فى الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٩ ٩٩
- (٩) تطور حجم الاتفاقى العسكرية الامريكى فى اليابان وفيتنام فى الفترة من ١٩٦٤ - ١٩٦٩ ١٠٧
- (١٠) تطور التجارة بين اليابان والصين فى الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٧٠ ١٤٦
- (١١) التجارة بين اليابان وتايلاند فى عامى ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ١٤٩
- (١٢) تطور التجارة بين اليابان وتايوان فى الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٥ ١٥٣

| | |
|-----|--|
| | (١٣) تطور التجارة بين اليابان وهونج كونج فى الفترة من ١٩٧٨- |
| ١٥٣ | ١٩٨٠ |
| ١٥٤ | (١٤) تطور التجارة بين اليابان ودول الآسيان بين عامى ١٩٧٠-١٩٨٥ |
| | (١٥) تطور حجم التجارة بين اليابان وسنغافوره فى الفترة من ١٩٧٠- |
| ١٥٦ | ١٩٧٩ |
| | (١٦) تطور التجارة اليابانية مع كوريا الجنوبية فى الفترة من ١٩٧٩- |
| ١٥٨ | ١٩٨٥ |
| | (١٧) تطور استثمارات اليابان فيما وراء البحار فى الفترة من ١٩٦٥- |
| ١٦٣ | ١٩٦٨ |
| | (١٨) تطور الاستثمارات اليابانية فى الصين فى الفترة من ١٩٧٩- |
| ١٦٩ | ١٩٨٥ |
| | (١٩) الاستثمارات اليابانية فى دول الآسيان فى الفترة من ١٩٨١- |
| ١٧١ | ١٩٨٥ |
| ١٧٨ | (٢٠) التعويضات والمنح المرتبطة بالتعويضات للدول الآسيوية |
| | (٢١) توزيع المعونة اليابانية بين مناطق العالم فى عامى ١٩٨٠ ، |
| ١٨١ | ١٩٨٥ |
| ١٨٥ | (٢٢) أهم الدول الحاصلة على المعونة اليابانية عام ١٩٨٥ |
| ١٨٦ | (٢٣) المعونة اليابانية لأندونيسيا فى الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٥ |
| ١٨٧ | (٢٤) المعونة اليابانية لتايلاند فى الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٥ |

مقدمة الدراسة

موضوع الدراسة

موضوع هذه الدراسة هو السياسة الخارجية اليابانية تجاه منطقة شرق آسيا في الفترة الممتدة من ١٩٤٥-١٩٨٥ .
وتتناول الدراسة محددات هذه السياسة، وتوجهاتها في منطقة شرق آسيا وذلك كما تظهر من خلال مواقفها من قضايا شرق آسيا السياسية ودورها الاقتصادي في تلك المنطقة عن طريق التجارة والمعونات والاستثمارات، والمشكلات التي واجهتها اليابان في إدارة سياستها الخارجية تجاه تلك المنطقة. أهمية الدراسة

ترجع أهمية دراسة السياسة الخارجية اليابانية بصفة عامة الى عدة اعتبارات اساسية وهي:-
أ- المركز المتقدم الذي تحتله اليابان في النظام الاقتصادي الدولي والذي يتضح في عدة أبعاد منها أنه علي الرغم من أن متوسط الناتج الاجمالي القومي لم يصل الي اكثر من ثلث الناتج القومي البريطاني و ١/٢ من الناتج القومي الامريكي عقب الحرب العالمية الثانية فإن اليابان استطاعت خلال ثلاثة عقود ان تحقق ضعف الناتج البريطاني وان تصل تقريبا الي نصف الناتج القومي الامريكي، وأصبح الناتج القومي الياباني هو ثاني اكبر ناتج قومي في العالم بعد الناتج القومي الامريكي وتحولت اليابان الي ان تكون من الدول الدائنة الرئيسية في العالم. كما استطاعت الصادرات اليابانية ان تحقق فوائض عالمية، حيث بلغ حجم الفائض الياباني ٦١ مليار دولار عام ١٩٨٦. وقد صاحب هذا التطور الاقتصادي وبالأخص منذ بداية عقد السبعينات سعي اليابان الي استخدام المعونات وترجمة وضعها الاقتصادي الي نفوذ سياسي واقتصادي علي المستويين الاقليمي والعالمي.

ب - تزداد أهمية وضع اليابان في النظام الدولي والدور الذي تلعبه فيه إذا اخذنا في الاعتبار اجمالي التطورات التي طرأت على السياسة الدولية وأهمها بروز القضايا والموضوعات الاقتصادية في التفاعل بين الدول والحكومات على غيرها من القضايا ومنها قضايا التجارة العالمية والاستثمارات والمعونات والقروض . فضلا عن تراجع أهمية الأمن الدولي بمعناه العسكري مع انتهاء الحرب الباردة . ووفقا لما سبق فإن موقع اليابان الاستراتيجي في الساحة العالمية يتنامى يوما بعد يوم

ج- انه بدأ يتضح بداية تنامي دور لليابان علي الساحتين الآسيوية وغير الآسيوية حيث سعت اليابان لاستخدام ادوات سياستها الخارجية الاقتصادية والدبلوماسية في حل المشكلة الكمبودية والمشاركة في قوات حفظ السلام في كمبوديا وارسلت مراقبين ضمن قوات الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في افغانستان ووقف اطلاق النار بين العراق وايران

د - وبالإضافة الى ما سبق فان الدراسات والابحاث التي تتناول السياسة الخارجية اليابانية في العالم العربي ومصر على وجه الخصوص لازالت حتى الآن قليلة، على الرغم من أهميتها في فهم اركان ومقومات السياسة الخارجية اليابانية.

النطاق المكاني للدراسة

يرجع اختيار الباحث لدراسة السياسة الخارجية اليابانية تجاه منطقة شرق آسيا - وهي التي تضم بالإضافة لليابان كل من الصين الشعبية وتايوان وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية وفيتنام وسنغافورة وماليزيا ونيبالند والفلبين واندونيسيا وهونج كونج - الى انه لليابان روابط عميقة مع دول شرق آسيا حيث القرب الجغرافي لليابان من هذه المنطقة فضلا عن الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية . يرتبط بذلك وجود تفاعلات كثيفة لليابان مع دول هذه المنطقة يمكن بدراستها التوصل لقواعد تحكم السياسة اليابانية فيها، فضلا عن أن تحليل سلوكيات السياسة الخارجية اليابانية في تلك المنطقة من شأنه أن يؤدي الى تفسير وفهم

الخصائص الرئيسية التي تميز هذه السياسة ومنها عدم رغبة اليابان في الانغماس في النزاعات الدولية والإقليمية الخطيرة حيث شهدت المنطقة خلال فترة الدراسة عدد من تلك الصراعات ومنها فيتنام وكمبوديا . وقد كانت تلك النزاعات محلا لاهتمام القوى المؤثرة على السياسة الخارجية ويستفاد من ذلك أيضا في فهم الاعتبارات والعوامل التي تحدد مواقف القوى المؤثرة على السياسة الخارجية اليابانية سواء الرسمية او غير الرسمية . ويضاف الى ما سبق ان البحث في سياسة اليابان تجاه شرق آسيا يمكن أن يقودنا الى فهم وتحديد نمط وطبيعة التفاعلات اليابانية مع القوى الكبرى ذات المصالح الاستراتيجية في منطقة شرق آسيا وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين

اسباب اختيار النطاق الزمني للدراسة

يرجع اختيار الباحث لدراسة السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا خلال الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٨٥ إلى ان تلك الفترة كان للسياسة الخارجية اليابانية فيها توجهات محددة بذاتها تمثلت في عدم التدخل في شرق آسيا باستخدام القوة العسكرية واستخدام الادوات الاقتصادية بشكل أساسي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في تلك المنطقة، فضلا عن تأييد سياسات الولايات المتحدة في شرق آسيا وهو ما يتضح من تحليل مواقف اليابان من قضايا شرق اسيا . كما أن تلك الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٥ تمثلت في مجملها مرحلة متميزة في تطور النظام الدولي وهي مرحلة القطبية الثنائية والتي اتسمت في مظهرها التنظيمي بإنقسام الدول ذات الثقل الحضارى والوزن الاقتصادى والسياسى الى معسكرين كبيرين يدور كل منهما فى فلك سياسات ومواقف ومصالح قطب ضخم ينفرد بتملك مفاتيح انتاج ونشر سلاح عالمى ويستأثر بالهيمنة العقيدية والسياسية والاقتصادية على مجموعة الدول المكونة لمعسكره التابع له .

وقد كان للقطبية الثنائية تأثير على سياسة اليابان بشكل مباشر وبشكل غير مباشر ، فبشكل مباشر كان مناخ القطبية الثنائية دافعا لليابان للتمسك بالحماية الامريكية لضمان أمنها ومن

للناحية غير المباشرة تأثرت من خلال السياسة الأمريكية التي اتجهت لاستخدام دور اليابان الاقتصادي في منطقة شرق آسيا كأحد الأدوات لمواجهة الشيوعية في شرق آسيا

المناهج المستخدمة في الدراسة

يستخدم الباحث في تلك الدراسة ثلاثة مناهج أساسية وهي

أ - المنهج التاريخي

يتأسس هذا المنهج على أن العلاقات الدولية المعاصرة لها أصول وجذور تاريخية سابقة مما يجعل التعمق في فهم الظروف والمؤثرات التاريخية أمرا ضروريا لاستيعاب الملابسات التي تحيط بالعلاقات الدولية في أشكالها المعاصرة .

ويقوم هذا المنهج على تحليل الحقائق التاريخية والربط فيما بينها وذلك للتوصل لى نتائج بشأن الظاهرة محل الدراسة وهناك عدة مزايا يحددها دعاء هذا المنهج لإستخدامه: -

١- القدرة على تحري الأسباب التي تكمن وراء فشل أو نجاح قادة الدول في اتباع سياسات خارجية معينة في وقت ما واستخلاص مغزى أو دلالات عامة لانماط السلوك الدولي المختلفة.

٢ - ان يساعد على تفهم الكيفية التي يتم بها اتخاذ قرارات السياسة الخارجية والدوافع التي تمليها والنتائج التي تتبلور عنها وذلك في الاطار التاريخي الحقيقي لهذه القرارات.

ويمكن الاستفادة من هذا المنهج في تحليل تطور قضايا شرق آسيا السياسية وهي قضية وحدة الصين والصراع السوفيتي الصيني وقضية فينتام وقضية الوحدة الكورية والقضية الكمبودية وتطور مواقف اليابان من تلك القضايا

ب - المنهج المقارن

شهدت الستينات تركيزاً على استخدام المنهج المقارن في العلوم السياسية. ووفقاً لهذا المنهج يتم مقارنة السياسة الخارجية لدولتين من خلال توضيح جوانب السياسة الخارجية للدولتين ثم التوصل إلى أوجه الشبه والاختلاف بين سياسيتي الدولتين وإمكانية الاستفادة من أوجه الشبه والاختلاف في تحديد السياسة الخارجية كما يطبق هذا المنهج بدراسة السياسة الخارجية لدولة واحدة معينة في فترتين لكل منهما طابعها الخاص أو لكل منهما زعامة تختلف عن زعامة تالية أولاً حقة وذلك للتوصل في النهاية إلى تحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف.

وترجع أهمية المنهج المقارن في السياسة الخارجية إلى أنه يساعد في التعرف على ترتيب عناصر التأثير على السياسة الخارجية من حيث وزنها في حالات مختلفة، يساهم في استخدام عناصر الشبه وعناصر التمايز في تحديد السياسة الخارجية. ومن بين النماذج التي استخدمت المنهج المقارن في السياسة الخارجية نموذج روزنو.

وقد استخدم الباحث هذا المنهج في الدراسة وذلك في تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا السياسية. وذلك بهدف التعرف على العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية ومدى تباينها من قضية لأخرى. كما لجأ لاستخدامه في تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين مواقف اليابان والدول الكبرى في المنطقة من قضايا شرق آسيا.

ج - منهج تحليل النظم :-

يرجع استخدام منهج تحليل النظم في علم السياسة إلى دافيد استون الذي أسس نموذجاً على مفاهيم النظام وبنية النظام والاستجابة. ومنذ منتصف القرن العشرين بدأت دفعة لاستخدام التحليل النظمي في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

يقوم تحليل نظام السياسة الخارجية على أن مفهوم النظام صحيح بالنسبة لتحليل السياسة الخارجية بقدر صحته لدراسة السياسة الداخلية.

ووفقا لهذا المنهج هناك أربعة عناصر أساسية

المدخلات : - وهي مؤثرات معينة قد تكون نابعة من النظام الداخلى أو النظام الخارجى .

عملية التحويل : - حيث يتم تحليل وإستيعاب هذه المدخلات فى أبنية النظام السياسية والتشريعية والتنفيذية

المخرجات هى السياسات والقرارات التى يصدرها النظام .

التغذية الاسترجاعية : - وتتضمن تأثير المخرجات على جانب المدخلات

ومن بين النماذج التى استخدمت منهج تحليل النظم فى دراسة السياسة الخارجية- نموذج

مودلسمى- نموذج بريتشر، نموذج داوشا

وقد لجأ الباحث الى استخدام منهج تحليل النظم فى تحليل محددات السياسة الخارجية

اليابانية تجاه شرق آسيا، تحليل عوامل التأثير على مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا -

والكيفية التى تم بها حدوث تأثير هذه العوامل على مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا

السياسية وذلك فى الفصل الثانى من هذه الدراسة .

التساؤلات التى تطرحها الدراسة : -

تسعى الدراسة للإجابة على تساؤلات أساسية تشمل : - ما هى أهم العناصر المؤثرة على

السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا وترتيب هذه العناصر؟ اى هذه العوامل كانت بمثابة

قيودا او عقبات امام ممارسة اليابان لدور سياسى فى منطقة شرق آسيا؟ ماهية تأثيرها على

توجهات السياسة اليابانية وخصائصها؟ أيضا تسعى الدراسة للإجابة على تساؤل آخر وهو

لماذا اتجهت اليابان منذ بداية السبعينات لممارسة التأثير في قضايا شرق آسيا السياسية باستخدام بعض ادواتها الاقتصادية ثم الدبلوماسية؟

«فروض الدراسة،

يتناول الباحث في تلك الدراسة فرضيتين اساسيتين وهما :-

أ - ان سياسة اليابان الخارجية تجاه شرق آسيا تعددت بشكل اساسي بإدراك اليابان لأهمية وحدود الاعتماد على الولايات المتحدة لضمان مصالحها في شرق اسيا، فضلا عن المصالح الاقتصادية لليابان في شرق آسيا- وتفصيلا لذلك - فإن سياسة اليابان الخارجية تجاه تلك المنطقة تعددت بإدراكها الذي تمثل في ظل ظروف القطبية الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على شرق اسيا وظروف الدمار الاقتصادي داخل اليابان بأن الاعتماد على الولايات المتحدة وهو الكفيل بتحقيق الأمن لها وتدعيم تجارتها مع دول شرق اسيا وانعكس ذلك على توجهات سياستها الخارجية التي كانت اهمها تأييد سياسات الولايات المتحدة في شرق اسيا - والاعتماد عليها لضمان امنها . غير انه بتغير السياسة الامريكية في شرق اسيا مع مطلع السبعينات بتخفيض تواجدتها العسكري ومعوناتها لدول المنطقة وجدت اليابان أن عليها ان تتحرك بذاتها لضمان مصالحها بعد الفراغ الذي تركه تغير السياسة الأمريكية ولذا بدأت بالتوسع في استخدام المعونات وادواتها الدبلوماسية لضمان مصالحها في شرق اسيا .

أما المصالح الاقتصادية فهي التي حركت اليابان أساسا لتحسين علاقاتها بدول جنوب شرق آسيا - وذلك بعد استقلالها عام ١٩٥١ - كما ان ضمان تلك المصالح كان دافعا لسعي اليابان لممارسة دور في قضايا شرق آسيا منذ مطلع السبعينات

ب - ان اهم الاشكالات التى واجهت اليابان فى ادارة سياستها الخارجية تجاه شرق آسيا هى الاشكالات الناتجة عن تأثير فترة الاحتلال اليابانى لدول شرق آسيا والتى سبقت فترة الدراسة مباشرة، نظرا لانها كانت اكثر شمولاً للنطاقين المكانى والزمانى للدراسة من غيرها من الاشكالات. فعلى سبيل المثال فإن إشكالية التعويضات اليابانية لدول هذه المنطقة عن ممارسات الاحتلال ظلت قائمة بين اليابان ومجموعة من هذه الدول حتى نهاية الخمسينات ثم الصين وفيتنام فى عقد السبعينات لم يتم تسويتها مع كوريا الشمالية حتى نهاية فترة الدراسة. فضلا عن ذلك فقد أوجدت عقبات امام اتجاه اليابان لتعميق تعاونها مع دول تلك المنطقة وممارسة دور سياسى فيها وبشكل عام اوجدت عقبات امام تحقيق بعض اهداف السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا

اهم صعوبات الدراسة

تمثلت اهم صعوبات الدراسة فى ندرة المراجع العلمية التى تتناول السياسة الخارجية اليابانية باللغة العربية سواء منها تلك التى تتناول السياسة الخارجية اليابانية بشكل عام او السياسة اليابانية فى شرق اسيا على وجه الخصوص، فضلا عن قلة المراجع باللغة الانجليزية حيث ان الكثير من المراجع التى تتناول قضايا السياسة الخارجية لليابان وعلاقاتها الخارجية تتناولها فى إطار قضايا سياسات وعلاقات الدول الكبرى فى شرق اسيا وهى الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفيتى ولا تتناول السياسة الخارجية اليابانية بشكل مستقل.

الفصل الأول

الاطار العام لتطور أهداف السياسة
الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا

مقدمة :

يتناول هذا الفصل بيئة السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا وهي تشمل مجموعة العوامل والظروف التي تؤثر على تلك السياسة وتأسس أهمية تلك العوامل والظروف على أنها تضع الإطار أو الحدود التي يتصرف في نطاقها صانعو السياسة وهذه العوامل تشكل في مجموعها مسار السياسة الخارجية للدولة.

ومن بين علماء السياسة الخارجية الذين تناولوا العوامل والظروف المؤثرة على السياسة الخارجية ركز اورجانسكى في دراسته في نهاية الخمسينات على تصنيف تلك العوامل الى محددات داخلية وخارجية.

وقد شملت المحددات الداخلية من منظوره الشخصية القومية والطبقة الحاكمة وشخصيات القادة، أما الخارجية فهي تضم موقع قوة الدولة مقارنة بالدول الاخرى وسلوك الدول الاخرى وبشكل عام فقد اعتبر ان هذه المحددات تكمن أهميتها في انها تحدد أى الأهداف التي تتبناها الدولة لسياستها الخارجية ولكنه ركز على عامل الشخصية القومية.

أما مودلسكى في تناوله لدراسة المحددات فإنه وان كان قد قام بتقسيم المحددات الى داخلية وخارجية وهو نفس تقسيم اورجانسكى إلا انه توسع في المحددات التي تناولها حيث شملت المحددات الداخلية كافة المؤسسات والأجهزة الحكومية المرتبطة بالسياسة الخارجية ودرجة كفاءة هذه المؤسسات وخبراتها الفنية وكافة الثروات المادية والمعنوية المتاحة للدولة أما للخارجية فتضم كافة الموارد المتاحة للدولة والتي تنبع من خارجها مثل المزايا والفوائد التي تحصل عليها الدولة نتيجة للالتزامات وتعهدات من قبل دولة أخرى مثل المساعدات والمعونات الخارجية.

A. k Organski: World Politics, (New York: Alfred Knobh Inc), 1958, P 45

(١) انظر

غير انه يلاحظ ان العديد من الدراسات والكتابات اللاحقة التي تناولت العوامل والمحددات أعطت تركيزاً أكبر على المحددات النفسية للسياسة الخارجية مع أخذها في الاعتبار لدور المحددات المادية .

وقد شملت البيئة النفسية من منظور بريتش البيئة النفسية لصانعي القرار في نظام السياسة الخارجية مثل رئيس الحكومة ومواقف نخب السياسة الخارجية التي تنتج من استعدادهم النفسي وخصائصهم وخبراتهم الشخصية وتصورات النخبة وإدراكهم للبيئة الواقعية الداخلية والخارجية وعن طريق هذه التصورات يتحدد تعريف النخب للسلوك الواجب اتخاذه في السياسة الدولية من قبل الدولة .

وقد تأسست أهمية العوامل النفسية في هذه الدراسات على انها هي التي تحدد مباشرة نوع السياسة الخارجية النهائية، فصانع السياسة الخارجية لا يصنع سياسة أو ينفذها بناءً على طبيعة العوامل الموضوعية ولكن بناءً على تصوره الذاتي لمعنى تلك العوامل والتي تشمل التركيب الشخصي لصانع السياسة الخارجية والإدراك السياسي له . فضلاً عن أن خيارات السياسة الخارجية لا تتحدد بناءً على قوة الدولة وأوضاعها السياسية والاقتصادية ولكنها تتحدد على أساس تصورات صانعي القرارات للسياسة الدولية وآثارها في تحديد خيارات السياسة الخارجية ويتأثر إدراك صانعي القرار للأحداث الدولية بتصوراتهم عن العالم الخارجي وتطور هذه التصورات عبر فترة طويلة من الزمن متأثرة بخبرات صانعي القرار والعقائد العامة .

وم سوف نتناول الدراسة في المبحث الأول الخبرة التاريخية وخصائص البيئة الجغرافية وفي المبحث الثاني المحددات الاقتصادية وفي المبحث الثالث مؤسسات السياسة الخارجية وفي المبحث الرابع العوامل والمتغيرات الخارجية .

المبحث الأول

الخبرة التاريخية

وخصائص البيئة الجغرافية

المطلب الأول

الخبرة التاريخية

تعرضت اليابان منذ القرن السادس الميلادي لتأثيرات حضارية تدفقت عليها بشكل كثيف من الصين سواء بطريق مباشر أو عن طريق كوريا. وقد ساعد القرب الجغرافي لليابان من الصين - التي كانت الحاضرة الوحيدة المجاورة لليابان - على استفادة اليابان من الصين في العديد من جوانب الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية، وذلك بإرسال البعثات اليابانية الى الصين أو عن طريق كوريا التي كان حكامها متأثرين بالأنماط الصينية - ومن البعثات التي تم إرسالها للصين البعثة التي أرسلها الأمير شوتوكو في عام ٥٩٢ م والتي نقلت عن الصين العديد من النظم والتقاليد والمفاهيم منها نظام ملكية الأرض ونظام الضرائب والمفهوم الصيني للنظام الملكي^(١). غير أن اليابان لم تنقل النظم السابقة عن الصين دونما تطوير، حيث حرصت على تطويرها بما يجعلها تتناسب مع الظروف اليابانية وعلى سبيل المثال فقد قامت اليابان بعد نقل نظام الحكومة الصيني باستحداث وزارتين جديدتين أضيفتا إلى الوزارات الست التقليدية التي كانت تشكل منها الحكومة الصينية، فأصبحت الحكومة اليابانية تضم ثمانى وزارات لتناسب وجود وزارة للبلاد الإمبراطورى والسكرتارية المركزية، فضلا عن ذلك فقد قام اليابانيون بتطوير نظام الكتابة الصيني وذلك باستحداث مجموعة من الرموز التي تمثل كل منها مقطعا خاصا أمكن بها تبسيط الحروف الصينية، وإستخدامها منطوقة للتعبير صوتيا عن مقاطع الكلمات اليابانية^(٢)، وقد عُرِفَ نظام الكتابة اليابانى الجديد الذى استحدثته اليابان فى القرن التاسع باسم نظام الـ «الكاتا». على أنه بحلول القرن الثانى عشر كانت اليابان على عتبة أكبر حركة ابتعاد عن معايير شرق آسيا، حيث كانت تمضى فى طريق تطوير نظامها الإقطاعى الذى كان لابد له أن يجتاز فى القرون السبعة التالية عدة مراحل تماثل

(1) Mikiso Hane: Modern Japan: a Historical Survey, (London: Westview Press), 1986-
P 10

(٢) ادوين رايشاور: اليابانيون، ترجمة لىلى الجبالي، (الكريت: عالم المعرفة)، ١٩٨٩ - ص ٦٤.

كثيراً تجارب المراحل الإقطاعية في بلاد غرب أوروبا فيما بين القرنين التاسع والخامس عشر الميلاديين. غير أن الفترة التي تركت تأثيرات حاسمة وأساسية على سياسة اليابان في شرق آسيا وعلاقاتها بدولها خلال فترة الدراسة، كانت هي مرحلة الإحتلال الياباني لمنطقة شرق آسيا والتي سبقت فترة الدراسة مباشرة.

وقد كانت كوريا نظراً لقربها الجغرافي من اليابان تمثل تهديداً أساسياً لها في حالة سيطرة دولة معادية لليابان عليها، لذا دخلت اليابان في حربين الأولى مع الصين ١٨٩٤-١٨٩٥ والثانية مع روسيا ١٩٠٤ - ١٩٠٥^(١). واستطاعت اليابان بانتصارها فيهما أن تضم إليها كوريا وتايوان والجزء الجنوبي من منشوريا والنصف الجنوبي من جزيرة ساخالين، واستطاعت اليابان أن تصبح أكبر دولة عسكرية وأكبر قوة اقتصادية في شرق آسيا، حيث مدت سيطرتها الاقتصادية على أجزاء كبيرة من الصين ومستعمرة الجزر الألمانية بشمال المحيط الهادئ والممتلكات الألمانية في إقليم شانتونج الساحلي بالصين.

وقد سعت اليابان بعد الحرب العالمية الأولى إلى تقوية مكانتها في شرق آسيا بالاستفادة من وضعها كدولة منتصرة في الحرب، نجحت في الحصول على بعض الإمتيازات تضمن مصالحها الخاصة في الصين. كما أنها ضمنت الحصول على وصاية عصبة الأمم على ممتلكات ألمانيا السابقة في منطقة الباسفيك^(٢).

الملاحظ أن بداية حقبة العشرينات قد شهدت تراجع اليابان عن سياسة التوسع العسكري تحت تأثير النفوذ القوي لرجال الأعمال الذين كانوا يكرهون فرض الضرائب المرتفعة ويخافون على تجارتهم من الخسائر وقد قامت اليابان بسحب قواتها العسكرية من شانتونج

(١) المرجع السابق، ص ٣٣٨.

(2) Rinn - Sup Shinn, Historical Setting, in Frederica M. Bunge (Editor): Japan, a Country Study, (Washington: The American University), 1981, p. 31.

بالصين وتراجعت عن مغامراتها العسكرية فى سيبيريا وخفضت إنفاقها العسكرى بالنسبة إلى ميزانيتها الوطنية - وفى تلك الفترة كانت الأوضاع العالمية لا تجعل من التوسع الإستعمارى ميزة مطلما كانت فى الماضى، فقد نادى الدول الغربية التى انهكتها الحرب العالمية الأولى بوقف الفتوحات للخارجية وسعت الى تحقيق الأمن من خلال التعاون الدولى - غير انه فى اواخر العشرينات واولئ الثلاثينات من القرن الحالى تدعمت النظرة التوسعية المتطرفة التى تركزت فى المؤسسة العسكرية اليابانية بكافة أجهزتها وأسلحتها والتى رأت حتمية السيطرة بالقوة المادية على ما اعتبرته المستحقات الإقليمية والعسكرية التى رفضتها القوى الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية فى مؤتمر واشنطن للحد من التسلح البحرى، وشملت تساوى طاقاتها البحرية والحرية مع نظرائها فى الولايات المتحدة وبريطانيا يساندها مشاعر التعصب الوطنى الصارخة^(١) . وقد ساد اليابان من أثر أزمة الإقتصاد العالمى عام ١٩٢٩ توتر واضطراب اقتصادى واجتماعى عام، وفى ظل هذا التآزم العام تم إنهاء الحكم المدنى الليبرالى، وأحكمت العسكرية اليابانية قبضتها على البلاد ووجهت امكاناتها الصناعية إلى البناء المكثف للقوات المسلحة اليابانية، وبدأت فى تكوين وإنشاء منطقة شرق آسيا الكبرى للرخاء المشترك والتى شملت منشوريا وشمال الصين وكمبوديا واندونيسيا وكوريا الجنوبية ولاوس وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام^(٢)

(١) د / نازلى معوض، الإدراك اليابانى للنظام الدولى، السياحة الدولية، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

- الأهرام - للعدد ١٠١)، يوليو ١٩٩٠، ص ٦٠ .

(٢) المرجع لاسبق، ص ٦١ .

غير أن اليابان فقدت جميع المزايا الإقليمية لسياساتها التوسعية وذلك بعد الهزيمة العسكرية الطاحنة بمنحرب اليابان من جانب الولايات المتحدة بالقضاء قنبلتين نوويتين على مدينتي هيروشيما ونجازاكي لتضع حداً نهائياً للمقاومة اليابانية ولمعارك الحرب العالمية الثانية.

وبشكل عام يمكن تحديد جانبين عامين لتأثير هذه الفترة على سياسة اليابان تجاه شرق آسيا خلال فترة الدراسة : -

أ - خلفت فترة الاحتلال الياباني لدول شرق آسيا مشكلة التعويضات اليابانية لتلك الدول عن ممارسات اليابان، وإستغلالها للموارد البشرية والمادية فى تلك الدول لتحقيق أهداف سياساتها التوسعية، وسوف يظهر خلال تلك الدراسة كيف استمرت هذه المشكلة بين اليابان وبعض هذه الدول حتى نهاية الخمسينات وبين اليابان من ناحية والصين وفيتنام حتى عقد السبعينات، وذلك بتخلى الصين رسمياً عن مطالبة اليابان بتعويضات والإتفاق على تقديم تعويضات لفيتنام عند تطبيع العلاقات الدبلوماسية معها ولم تحسم المشكلة بشكل نهائى مع كوريا الشمالية خلال فترة الدراسة.

ب - هناك اتجاهات عامة بين اليابانيين ترى أن استخدام وسائل القوة العسكرية لن يحقق الأهداف التى تسعى اليها اليابان الى تحقيقها فى الأمد الطويل، فقد كانت القوة العسكرية هى التى قادت الى هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية، كما أن هذه القوة العسكرية واستخداماتها لفرض النفوذ اليابانى على دول جنوب وجنوب شرق آسيا هى المسئولة عن تنامي العداء من جانب الشعوب المجاورة لها. نتيجة لما سبق فإن تلك الإتجاهات ترى أن دور اليابان يجب أن يحدد فى مجالات اقتصادية وتجارية مثل الإسهام فى زيادة التبادل العلمى والتكنولوجى والثقافى بين اليابان ودول العالم الخارجية - ولكن تتراجع الرؤى

اليابانية عند محاولة البحث عن دور لليابان في العالم الخارجى وذلك فى مجالات الدفاع، والدور الذى يجب أن تقوم به اليابان فى مواجهة الأزمات الخارجية^(١). وبشكل أكثر تحديداً وإرتباطاً بموضوع الدراسة فقد ظهرت تلك الاتجاهات بوضوح عند حدوث أزمة فيتنام ثم الجدل الذى ثار داخل اليابان حول مشاركة اليابان فى تأييد الولايات المتحدة خلال الأزمة، ثم فى تحديد موقف اليابان من القضية الكمبودية.. وتمحورت تلك الإتجاهات فى عدم المشاركة عسكرياً فى قضيتى فيتنام أو كمبوديا - وهو ما يتضح فى المبحثين الثالث والخامس من الفصل الثانى من هذه الدراسة.

(١) د/ خليل درويش: أفاق العلاقات العربية اليابانية: الحدود والامكانيات، فى د. مصطفى كامل المبد (محرر) حتى لا تشب حرب عربية عربية أخرى، أعمال المؤتمر المستوى الخامس للبحوث السياسية، (مركز للدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة)، ١٩٩٢، ص ٨٢٥.

المطلب الثاني

خصائص البيئة الجغرافية

تشمل العوامل الجغرافية ذات التأثير على السياسة الخارجية كل من الموقع الجغرافي وحجم الرقعة الجغرافية للدولة وتضاريس الدولة.

وركز علماء الجيوبوليتكس على أهمية العوامل الجغرافية للدولة، فهم يرون أن الطبيعة الجغرافية للدولة تشكل الركيزة الأساسية في تكوين قوتها. وقد اعتبر عالم الجغرافيا البريطاني السير هالفورد ماكيندر، أن السيطرة الجغرافية لدولة معينة على إقليم جغرافي معين طريقاً للسيطرة على العالم كله وطبقاً لنظريته فإن الدولة التي تستطيع أن تسيطر على منطقة شرق أوربا يمكنها السيطرة على العالم^(١).

أما «ماهان»، فقد رأى أن القوى الأساسية في العالم هي القوى التي لا تمتلك حدوداً برية مثل بريطانيا فهذه الدول لا تتحمل الأعباء الاقتصادية التي يتطلبها الدفاع عن الحدود البرية، ومن ثم فهي توجه مواردها لبناء قوة بحرية كبرى وذلك بعكس الدول التي لها حدود برية وقد أدى تطور تكنولوجيا الصواريخ العابرة للقارات والأقمار الصناعية، تطور وسائل الإتصال الدولي - إلى التقليل من أهمية العوامل الجغرافية.. فاللتطور في تكنولوجيا الأسلحة جعل من الصعب أن تستمر الحدود الطبيعية المنيعه وأقية من العدوان وأصبح من الممكن إختراقها.

وعلى الرغم من التأثير السابق للتقدم في تكنولوجيا الأسلحة ووسائل الإتصال - فإن العوامل الجغرافية مازالت لها أهميتها فلا يزال الإتساع الكبير في حجم الدولة يزيد من قوتها عن طريق بعض المزايا التي يمنحها العمق الجغرافي بحيث يمكن القوات من التراجع والتفكير^(٢)

الموقع الجغرافي لليابان

تتكون اليابان من أربع جزر كبرى وهي هوكايدو وهونشو وشيكوكو وكيوشو ومجموعات من الجزر الصغرى تقع بين خطي عرض ٢٢ - ٣٦ شمالاً - وتبعد بمسافة ١٥٠٠ ميل عن

(١) د / محمد علي المويلى: العلاقات الدولية في النظرية والتطبيق، (القاهرة: مكتبة الانجلو، الطبعة الأولى) ١٩٨٢، ص ٣٩.

(٢) د/ محمد طه بدوي: مدخل إلى علم العلاقات الدولية (بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر)، ص ١٩٧١، ص ١٢١.

الم الساحل الشمالى الشرقى لآسيا والذي تشغله كل من الكوريتين الشمالية والجنوبية والصين الشعبية والاتحاد السوفيتى^(١). وقد ساعد القرب الجغرافى لليابان من منطقة شرق آسيا على تمكينها من إستيراد والإستفادة من العديد من مقومات الثقافة خلال العصور القديمة من دول شرق آسيا وبالأخص من الصين وذلك على النحو المذكور سابقاً. وقد كان الموقع الجغرافى لليابان عاملاً مساعداً لها فى تكوين إمبراطوريتها فى منطقة شرق آسيا وذلك فى مطلع القرن الحالى. فالقرب الجغرافى لها من منطقة شرق آسيا سهل لها الوصول بقواتها إلى المناطق التى ارادت استعمارها مثل كوريا ومنشوريا دونما تحمل أعباء مادية هائلة تفوق قدراتها، فى حين أن البعد الجغرافى أعاق دولاً أخرى عن تحقيق أهدافها الإستعمارية فى المنطقة وذلك كما حدث بالنسبة لروسيا التى واجهت فى عام ١٩٠٤ صعوبات هائلة بسبب بعدها الجغرافى فى تزويد جيشها بالموث^(٢).

ومن الناحية الإقتصادية فإن القرب الجغرافى لليابان من منطقة شرق آسيا ساعدها على زيادة معاملاتها الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة خلال فترة الدراسة. فالقرب الجغرافى أدى إلى خفض التكاليف والمدة الزمنية اللازمة لنقل السلع والمنتجات اليابانية لدول هذه المنطقة^(٣).

ومن الملاحظ أن عامل القرب الجغرافى لليابان من الاتحاد السوفيتى هو أحد العوامل التى شكلت التهديد السوفيتى لليابان - خلال فترة الدراسة - والذي مثل أهم التهديدات التى تعرضت لها اليابان فى تلك المنطقة، فالقرب الجغرافى بين البلدين جعل من السهل إمكانية وصول الصواريخ السوفيتية للأراضى اليابانية^(٤).

(1) Toshio Noh: Japan (Tokyo : Tulkakic, Schaim Comp) 1985, P8.

(٢) بول كيندى: صعود وسقوط الدول العظمى، ترجمة السيد محرز خليفة، (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات)، ١٩٩٢، ص ٣٥.

(3) Donald C. Hellman: Japan and East Asia, (London : Breager Press) : 1971, P.83.

(4) Tsuneo, Akaha, Japan's Security Policy After U. s Hegemony, In Kathleen Newland, (Editor) International Relations of Japan, (London: Macmillan Press) 1990 P158.

غير أن اعتبارات استراتيجية أخرى ساهمت في تشكيل هذا التهديد إلى جانب العامل الجغرافي .. شملت التواجد العسكري السوفيتي في منطقة شمال شرق آسيا والتفوق العسكري السوفيتي في مواجهة القوة العسكرية لليابان وقد أسهم العامل الجغرافي في توجيه اهتمامات اليابان بقضايا شرق آسيا السياسية وذلك كما يظهر من تقارير وزارة الشؤون الخارجية اليابانية، يذكر تقرير وزارة الخارجية اليابانية عام ١٩٨٥ أن أمن كوريا مرتبط بأمن اليابان، وذلك نظراً لقربها الجغرافي منها (مسافة ١٥٠٠ ميل)^(١). كما أن تقرير آخر لوزارة الخارجية اليابانية يذكر أن المشكلة الكمبودية هي صراع إقليمي فضلاً عن أنها تزيد معاناة الشعب الكمبودي علاوة على تعطيل التنمية الاقتصادية في الهند الصينية - فهي في منطقة من آسيا قريبة جغرافياً من اليابان.

ونخلص مما سبق إلى أن القرب الجغرافي لليابان من منطقة شرق آسيا كان عاملاً مساعداً لها في تكوين امبراطوريتها الآسيوية. وقد ساعد القرب الجغرافي لليابان على زيادة معاملاتها الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة خلال فترة الدراسة. كما أسهم في توجيه اهتمامات اليابان بقضايا شرق آسيا السياسية كالقضية الكورية وقضية كمبوديا وهو ما سيتضح في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(1) Diplomatic Blue Book, 1986 (Tokyo: Ministry of Foreign Affairs) 1986, P63.

المبحث الثاني

المحددات الاقتصادية

يتناول هذا المبحث الاتجاهات الاساسية لتطور الاقتصاد الياباني خلال فترة الدراسة،
والعلاقة بين التطور في الاقتصاد الياباني والسياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا

الاتجاهات الأساسية لتطور الاقتصاد الياباني خلال فترة الدراسة :

اتجهت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية إلى إعادة بناء اقتصادها وتحقيق معدلات نمو
اقتصادي عالية تقارب المعدلات التي تحقّقها الدول الصناعية المتقدمة في العالم .

وقد ركزت اليابان على دعم وتطوير الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية ومن أهم
الصناعات التي اهتمت اليابان بدمعها صناعات بناء السفن والسيارات وأشباه الموصلات
والصلب والأسمدة^(١) .

ولتخذت اليابان مجموعة من الإجراءات لدعم وتشجيع هذه الصناعات، حيث منحتها
الحوافز الضريبية والحوافز الجمركية، ومنحتها الدولة قروضاً لمساعدتها في تكوين استثمارات
الرأسمالية^(٢) .

وقد خضع التطور الاقتصادي في اليابان لعملية تخطيط قامت بها الدولة، حيث وضعت
عدداً من السياسات الاقتصادية تم تنفيذها من خلال مجموعة من الخطط منها خطط خمسية
وخطّة سداسية وخطّة عشرية طويلة^(٣) .

وترتب على التطور الصناعي في اليابان الحاجة المطردة إلى المواد الخام اللازمة لعملية
الصناعة وفي ظلّ النقص الحاد الذي تعاني منه في المواد الخام المنتجة داخلياً.. فقد كان من
الضروري اللجوء لاستيراد المواد الخام اللازمة للصناعة. وعلى الرغم من أن اليابان اتبعت
نظماً إنتاجية إستهدفت التقليل من المواد الخام المستخدمة في الصناعة، فإن الحاجة للمواد
الخام المستوردة من الخارج ظلت في زيادة مطردة^(٤) .

(1) William Nester: The Foundation of Japan (London: Macmillan Press) 1990, P.78.

(٢) جون هيسون، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة د / طه عبدالله منصور (الرياض دار المريخ للنشر) ١٩٨٧،
ص ١٨٨ .

(٣) خليل درويش، التثام العربي في اليابان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،
١٩٨٠، ص ٩٦ .

(4) Yutaka Kosai: The Era of High Speed Growth In Japan (Tokyo : University of Tokyo
Press) 1977, P 82.

ويوضح الجدول التالي تطور نسب اعتماد اليابان على المواد الخام المستوردة اللازمة للصناعة اليابانية.

جدول رقم (١)

تطور نسب اعتماد اليابان على المواد الخام المستوردة خلال الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٨٥

(النسبة %)

| ١٩٨٥ | ١٩٧٥ | ١٩٦٨ | ١٩٦٥ | |
|------|------|------|------|------------|
| ٩٩,٨ | ٩٩,٧ | ٩٩,٥ | ٩٨,٨ | البترول |
| ٩٢ | ٩٠ | ٨٤,٧ | ٦٧,٧ | الحديد |
| ٨٥ | ٨٥,٩ | ٧٧,٩ | ٦٤,٩ | الفحم |
| ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | الألومنيوم |
| ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | النحاس |
| ٩٧,٥ | ٨٢,٩ | ٧٣,٤ | ٥٩,٦ | النحاس |
| ٥٦ | ٥٥,٦ | ٥٦,٥ | ٥١,١ | الرصاص |
| ٦٢ | ٦١,٧ | ٥٣,٨ | ٣٢,٦ | الزئبق |

Source: Jon Holliday: Japanese Imperialism Today (New York: Monthly Review Press) 1985, p. 63.

أ - وكما يتضح من الجدول فإن نسب المواد الخام التي تستوردها اليابان، اللازمة للصناعة في زيادة مطردة. وذلك خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٥.

ب - يوضح هذا الجدول أيضاً أن اليابان تكاد تعتمد بشكل كامل على الاستيراد بالنسبة للبترول، الألومنيوم، النيكل، النحاس، الحديد. وبالإضافة إلى زيادة الحاجة إلى استيراد المواد الخام من الخارج فقد ترتب على النمو الصناعي زيادة الحاجة إلى أسواق خارجية

لتصريف السلع والمنتجات اليابانية المصنعة فالزيادة الهائلة فى حجم السلع والمنتجات اليابانية لم تقابلها زيادة معادلة فى حجم السوق الداخلى لليابان، بحيث يمكن القول أن السوق الداخلية لليابان تتسم بالمحدودية بحيث لا يمكنها الا استيعاب قدر محدود من الإنتاج الصناعى اليابانى^(١).

وقد حققت اليابان فوائض كبيرة فى ميزانها التجارى مع معظم دول العالم، جعلتها تنجس إلى تدوير هذه الفوائض من خلال دبلوماسية التجارة والمعونات لمشاركة القوة والنفوذ مع القوى الاقتصادية والسياسية الأخرى فى العالم بغرض جعل اليابان قوة عظمى فى عالم اليوم^(٢).

كان للعوامل الاقتصادية تأثير أساسى على السياسة الخارجية لليابان فى نهاية العشرينات والثلاثينات من هذا القرن فقد كانت اليابان خلال هذه الفترة فى حاجة ملموسة إلى المواد الخام اللازمة لمصانعها ولتوفير الأسواق لتصريف منتجاتها الصناعية. وقد احتوت هذه المنطقة على المواد الخام اللازمة للصناعة اليابانية كالمطاط والفحم والحديد والقصدير والبتروى والبوكسيت.

وقد وجدت اليابان أن هذه المنطقة تمثل مفتاحا للنجاح والثروة والقوة بالنسبة لها، وبناء على ذلك قامت بالتدخل السكرى وتكوين إمبراطورية فى شرق آسيا^(٣).

ودفعت العوامل الاقتصادية اليابان لتحسين علاقاتها بالعديد من دول شرق آسيا عقب استقلالها عام ١٩٥١، فالتعويضات التى أقرتها معاهدة «سان فرانسيسكو» لتقديمها من جانب اليابان للدول التى احتلتها شكلت عبئا كبيرا على الاقتصاد اليابانى سعت اليابان إلى تخفيفه بتحسين علاقاتها مع هذه الدول ودفعها لفتح أسواقها واستيراد السلع والخدمات من اليابان كجزء من التعويضات، وقد استأنفت اليابان علاقاتها مع الدول غير الشيوعية بشرق آسيا وذلك بعد أن وقعت عدداً من الإتفاقيات معها خاصة بالتعويضات التى تقدمها اليابان لهذه

(١) د / عبدالمعز سعد، اليابان والقوى الكبرى، للسياسة الدولية، (القاهرة، الاهرام، العدد ١٠١) يوليو، ١٩٩٠، ص ١١٦

(٢) د / خليل درويش، اليابان ودول العالم الثالث، للسياسة الدولية، (القاهرة، الاهرام، العدد ١٠١)، يوليو، ١٩٩٠، ص ١٢٠.

(3) David B. Babrow and Robert T.Kudrie, How Middle East Power Can Manage Resource Weakness: Japan and Energy, World Politics, Vol. xxxix, (New York N.4), July 1987, P 545.

لدول وشملت الإتفاقيات كل من بورما ١٩٥٤، أندونيسا ١٩٥٨، الفلبين ١٩٥٦، فييتنام الجنوبية ١٩٥٩ وكوريا الجنوبية ١٩٦٤.

جدول رقم (٢)

تطور حجم الفائض فى الميزان التجارى الياباني خلال الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٨٥
(بالمليار دولار)

| الملم | حجم الفائض |
|-------|------------|
| ٧٩ | ١,٨ |
| ٨١ | ٢٠ |
| ٨٣ | ١٨ |
| ٨٤ | ٤٤ |
| ٨٥ | ٥٠ |

Source : Japan Economic Almanac 1985 (Tokyo: Nihon Keizai Shimbun, Inc) 1985, P 23.

يوضح جدول (٢) زيادة حجم الفائض التجارى لليابان خلال الفترة من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٥ من ١,٨ بليون دولار إلى ٥٠ بليون دولار أمريكي.

وقد ذكرت الخطة الاقتصادية الأولى لليابان عام ١٩٥٢ أن تطوير دبلوماسية اقتصادية وتشجيع تجارة دولية لليابان مع دول آسيا يعتبر من الأهداف الرئيسية للخطة العامة للتنمية الاقتصادية فى اليابان كما ذكرت الخطة الثانية فى عام ١٩٥٧ أنه من الضرورى تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات والتعاون الاقتصادى مع دول آسيا لتشجيع الصناعات اليابانية الناشئة وإيجاد أسواق لها فى الخارج^(١)، وقد برزت المعونات الاقتصادية منذ بداية عقد السبعينات وخلال الثمانينات كأحد الأدوات الهامة لسياسة اليابان للخارجية وذلك لضمان مصالحها الاقتصادية ومقابلة الاعتماد المتزايد لليابان على الأسواق الخارجية بشكل عام والآسيوية على وجه الخصوص.

(١) د / خليل درويش، المعونات اليابانية لدول العالم الثالث، السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩.

ولقد تضمن التقرير الصادر عن وزارة التجارة والصناعة اليابانية عام ١٩٧٤ أن اليابان تقوم بتقديم مساعداتها لدول العالم الثالث ليس فقط لمجرد الدوافع الإنسانية، ولكن أيضا من أجل تأمين مصادر الثروة الطبيعية لها في الخارج.. وقد عبرت لغة الخطاب الصادرة من طوكيو إبان فترة رئيس الوزراء ياسوهيرو ناكاسونى التى بدأت عام ١٩٨٢ أن اليابان يمكنها أن تلعب دوراً أكبر في مجالات المعونة الإقتصادية للدول النامية إلى الحد الذى يمكنها من حماية المصالح الاقتصادية، وذلك إزاء التهديدات التى قد تتعرض لها.. وتطبيقاً لذلك فإن المعونات الإقتصادية لدول شرق آسيا قد وجهت في الأساس بهدف تأمين مصادر الثروة الطبيعية اللازمة للصناعة اليابانية وضمان أسواق في تلك الدول.. كما كان ضمان المصالح الإقتصادية لليابان دافعاً أساسياً لها لممارسة دور سياسى في كل من قضيتى كوريا وكمبوديا^(١).. حيث كانت لليابان مصالح إقتصادية مع كوريا الجنوبية تمثلت في تجارتها والاستثمارات فيها - فضلاً عن مصالحها مع دول جنوب شرق آسيا.

والخلاصة في تقييم أثر المحددات الإقتصادية على السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا أن تلك المحددات شكلت عاملاً جوهرياً في تحديد أهداف وتوجهات السياسة اليابانية في شرق آسيا، غير أنه لا يمكن القول أنها تمثل العامل الوحيد المحدد والمحرك للسياسة الخارجية اليابانية، حيث إن هناك عوامل ومتغيرات أخرى شاركت في التأثير مع العوامل الإقتصادية على هذه السياسة ويشكل عام يمكن القول أن هناك بعدين لذلك :-

أ - إن توجه اليابان لتحسين علاقاتها مع دول شرق آسيا بعد الحرب العالمية الثانية واستعادة مكانتها بين هذه الدول. لم تحدده فقط مصالحها الاقتصادية - كما ذكرنا على الوجه السابق - بل أيضاً حددته السياسة الأمريكية في شرق آسيا التى استهدفت استخدام التجارة اليابانية مع دول جنوب شرق آسيا كأحد الأدوات لمحاربة الشيوعية في المنطقة، كما أنها هي التى دفعت اليابان لمقاطعة الصين الشعبية.

ب - كانت التغيرات في السياسة الأمريكية بمنطقة شرق آسيا في مطلع السبعينات - عاملاً مشاركاً في التأثير على اتجاه اليابان إلى زيادة حجم معوناتها للمنطقة والقيام بدور في قضاياها السياسية باستخدام أدواتها الإقتصادية والدبلوماسية.

(١) المرجع السابق، ص ١٣١

المبحث الثالث

مؤسسات السياسة الخارجية اليابانية

المطلب الأول

المؤسسات الرسمية

أولاً : البرلمان اليابانى (الدايت)

المسلطات الدستورية للبرلمان :-

ينص الدستور اليابانى فى المادة للحادية والاربعين منه على أن الدايت هو أعلى مؤسسة فى سلطة الدولة وأنه المؤسسة الوحيدة المختصة بصناعة كافة القوانين فى الدولة .

وتشمل الإختصاصات المتعلقة بالسياسة الخارجية والتي يمنحها الدستور للدايت اليابانى الإختصاصات التالية :-

أ - الموافقة على المعاهدات ومشروعات القوانين المتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة قبل أو بعد قيام مجلس الوزراء بعقدتها وذلك وفقاً لما تمليه الظروف .

ب - الموافقة على التشريعات الداخلية ذات الصلة بالسياسة الخارجية .

ج - الموافقة على قرارات مجلس الوزراء بشأن تعبئة قوات الدفاع الوطنى اليابانية^(١) .

وعلى الرغم من النص الدستورى السابق على أن البرلمان هو أعلى مؤسسة فى سلطة الدولة وهو المؤسسة الوحيدة المختصة بصناعة كافة القوانين فى الدولة - فإنه من الناحية العملية لا يكاد دور الدايت اليابانى يتعدى التصديق على المعاهدات ومشروعات القوانين التى تم صياغتها فى مجلس الوزراء أو فى الحزب الديمقراطى الليبرالى . وخلال الفترة من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٨٥ وطوال ١٠٧ دورات للدايت اليابانى ثم تقديم ٦١٥ مشروع معاهدة واتفاقية الدايت وافق عليها جميعها، واقتصر دوره على القيام بتأجيل مناقشته لبعض هذه المعاهدات إلى دورات تالية للدورات التى تم تقديمها للمجلس فيها وعند مناقشتها فى الدورات التالية كان يتم الموافقة عليها^(٢) .

(1) Kishimoto Koichi, Politics in Modern Japan, Tokyo, Echo Inc) 1988, P 161.

(2) Hans H, Bearward, The Diet and Foreign Policy in, Ropert Scallapino (Editor) The Foreign Policy in Modern Japan, (Los Anglos: University of California Press) 1977, P 37.

وهناك عاملان أساسيان أدنا إلى ضعف دور الداييت :-

أ - فى ظل النظم البرلمانى الذى تطبقه اليابان يتمتع رئيس الوزراء بالأغلبية فى مجلسى البرلمان ويمكنه ذلك من تمرير مشروعات القوانين والمعاهدات التى يتبناها فى البرلمان - والثى يوافق عليها للحزب الحاكم الذى ينتمى إليه⁽¹⁾.

ب - الحزب الديمقراطى الليبرالى منذ انشائه فى عام ١٩٥٥ يحتل بالأغلبية فى مجلسى البرلمان - وقد استمر فى ذلك طوال فترة الدراسة - وقد استطاع الحزب الديمقراطى الليبرالى بفصل الأغلبية التى يتمتع بها من السيطرة على البرلمان وبالتالي فإن القوانين والمعاهدات التى يتبناها للحزب لابد من موافقة البرلمان عليها، وبحكم تمتع الحزب بالأغلبية العامة فى مجلسى البرلمان، فإن أغلبية أعضاء اللجان الداخلية عادة ما يكونوا من المنتمين للحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم.

وتلجأ أحزاب المعارضة فى البرلمان لمواجهة الأغلبية التى يتمتع بها الحزب الليبرالى الديمقراطى فى مجلس البرلمان الى عدد من الأساليب التى تهدف بها الى تعطيل التصويت على مشروع قانون أو معاهدة يتبناه أعضاء البرلمان المنتمين لحزب الديمقراطى الليبرالى، ومنها تقديم أسئلة مطولة للوزراء ومساعدتهم أثناء جلسات اللجان التى يتم تشكيلها لمناقشة مشروع معاهدة أو اتفاقية معينة.. وذلك كما حدث أثناء مناقشة البرلمان لمعاهدة تطبيع العلاقات مع كوريا عام ١٩٦٥.

فخلال عام ١٩٦٥ تم تشكيل لجان خاصة فى مجلسى البرلمان للاستماع إلى المعاهدة الأساسية لتطبيع العلاقات واتفاقيات أخرى مرتبطة بها مثل اتفاقية الصيد، وقد لجأ أعضاء الحزب الإشتراكى وأحزاب المعارضة الأخرى فى البرلمان الى تقديم أسئلة مطولة للوزراء ونوابهم بهدف تعطيل التصويت.. وقد قام رئيس اللجنة الذى ينتمى الى الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم بإنهاء مناقشات اللجنة وعرض المسألة للتصويت واستطاع الحزب الحاكم تمريرها بفعل أغلبته فى البرلمان.

(1) Ibid P 37.

ثانياً مجلس الوزراء

يتولى مجلس الوزراء سلطة تنفيذ السياسة الخارجية وينص الدستور الياباني على أن مجلس الوزراء هو الذي يتولى :-

أ - تنفيذ السياسة الخارجية اليابانية.

ب - عقد المعاهدات مع دول العالم^(١).

ورئيس الوزراء الذي يرأس مجلس الوزراء يمارس دوراً هاماً في صناعة السياسة الخارجية اليابانية وذلك لإعتبارين :-

أ - أن الدستور يمنحه سلطة تعيين وزير الخارجية والوزراء الآخرين المعنيين بالشئون الخارجية كوزير التجارة الدولية والصناعة.. وهو في اختياره لهم يحرص على الإتفاق بين توجهاتهم وبين التوجهات التي يتبناها في مجال السياسة الخارجية.

ب - أن رئيس الوزراء باعتباره رئيساً للحزب الحاكم يقوم باختيار رؤساء لجان الحزب المعنية بالشئون الخارجية ويمكنه من خلال ذلك أن يسيطر على المعارضة منده في الحزب فيما يتعلق بالشئون الخارجية وبناء اتحاد داخل الحزب حول قضايا السياسة الخارجية اليابانية.

ولا معنى ما سبق أن رئيس الوزراء الياباني له مطلق الحرية في وضع وصنع السياسة الخارجية اليابانية - حيث إن الأجنحة الحزبية التي يضمها الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم تضع قيوداً على حركة رئيس الوزراء، حيث يلتزم رئيس الوزراء بالحصول على موافقتها قبل تبنيه لمشروعات القوانين أو القرارات المرتبطة بالسياسة الخارجية.. فعدم الحصول على موافقة هذه الأجنحة يمكن أن يدفع هذه الأجنحة إلى إقالة رئيس الوزراء من رئاسة الحزب، بالتالي من رئاسة الوزارة وذلك كما حدث مع كيشي رئيس وزراء اليابان، فعلى الرغم من أنه تم تجديد المعاهدة الأمريكية اليابانية عام ١٩٦٠ والتي تبناها كيشي.. فقد دفعته الأجنحة المعارضة لها في الحزب إلى تقديم استقالته^(٢).

(1) Kishimoto Koichi, Politics In Modern Japan, Op Cit P 161.

(2) Taktusgu Tsurutani, The Causes of Paralysis, Foreign Policy (New York: Netional Affairs Inc N 56) 1982, P 133.

ثالثا : بيروقراطية السياسة الخارجية أ - وزارة الخارجية

تكوين الوزارة :-

تضم وزارة الخارجية وزير الخارجية وعدداً من المكاتب التى يختص كل منها بإدارة سياسة اليابان الخارجية تجاه إحدى المناطق الجغرافية فى العالم.. وهذه المكاتب هى مكتب الشؤون الآسيوية ومكتب شئون شمال أمريكا ومكتب شئون أمريكا اللاتينية والكاريبى، مكتب الشؤون الأوروبية، ومكتب شئون الشرق الأوسط وأفريقيا.. فضلا عن مجموعة من المكاتب الأخرى مثل مكتب الشؤون الاقتصادية ومكتب التعاون الإقتصادى ومكتب المعاهدات ومكتب البحوث والتخطيط والتحليل والمعلومات⁽¹⁾.

ويضم مكتب الشؤون الآسيوية عدداً من الأقسام وهى: قسم السياسة الإقليمية وقسم شمال شرق آسيا وقسم الصين والقسم الأول لجنوب شرق آسيا، القسم الثانى لجنوب شرق آسيا، وقسم جنوب غرب آسيا.

ويختص مكتب الشؤون الآسيوية بتخطيط الأعمال المرتبطة بتشكيل السياسات تجاه الدول الآسيوية والتنسيق بين عمليات تطبيق السياسات الآتية :-

١ - السياسات التى تهدف لحماية ممتلكات وأرواح اليابانيين فى الدول الآسيوية.

٢ - تسوية المسائل ذات الصلة بكوريا وفرموزا وسخالين وجزر البحر الشمالى والمناطق الأخرى.

(1) Organization Of Japanese Government (Tokyo, Institute of Administration Management) 1985, P 25.

وتقوم وزارة الخارجية عند إحالة أحد مشروعات القوانين أو القرارات المرتبطة بالسياسة الخارجية بتتقية هذا المشروع والتنسيق بينه وبين المشروعات الأخرى بحيث لا يوجد بينها أى تعارض^(١).

ولا تقوم وزارة الخارجية بدورها بمعزل عن تأثير القوى الأخرى المشاركة فى عملية صناعة السياسة الخارجية فخلال دراستها لمشروعات القوانين أو القرارات تقوم الوزارات الأخرى أو الجماعات التى لها مصلحة مرتبطة بهذه المشروعات بتعريف وزارة الخارجية بآرائها ومصالحها بشأن هذه المشروعات، وهذه الجهات قد تبدى قبولها أو موافقتها على مشروع القانون أو القرار أو قد ترفضه فتعمل على مراجعته أو عدم تمريره .

والحزب الليبرالى الديمقراطى هو أهم القوى المؤثرة على دور وزارة الخارجية فى صناعة السياسة الخارجية .. وقد يقرر الحزب بتفادى إحالة أحد مشروعات القوانين إلى وزارة الخارجية وذلك فى حالة توقيعه لمعارضة الوزارة لهذا المشروع وذلك كما حدث أثناء التفاوض على تطبيع العلاقات السوفيتية - اليابانية^(٢).

ويوجد داخل مكتب الشؤون الآسيوية بوزارة الخارجية إتجاه نادى فى بداية حقبة الستينات يقيلم اليابان بأنشطة دبلوماسية مستقلة عن أنشطة الولايات المتحدة الأمريكية .

- وقد تبنت وزارة الخارجية اليابانية إتخاذ اليابان لمواقف يكون من شأنها دعم جهود التنظيمات الإقليمية فى المنطقة الآسيوية . ومن منظور وزارة الخارجية فإن الإنسحاب الأمريكى المتزايد من شئون المنطقة منذ بداية السبعينات يفرض على اليابان أن تقدم دعماً ملموساً لجهود التنظيمات الاقليمية فى منطقة شرق آسيا .

(1) Eto Shinkicko, Foreign Policy Formation, in Japan, In, Kano Tsutomu (Editor), The Silent Power (Tokyo : The Simul Press) 1976, P 126.

(2) Ibid, P 127.

ب - وزارة التجارة الدولية والصناعة

تكوين الوزارة :

تضم الوزارة وزير التجارة الدولية والصناعة ومجموعة من المكاتب التابعة للوزارة ومنها مكتب سياسات التجارة الدولية ومكتب إدارة التجارة الدولية ومكتب السياسة الصناعية ومكتب الصناعات الأساسية ومكتب السلع الصناعية الإستهلاكية^(١).

ولقد مارست وزارة التجارة والصناعة دوراً أساسياً في صناعة السياسة الاقتصادية لليابان بعد الحرب العالمية الثانية - وطوال فترة الدراسة - وقد خولت مجموعة كبيرة من القوانين تم وضع معظمها في مرحلة الاحتلال ويبلغ عددها ١٠٦ قوانين قيام وزارة التجارة والصناعة بدور أساسي في السياسة الاقتصادية لليابان.

ومن أهم مهام هذه الوزارة منح التراخيص للمستثمرين للحصول على التكنولوجيا - وكذلك تخصيص استخدام النقد الأجنبي وقد وضعت وزارة التجارة والصناعة اليابانية السياسات التي أدت إلى انتاج وتطوير الجيل الخامس من الكمبيوتر، الذي يعد انتاجه من المجالات الأساسية التي تتفوق بها اليابان على الدول الصناعية المتقدمة في العالم.

وقد شاركت وزارة التجارة الدولية والصناعة في الإعداد لمؤتمرات الآسيان التي شاركت فيها اليابان وقدمت من خلالها المعونات لتلك الدول، كما شاركت في تأسيس بعض الآليات التي استهدفت مناقشة العلاقات بين اليابان ودول منطقة الآسيان^(٢).

(1) Organization of Japanese Government, OP Cit, P 32.

(2) Nester William, Japan's Growing Power over East Asia and The World, Op Cit P53.

أولاً: الأحزاب اليابانية

١ - الحزب الليبرالي الديمقراطي :-

تأسس الحزب الليبرالي الديمقراطي عام ١٩٥٥ باندماج الحزبين الليبرالي والديمقراطي في حزب واحد وهو الحزب الليبرالي الديمقراطي، ومنذ تأسيس الحزب وخلال فترة الدراسة وهو يتمتع بالأغلبية البرلمانية التي مكنته من تشكيل الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة^(١).

ويعتمد الحزب الليبرالي الديمقراطي بشكل أساسي على دعم قطاعات الأعمال له، فهو يعتمد على تأييد قطاعات الأعمال الزراعية وقطاعات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم لسياساته^(٢) ويعتمد على تمويل إتحادات الأعمال لأنشطة الحزب. فمنذ نشأة الحزب تغطي اشتراكات أعضاء الحزب جانباً محدوداً من الإلتزامات المالية للحزب والجانب الأكبر من الإلتزامات تغطية مساهمات إتحادات الأعمال.

وينقسم أعضاء البرلمان، المنتمون للحزب الليبرالي الديمقراطي الذي حكم اليابان في الفترة من عام ١٩٥٥ - ١٩٨٥ إلى عدد من الأجنحة يمكن تعريفها بأنها جماعات غير رسمية تتكون من أعضاء البرلمان المنتمين للحزب، وتجمع بين أفراد هذه الجماعات عدد من الروابط هي الاتفاق في الاتجاهات السياسية والعلاقات الشخصية والروابط المالية^(٣)، وخلال الفترة من ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٠ تراوح عدد الأجنحة بالحزب الليبرالي الديمقراطي بين خمسة أجنحة و ١١ جناحاً.

ولهذه الأجنحة الحزبية دور مؤثر في السياسة الخارجية التي يتبناها الحزب - ويظهر ذلك في جانبين للتأثير :-

أ - ان المواقف التي يتخذها الحزب في مجال السياسة الخارجية هي محصلة لمواقف مختلف الأجنحة التي يتكون منها الحزب، ف رئيس الحزب عند صياغة مشروع قرار أو قانون في

(1) Kishimoto, Koicki: Politics in Modern Japan, (Tokyo: Japan Echo inc) 1988, P 95

(2) William Nester: The Foundation of Japan, Op Cit. P 49.

(3) Donald M. Seekins: The Political System, N Fredrica M. Bunge, Japan: Country study, op cit, P 278.

مجال السياسة الخارجية يعمل لحل الإختلافات التي قد تظهر بين مواقف مختلف أجنحة الحزب بحيث يكون الموقف الذى يتخذه الحزب معبرا عن إتفاق هذه الأجنحة .

ب - إن الإختلافات بين مواقف أجنحة الحزب تجاه مسائل وقضايا السياسة الخارجية قد تودى لتأجيل إتخاذ الحزب لمواقف حاسمة تجاه بعض المسائل والقضايا المرتبطة بالسياسة الخارجية،^(١) فقد ظلت مسألة تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتى تناقش داخل الحزب لمدة عامين منذ عام ١٩٥٤ - ١٩٥٦ ولم يتم الحسم بشأنها بسبب اختلاف مواقف الأجنحة ويقوم برنامج الحزب الليبرالى فى مجال السياسة الخارجية على الدعوة إلى إقامة علاقات صداقة وتعاون مع النظم السياسية الأخرى فى النطاق الاقليمى ويتضمن برنامج الحزب الصادر عام ١٩٥٥ عدداً من المبادئ التى تعكس هذا الإتجاه مثل الدعوة إلى تطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية والصين وإقامة علاقات اقتصادية مع الاتحاد السوفيتى^(٢) .

وبجانب الأجنحة الحزبية التى يضمها الحزب، فإنه يضم عدداً من الجماعات داخل الحزب التى تعنى بقضايا السياسة الخارجية اليابانية .. وقد تم تأسيسها فى عام ١٩٦٤ واولئ عام ١٩٦٥ ومن هذه الجماعات جماعة دراسة الشؤون الآسيوية التى أيدت سياسة الدولة بالتحالف الوثيق مع الولايات المتحدة وفى مقابل موقف هذه الجماعة توجد جماعة دراسة الشؤون الآسيوية - الأفريقية التى طالبت بدور يابانى أكثر إستقلالية عن الولايات المتحدة وانتقدت الدور الأمريكى فى فيتنام ونادت بتطبيع العلاقات مع الصين .

٢ - الحزب الاشتراكى اليابانى :

تأسس الحزب الاشتراكى اليابانى فى ٢ نوفمبر عام ١٩٤٥ . وقد عانى الحزب منذ مارس ١٩٤٧ من الخلافات المستمرة بين الجناحين اليمىنى واليسارى للحزب، والتى بدأت مع اتفاق الجناح اليمىنى فى الحزب الإشتراكى مع الحزبين الديمقراطى والوطنى التعاونى على تشكيل حكومة ائتلافية . وقد رفض الجناح اليسارى فى الحزب ذلك وقد امتدت الخلافات بين الجناحين الأساسيين للحزب إلى قضايا السياسة الخارجية^(٣) ، حيث رفض الجناح اليسارى فى

(1) Donald C. Hellman Japan and East Asia, op cit, P52

(٢) خليل درويش، النظام الحزبى فى اليابان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٢ .

(3) Kishimoto Koichi, Politics in Modern Japan, Op Cit, P 113.

الحزب الاشتراكي قبول معاهدة سان فرانسيسكو والمعاهدة الأمنية بين الولايات المتحدة واليابان عام ١٩٥١، بينما وافق للجناح اليميني على المعاهدين كذلك لختلف موقفا الجناحين بشأن تجديد المعاهدة اليابانية الأمريكية عام ١٩٦٠، حيث كان الجناح اليسارى فى الحزب الاشتراكي أحد القوى السياسية التى هاجمت تجديد المعاهدة وطالبت بإلغائها، بينما قبلها الجناح اليميني بالحزب. وقد أدى هذا الإختلاف إلى إنسلاخ عدد من أعضاء الجناح اليميني عن الحزب وقيام أعضائه بتشكيل الحزب الديمقراطي الاشتراكي.

وقد تبنى الحزب الاشتراكي منذ عام ١٩٥٠ الدعوة إلى الحياد الدائم لليابان فى شرق آسيا، ونادى بضرورة قيام اليابان بعقد معاهدات سلام مع كل الحلفاء الذين هزموا اليابان فى الحرب العالمية الثانية.. وعدم عقد معاهدة منفصلة مع الولايات المتحدة الأمريكية^(١).

٣ - حزب الكوميئو (الحكومة النظيفه)

تأسس حزب الكوميئو فى ١٧ نوفمبر عام ١٩٦٤ ومنذ عام ١٩٦٧ وحتى ١٩٨٦ يعد حزب الكوميئو الحزب الثالث بين الأحزاب اليابانية من حيث عدد المقاعد التى يحتلها فى الدايت وهو حزب دينى ينتمى إلى مذهب سوكا جاكى وهو أحد مذاهب الديانة البوذية^(٢).

وقد تبدلت مواقف الحزب من قضية التحالف بين الولايات المتحدة واليابان طبقا لإتجاه علاقاته مع أحزاب المعارضة الأخرى وبالأخص الحزب الشيوعى، فعندما اتجه حزب الكوميئو للتعاون مع الحزب الشيوعى اليابانى فى البرلمان فى عام ١٩٧٢ غير موقفه من الترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة، حيث طالب بضرورة الإلغاء الفورى لهذه الترتيبات الأمنية (وهو للموقف الموائم لموقف الحزب الشيوعى) وذلك بدلا من موقفه السابق المطالب بإلغائها فى وقت قريب^(٣).

(1) William Nester, Japan's Growing Power Over East Asia and The World, (London: Macmillan Press) 1990, P 115.

(٢) عبدالعزيز المجيزى - الحزبية والديمقراطية فى اليابان، السياسة الدولية، العدد ٦٧، يوليو ١٩٦٧، ص ١٠٢.

(3) Kishimoto Koichi, Politics in Modern Japan, op cit P 115.

وعندما ساءت العلاقات بين الحزبين في عام ١٩٧٥ بسبب الاختلاف حول مواقف الحزبين من عدد من المبادئ الدستورية الخاصة بحقوق الإنسان الأساسية والديمقراطية البرلمانية غير الحزب موقفه إلى المطالبة بإلغاء الترتيبات الأمنية عن طريق إتفاق متبادل من خلال المفاوضات الدبلوماسية.

الحزب الديمقراطي الاشتراكي

تأسس هذا الحزب في يناير ١٩٦٠ بانسلاخ عدد من أعضاء الجناح اليميني بالحزب الاشتراكي وقيامهم بتكوين الحزب الديمقراطي الاشتراكي.

وعلى الرغم من أن هذا الحزب قام بتأييد تجديد المعاهدة الأمريكية اليابانية عام ١٩٦٠، فإنه لم يمانع في تحسين وتقوية العلاقات مع الصين. وقد كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي هو أحد القوى التي مارست أدواراً هامة للتوصل إلى معاهدة تطبيع العلاقات اليابانية الصينية عام ١٩٧٢، حيث قامت قيادات الحزب بالتوسط بين القيادتين اليابانية والصينية للإتفاق حول بنود وشروط الاتفاق الذي تم بينهما^(١).

الحزب الشيوعي :-

الحزب الشيوعي هو أقدم الأحزاب اليابانية القائمة، حيث تأسس في عام ١٩٢٢.

وقد تعرض الحزب الشيوعي الياباني للانقسام إلى جناحين في عام ١٩٥٠ بسبب اختلاف موقفى الجناحين بشأن سلطات الاحتلال.. حيث تبنى أحد الجناحين سياسة الثورة السلمية في ظل الاحتلال، أما الجناح الآخر فقد تبنى سياسة الثورة العنيفة. وقد تبنى الحزب في مؤتمره عام ١٩٥١ الموافقة على الصراع العنيف باستخدام الأسلحة. وبعد ثماني سنوات من الاختلافات في عام ١٩٥٨ اتفق الجناحان على توحيد مواقفهما واحترام النظم البرلماني^(٢).

(1) William, Nester, Japan's Growing Power Over East Asia, and The World Op Cit, P 135.

(2) Kishimoto, Koichi, Politics In Modern Japan, Op Cit, P 115.

وقد تبنى الحزب الشيوعي الياباني الدعوة إلى تحييد اليابان وذلك بإلغاء التحالف العسكري الأمريكي - الياباني، وأحد الأسس التي تبناها الحزب في مجال السياسة الخارجية كان اتباع سياسته مستقلة تجاه كل من الاتحاد السوفيتي والصين.. وقد طبق الحزب الشيوعي هذه السياسة عندما أدان الغزو السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، والاختبار النووي الذي أجرته الصين عام ١٩٧٢.

ويتضح من العرض السابق أن الحزب الديمقراطي الليبرالي بإحتفاظه بالسلطة في اليابان بفعل الأغلبية البرلمانية التي ظل يحصل عليها خلال الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٨٥ قد استطاع أن يصبغ صفة الإستمرارية على السياسات التي تبناها في منطقة شرق آسيا، في حين أن أحزاب المعارضة عانت من الانقسامات الداخلية التي أضعفتها في مواجهة هذا الحزب، انعكست على مواقفها في السياسة الخارجية وأهمها الحزب الإشتراكي والحزب الشيوعي.. وإن كانت هذه الأحزاب قد مارست تأثيراً على السياسة الآسيوية لليابان، فقد اضطلع الحزب الاشتراكي الديمقراطي على سبيل المثال بدور رئيسي في تطبيع العلاقات مع الصين الشعبية.

ثانياً: جماعات المصالح

تمارس جماعات المصالح التأثير على صناعة السياسة الخارجية بطريقة مباشرة أو طريقة غير مباشرة.

أ - التأثير المباشر :

يكون بالتأثير على صانعي القرار في السلطين التشريعية والتنفيذية وذلك من أجل تحقيق مصالح هذه الجماعات والتأثير على السلطة التشريعية بتأييد تشريع معين أو معارضته أثناء المراحل المختلفة التي يمر بها هذا التشريع. وقد تسمح السلطة التشريعية لبعض جماعات المصالح بالتعبير عن آرائها أمام لجان البرلمان المختلفة، وقد تؤثر هذه الجماعات على السلطة التنفيذية فتدفعها إلى اقتراح تشريع معين أو الاعتراض عليه.

ب - التأثير غير المباشر :

ويكون بالتأثير على الأفراد والأحزاب ووسائل الإعلام حتى يمكنها خلق اتجاه معين يؤثر على صانعي القرار بما يحقق مصلحة هذه الجماعات^(١).

والوسائل التي تتبعها جماعات المصالح للتأثير على صناعة السياسة الخارجية قد تكون وسائل مشروعة أو وسائل غير مشروعة، والوسائل المشروعة تشمل تأييد لبعض المرشحين أو عدم تأييدهم وذلك بما يتوافق مع مصالح هذه الجماعات.. أما الوسائل غير المشروعة فهي تشمل القيام بأعمال العنف كالتخريب وإعلان العصيان^(٢).

جماعات المصالح في اليابان

أ - منظمات رجال الأعمال :

ترجع بداية إنشاء الاتحادات التجارية والصناعية في اليابان إلى العشرينات من هذا القرن - حيث تأسست مجموعة من الاتحادات الكبرى عرفت باسم الزايباتسو، وتضم اتحادات مثل

(١) هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سنة ١٩٨٢، ص ٧٢

(٢) وعودة بدران، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كليندي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٣، ص ٥٢.

ميتسوى وميتسوبيشى ومومى تومو وياسودا، فضلا عن إتحادات أخرى جديدة عرفت باسم الزايباتسو الجديدة .. حيث ارتبط نشاط الاتحادات الأربع الكبرى بالعمل فى مجالات المصارف والتصنيع والتعدين وبناء السفن والتجارة فى الأسواق الخارجية .. أما الاتحادات الأخرى فقد ارتبط نشاطها بالصناعات ذات الصلة بالنشاط العسكرى والتوسع فى منشوريا . وقد شملت أنشطة الاتحادات جميعها تطوير المهارات اللازمة لعملية الإنتاج وتوفير القوة الشرائية المناسبة وإقامة شبكة تسويق للمنتجات على النطاق العالمى^(١) . وعلى الرغم من أن سلطة الاحتلال الأمريكى قد قامت بحل إتحادات الزايباتسو فى عام ١٩٤٥ ، فإن العلم التالى سنة ١٩٤٦ شهد بداية إنشاء جماعات لرجال الأعمال كان أولها جماعة ماياجيما وضمت مجموعة من رؤساء الشركات والبنوك الكبرى فى اليابان .. وقد ساعد النظم الإقتصادى الذى اعتمد فى الأساس على تنمية عدد من الصناعات الإستراتيجية على تزايد عدد جماعات رجال الأعمال .

وجماعات رجال الأعمال فى اليابان تتكون من أربع مجموعات كبيرة وهى : -

١ - إتحاد المنظمات الإقتصادية

وهو إتحاد يضم المنظمات الصناعية الكبرى فى اليابان كإتحاد الحديد والصلب وإتحاد شركات القوى الكهربائية وإتحاد صانعى السيارات وإتحاد الصناعات الكيماوية فى اليابان^(٢) ويضم أيضا شركات التأمين والبنوك .

ويتبنى إتحاد المنظمات الإقتصادية فلسفة السوق الحر فى اليابان ، حيث ظل الإتحاد يعارض دائما مشروعات القوانين التى تقدمت بها وزارة التجارة والصناعة اليابانية لمنع حوافز مالية وضريبية لبعض الصناعات حتى يمكنها مواجهة السلع الأجنبية التى تستوردها اليابان .. وقد نجح الإتحاد فى عام ١٩٦٠ فى منع صدور قانون بهذا الصدد .

(١) إدمون رابشار ، اليابانيون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٩ .

(2) William Nester, Japan's Growing Power over East Asia and The World, , op cit, P155.

٢ - الاتحاد الياباني للمديرين

تأسس هذا الاتحاد عام ١٩٤٨، وهو يمارس وظيفة التدخل لحل النزاعات التي تقوم بين العمال - والإدارات في المصانع.

٣ - الغرفة اليابانية للتجارة والصناعة.

تأسست الغرفة اليابانية للتجارة والصناعة عام ١٩٥١، وقد سعت منذ إنشائها الى دعم الصناعات الصغيرة وحمايتها.. وقد تمكنت الغرفة في عام ١٩٧٣ من اقناع الحكومة بتنفيذ خطة إقترحته لدعم الصناعات الصغيرة عن طريق إنشاء صندوق يعمل هذه الصناعات بما قيمته ١ تريليون ين ياباني^(١).

٤ - اللجنة اليابانية للتنمية الاقتصادية.

تأسست هذه اللجنة في عام ١٩٤٦ من مجموعة من رجال الأعمال بهدف دراسة مشاكل التنمية الاقتصادية في اليابان. وتقديم توصيات إلى الحكومة اليابانية متضمنة حلولاً لهذه المشاكل.

وتعبر اتحادات رجال الأعمال عن آرائها في مختلف القضايا عن طريق عدد من القنوات تشمل الاتصالات بينها وبين أعضاء الحزب الديمقراطي الحاكم والمسؤولين في الوزارات المعنية بشئون هذه الجماعات - بالإضافة إلى المقابلات الإعلامية في مختلف وسائل الإعلام - والإعلانات التي تعولها هذه الجماعات.

وتستمد إتحادات رجال الأعمال نفوذها في السياسة اليابانية من الإمكانيات المالية الهائلة التي تتمتع بها هذه الاتحادات، حيث تقوم هذه الاتحادات بتمويل أنشطة الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم مقابل تبني الحزب لسياسات تتوافق مع مصالح هذه الجماعات.

(1) Tanaka Yonosuke, The World of The Zaikai in Murakami Hyoe, Politics And Economics In Contemporary Japan (Tokyo: Japan Culture Institute) , 1979, P69.

ويعد الدعم المالى الذى تقدمه إتحادات رجال الأعمال فى اليابان المصدر الأكبر لتمويل أنشطة الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم، فمنذ نشأة الحزب فى عام ١٩٤٥ لا تكفى اشتراكات الأعضاء إلا لمواجهة قدر ضئيل من الإلتزامات المالية للحزب^(١)

مما دفعه إلى الاعتماد على مساهمات إتحادات الأعمال كمصدر رئيسى لتمويل أنشطته .

وتتمتع إتحادات الأعمال بعلاقات قوية مع البيروقراطية فى اليابان، حيث إن عدداً كبيراً من رؤساء الشركات المكونة لاتحادات رجال الأعمال من المسؤولين السابقين بالوزارات التى تعنى بمصالح هذه الاتحادات قامت هذه الشركات بتعيينهم عند تركهم لمناصبهم، وتساعد علاقاتهم بالوزارات التى كانوا يعملون بها على تسهيل تحقيق مصالح اتحادات رجال الأعمال .

- كانت إتحادات الأعمال أحدى القوى الأساسية الدافعة لتطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية عام ١٩٦٥ ، حيث رأت هذه الاتحادات أن تطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية خطوة هامة لدفع العلاقات الإقتصادية بين البلدين وتحقيق منافع اقتصادية لليابان من التجارة مع كوريا والإستثمارات اليابانية فيها .

وقد مارس رجال الأعمال اليابانيون الدور الأساسى فى صياغة عناصر وشروط الإنفاق الإقتصادى الذى كان التوصل إليه عاملاً حاسماً للتوصل للإتفاق النهائى بين البلدين^(٢) .

ولعبت إتحادات الأعمال دوراً أساسياً فى التغلب على المشكلات التى واجهت العلاقات الإقتصادية بين اليابان والصين عام ١٩٧٩ عندما قامت الصين من جانب واحد بسبب نقص التمويل بإلغاء العديد من عقود التوريد التى أبرمتها مع عدد من رجال الأعمال والبيوت التجارية فى اليابان .. وقد تدخلت إتحادات الأعمال كل هذه المشكلة التى أدت الى حدوث انخفاض هائل فى معدلات التجارة بين اليابان والصين، حيث قامت بتقديم قروض لتمويل عدد من الصفقات التجارية والمشروعات اليابانية الإقتصادية فى الصين^(٣) .

(1) Tanaka Yonosuke: The World Of The Zaikai, Op Cit, P 71.

(2) Donald, C. Hellman Op Cit, P 56.

(3) Walter Arnold, Japan And China, In Robert S. Ozaki (Editor) Foreign Relation of Japan (London:: Westview Press) 1985, P 111.

٢ - نقابات العمال :-

ترجع بداية تأسيس نقابات العمال فى اليابان الى عام ١٨٩٧ - حيث تأسس تجمع لتشكيل إتحادات العمال

Assiciation For The Formation Of Labour Unions.

وقد شجعت سلطات الإحتلال منذ عام ١٩٤٥ على إنشاء نقابات العمال وصدر خلال نفس العام قانون إتحادات العمال- الذى يحدد أسس تنظيم نقابات العمال اليابانية.

ويوجد فى اليابان إتحادان اساسيان للعمال هما :-

١ - إتحاد السوهيو (المجلس العام لنقابات العمال) ويضم ٣,٥ مليون عامل يمثلون نصف عدد المنضمين للتنظيمات العمالية^(١)، ويرتبط إتحاد السوهيو بعلاقة وثيقة مع للحزب الإشتراكى ، حيث يؤيد هذا الإتحاد سياسات الحزب ويقوم بتمويل أنشطته .

٢ - إتحاد الدومى (الاتحاد العام) للتنظيمات العمال اليابانية الحزب الاشتراكى الديمقراطى المنشق عن الحزب الإشتراكى فى عام ١٩٦٠ ، وقد تبلى الجناح اليسارى فى الحركة العمالية اليابانية رفض سياسات اليابان المؤيدة للولايات المتحدة ورفض تجديد المعاهدة الأمريكية اليابان عام ١٩٦٠ .

(1) Taishiro Shiro: Decision Making in Japanese Labor Union, in Ezra Vogel , (Editor), Modern Japanes Organization and Decision Making, (Brakly, University Of California Press) 1975, P 185.

المبحث الرابع

العوامل والمتغيرات الخارجية

المطلب الاول

العوامل والمتغيرات الإقليمية

اولا - توازنات القوى الإقليمية فى شرق آسيا :

تفوقت كل من اليابان والصين على الدول الأخرى فى منطقة شرق آسيا من حيث إجمالى المقومات التى تشمل عدد السكان والقوة الإقتصادية والقوة العسكرية الفعلية أو المحتملة، وقد ائتمن سلوك هاتين الدولتين بأن كل منهما تسعى لزيادة قوتها مقارنة بقوة الدول الأخرى بإستخدام وسائل قوتها الذاتية - العسكرية أو غير العسكرية⁽¹⁾. مع الملاحظ فيما يتعلق بالقوة العسكرية لليابان أن نسبة الإنفاق العسكرى فى اليابان لا تزيد سنويا عن ١ ٪ من الناتج الإجمالى القومى.

وتطور وضع اليابان فى توازنات القوى بشرق آسيا أساسا بفعل قوتها الإقتصادية وهو ما يتضح من الزيادة التى تحققت فى الناتج القومى الإجمالى لليابان مقارنة بالناتج الإجمالى القومى للدول الكبرى.. أو قيمة الناتج الإجمالى القومى لليابان مقارنة بالدول الأخرى فى شرق آسيا.

(1) Ralph N Clought: East Asia and U.S Security (Washington: The Brooking Institution,) 1976, P 26.

جدول (٣)

النتائج الإجمالية القومية لدول شرق آسيا عام ١٩٦٩ (بالبليون دولار)

| الدولة | حجم الناتج (بالبليون دولار) |
|-----------------|-----------------------------|
| اليابان | ١٦٧,٤ |
| الصين | ٥٦,٢ |
| أندونيسيا | ١١,٢ |
| الفلبين | ٨ |
| كوريا الجنوبية | ٧ |
| تايلاند | ٦ |
| تايبوان | ٤,٨ |
| ماليزيا | ٣,٦ |
| فيتنام الجنوبية | ٣ |
| فيتنام الشمالية | ٢,٤ |
| كمبوديا | ١ |
| كوريا الشمالية | ١ |
| منغوليا | ١ |
| لاوس | ٠,٢ |

Source: Donald C Hellman: Japan And East Asia (London: Breager Press) 1971 P 32.

ومن هذا الجدول، يتضح الفارق الضخم بين الناتج الإجمالي القومي لليابان، الناتج الإجمالي القومي للدول الآسيوية الأخرى بما فيها الصين.

جدول (٤)

تطور الناتج الإجمالى القومى للدول الكبرى (بالبليون دولار)

بين عامين (١٩٥٧ - ١٩٧٥)

| نسبة الزيادة | ١٩٧٥ | ١٩٥٧ | العام الدولة |
|--------------|-------|------|------------------|
| ٪٢٥٨ | ١,١٤٥ | ٤٤٣ | الولايات المتحدة |
| ٪٢٢٥ | ٤٨٥ | ٢١٥ | الاتحاد السوفيتى |
| ٪١١٦٠ | ٣٢٥ | ٢٨ | اليابان |
| ٪١٥٤ | ٧١ | ٤٦ | الصين |

Source: Donald C Hellman: Japan And East Asia (London: Breager Press) 1971 P 27.

كما يتضح من الجدول فإن الزيادة فى الناتج الإجمالى القومى لليابان خلال الفترة من ١٩٥٧-١٩٧٥ قد تجاوزت بكثير الزيادة فى الناتج الإجمالية القومية للدول الأخرى - وهى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين .

وهناك ملاحظتان أساسيتان بشأن العلاقة بين تطور وضع اليابان إقتصادياً وزيادة قوتها العسكرية وهما :-

أ - أن الزيادة الهائلة فى الناتج الإجمالى القومى لليابان أدت إلى زيادة القيمة المخصصة للإنفاق العسكرى فيها رغم عدم زيادة النسبة المخصصة هذا الاتفاق عن ١ ٪ من إجمالى الناتج القومى بسبب القيود التى فرضت على اليابان بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية .

ب - أن التقدم الإقتصادي الذي حققته اليابان والتقدم التكنولوجي قد وفر الإمكانيات المادية والفنية لزيادة قوتها العسكرية سواء التقليدية أو النووية.

وإجمالاً.. فإن النمو الإقتصادي لليابان كان عاملاً أساسياً في تشجيع اليابان على ممارسة دور في قضايا شرق آسيا السياسية باستخدام جزء من مواردها الإقتصادية - وهو ما يظهر في دراسة مواقف اياها من تلك القضايا.

ثانياً - التطور الإقتصادي لدول شرق آسيا

خلال عقد السبعينات إزداد ثقل وتأثير منطقة شرق آسيا في العالم بسبب النمو الإقتصادي الملحوظ الذي حققته العديد من دولها.. فقد أعقب تحقيق اليابان معدلات نمو مذهلة خلال عقد الستينات أن حققت مجموعة دول آسيوية أخرى معدلات نمو ملحوظة في عقد السبعينات هي كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة والتي أطلق عليها الدول حديثة العهد بالتصنيع، ثم أربع دول من دول الآسيان وهي تايلاند وماليزيا والفلبين وأندونيسيا حيث حققت معدلات نمو ما بين ٦٪ إلى ٨٪ سنوياً.

جدول (٥)

متوسطات معدل النمو السنوي لمجموعة دول آسيوية في الفترة من

(١٩٧٧ - ١٩٨١)

| اسم الدولة | متوسط معدل النمو |
|----------------|------------------|
| كوريا الجنوبية | ٦,٥ |
| تايوان | ٨,٦ |
| هونج كونج | ١٠,٩ |
| أندونيسيا | ٨,٢ |
| الفلبين | ٦,٢ |
| تايلاند | ٧,٣ |
| ماليزيا | ٧,٨ |
| سنغافورة | ٨,٧ |

Source: Asian Security 1985 (Tokyo: Research Institute for Peace and Security, Nikkei Business Publishing Co) 1985, P53.

أدى النمو الإقتصادي السريع الذي حققته العديد من الدول الآسيوية خلال عقد السبعينات بشكل أساسى إلى فتح المجال للتعاون الإقتصادي فى منطقة أوسع تضم إجمالاً الدول المطلة على المحيط الهادى ومنها الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (كندا - الولايات المتحدة - اليابان - استراليا - نيوزلندا) .. ودول الآسيان والدول الحديثة العهد بالتصنيع فى آسيا.. وبشكل عام فإن المراحل المختلفة من النمو الإقتصادي للدول المطلة على المحيط الهادى أدت إلى زيادة الإعتماد المتبادل فيما بينها، كما ظهر فى زيادة التجارة البينية خلال عقد السبعينات أصبحت التجارة مع دول المحيط الهادى تقدر بأكثر من نصف حجم التجارة الكلية لكل من هونج كونج وأندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند⁽¹⁾.

أما اليابان على وجه الخصوص فبسبب حجم إقتصادها الكبير وإستهلاكها الضخم من السلع المصنعة الخفيفة ثم الثقيلة .. أصبح للإقتصاد اليابانى ثقل كبير بين الدول الآسيوية.. فضلاً عن أن التقلبات فى سعر الصرف اليابانى وتحركات دوائر الأعمال اليابانية لها آثار على النشاط الإقتصادي فى تلك الدول الآسيوية.

وكما سيظهر التحليل فى الفصل الثالث من هذه الدراسة فقد أصبحت اليابان الشريك التجارى الأول مع دول شرق آسيا والمستثمر الأول فيها والدولة الأولى التى تعدها بالمعونات الإقتصادية وذلك منذ مطلع السبعينات.

(1) Nester William: Japan's Growing Power over East Asia and The World Op Cit P 43.

المطلب الثاني

العوامل والمتغيرات الدولية

اولا : العلاقات الأمريكية اليابانية

للعلاقات الأمريكية اليابانية إنعكاسات أساسية على مضمون وتوجهات السياسة الخارجية لليابان ودورها في منطقة شرق آسيا طوال فترة الدراسة، فخلال فترة الاحتلال الأمريكي لليابان منذ عام ١٩٤٧ قامت الولايات المتحدة إنطلاقاً من إعتبارات الحرب الباردة بدعم ربط الإقتصاد الياباني باقتصاديات دول منطقة جنوب شرق آسيا.. وذلك بهدف منع التغلغل الشيوعي في المنطقة، ووجهت الدعم اللازم للإقتصاد الياباني لربطه باقتصاديات هذه المنطقة. ويمكن القول أن سياسة الولايات المتحدة هي التي أرست الأساس للنفوذ الإقتصادي الياباني في منطقة جنوب شرق آسيا والذي أصبح يفوق النفوذ الإقتصادي الأمريكي في المنطقة منذ بداية الستينات وظل ينمو تدريجيا حتى ١٩٨٥.

ويضاف إلى أبعاد أهمية العلاقات الأمريكية - اليابانية في تحديد السياسة الآسيوية لليابان أن التغيرات في السياسة الأمريكية مع بداية السبعينات أدت الى إنتهاج اليابان لسياسات تعبر عن قدر من الإستقلال عن السياسة الامريكية في شرق آسيا وتوسيع دورها في منطقة شرق آسيا.

يمكن رصد أربع مراحل أساسية لتطور العلاقات الامريكية اليابانية خلال فترة الدراسة

وهي

أ - مرحلة الاحتلال الامريكي لليابان

ب - المرحلة من استقلال اليابان ١٩٥١ حتى ١٩٦٠.

ج - المرحلة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠.

د - المرحلة من ١٩٧٠ - ١٩٨٥.

أ - مرحلة الاحتلال الأمريكي لليابان (١٩٤٥ - ١٩٥١) :

يمكن التمييز داخل هذه المرحلة بين فترتين رئيسيتين

الأولى من ١٩٤٥ - ١٩٤٧

حرمت فيها الولايات المتحدة اليابان من ممتلكاتها الإقليمية في شرق آسيا ولم تسع لقيام

روابط بين اليابان وأى من تلك الدول.

الثانية من ١٩٤٧ - ١٩٥١ :

تغيرت فيها السياسة الأمريكية إلى ربط الاقتصاد الياباني باقتصاد دول جنوب شرق آسيا لمواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا.

ب - المرحلة الثانية من ١٩٥١ - ١٩٦٠ :

وهي المرحلة التي حصلت اليابان في بدايتها على الإستقلال، غير أنها ظلت تابعة سياسيا للولايات المتحدة في شرق آسيا ومعتمدة بشكل كامل على الدعم الإقتصادي من الولايات المتحدة.

ج - المرحلة الثالثة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ :

وفي هذه المرحلة بدأت اليابان في تمويل تعاملاتها تجاريا بشكل مستقل عن الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا، لكنها ظلت تابعة للولايات المتحدة في مواقفها من قضايا شرق آسيا السياسية.

د - المرحلة الرابعة في الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٥

خلال هذه المرحلة تخطت اليابان في نفوذها الاقتصادي الولايات المتحدة في شرق آسيا ودفعت التصيرات في السياسة الأمريكية بشرق آسيا مع بداية تلك المرحلة اليابان إلى أن تكون أكثر مشاركة في قضايا شرق آسيا.

أ - تطور العلاقات الأمريكية اليابانية خلال مرحلة الإحتلال الأمريكي لليابان

مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ كانت الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب منتصرة تحتل موقع الصدارة بين دول العالم من الناحيتين العسكرية والإقتصادية، فمن الناحية العسكرية كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي تحتكر امتلاك القوة النووية، ومن الناحية الاقتصادية فقد كانت الولايات المتحدة تمتلك المزايا النسبية على دول العالم في العديد من مصادر القوة الإقتصادية وهي المنتجات ذات التكنولوجيا المتقدمة، الاحتياطات المالية وإنتاج البترول^(١).

أما اليابان التي هزمت في الحرب فقد احتلت أراضيها قوات الدول الحلفاء المنتصرة وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا - في أغسطس ١٩٤٥ وفقدت إمبراطوريتها الضخمة في شرق آسيا والتي كانت تضم كوريا ومنشوريا وسخالين وتايوان^(٢) جزر البسكادور.

وقد أعلن الإمبراطور الياباني في نفس يوم دخول القوات المتحالفة اليابان قبول الاستسلام^(٣).

وعلى الرغم من أن الدول المتحالفة الأربع التي احتلت قواتها اليابان كانت قد شكلت مجلسا لإدارة شئون اليابان فيما بينها بصورة مشتركة، فإن السلطة الفعلية لإدارة هذه الشئون كانت للولايات المتحدة الأمريكية.

١ - الفترة الأولى من (١٩٤٥ - ١٩٤٧)

وقد أجرت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الأولى من مرحلة الإحتلال (١٩٤٥-١٩٤٧) مجموعة من التغييرات الأساسية في اليابان بهدف القضاء على احتمال نشوب أى مقاومة عسكرية يابانية ضد قوات الإحتلال، ومنع اليابان من أن تصبح مرة أخرى مصدراً لتهديد السلم والأمن الدوليين، واستهدف أيضاً تقوية الاتجاهات الديمقراطية في المؤسسات الاجتماعية.

(1) Nester Willam, Japanese Growing Power over East Asia Op Cit 153.

(2) Irwin Isenberg, Japan as Asian Power (New York; The Wilson Company) 1971 P 32.

(٣) هادية سعيد لشريفي، السياسة الخارجية اليابانية تجاه الولايات المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٦ ص ٢٤.

وقد شملت الإجراءات التي قامت بها الولايات المتحدة محاكمات القادة العسكريين وتسريح القوات العسكرية اليابانية واستبعاد الشخصيات التي ساهمت في تقوية وتنشيط النزعة العسكرية في اليابان من المناصب العامة أو أى مسئوليات خاصة ذات أهمية حيوية^(١).

إمتدت التغييرات الأمريكية لتشمل القيام بوضع دستور جديد يقوم على مبادئ أساسية وهي السيادة الشعبية والدور الرمزي للإمبراطور واحترام حقوق الانسان الأساسية..

ومن أهم مواد الدستور الجديد المادة التاسعة منه التي استهدفت منع قيام اليابان بتأسيس أى قوة عسكرية. وتقضى هذه المادة بنبذ الحرب كحق من حقوق سيادة الدولة وتحريم استخدام القوة فى تسوية المنازعات الدولية. ولتحقيق هذا الهدف فإن لن يتم مطلقاً الإحتفاظ بقوات برية أو بحرية أو جوية.

وخلال هذه الفترة ١٩٤٥ - ١٩٤٧ لم ترغب الولايات المتحدة الأمريكية فى دمج الإقتصاد اليابانى باقتصاديات دول جنوب شرق آسيا عن طريق التجارة، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تخشى أن يؤدى قيامها بذلك خلال هذه الفترة لإنعاش الإقتصاد اليابانى.. ومن ثم يمكن إحياء النزعة العسكرية فى اليابان باستخدام الموارد الإقتصادية التى قد تنتج عن إنعاش اقتصاد اليابان.

٢ - الفترة من عام ١٩٤٧ - ١٩٥١ :

خلال هذه الفترة دفعت ظروف الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى الولايات المتحدة الأمريكية الى أحداث تغييرات فى سياستها الخارجية تجاه اليابان وذلك بالنسبة لسياستها تجاه ترتيب الأوضاع الإقتصادية وامتلاك اليابان لقوة عسكرية أو بالنسبة لدمج الاقتصاد اليابانى باقتصاديات دول منطقة جنوب شرق آسيا.

ففى عام ١٩٤٧ تبنت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء تجاه الاتحاد السوفيتى والتي اتخذت التطبيق الفعلى لها من خلال تطويق الاتحاد السوفيتى بجدار سميك من الأحلاف

(1) Toshio Nishi, Unconditional Democracy In Japan (California: Hoover Institute Press) 1982, P 60.

والقواعد العسكرية.. وذلك بهدف مقاومة التوسع السوفيتي وإجبار الاتحاد السوفيتي على التخلي عن استراتيجيته التوسعية العالمية^(١).

وقد أكدت تقارير ودراسات وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين تزايد النفوذ السوفيتي في منطقة شرق آسيا بما يمكن أن يؤدي إلى انتهاء النفوذ الغربي في المنطقة، فضلاً عن المواجهة مع الاتحاد السوفيتي فقد ازدادت احتمالات هيمنة الشيوعية على منطقة شرق آسيا مع انتصار الشيوعية في الصين سنة ١٩٤٩ وقد اتجهت الولايات المتحدة الى إعادة بناء الاقتصاد الياباني، اتخاذ خطوات لتسليح اليابان، دعم علاقتها الاقتصادية مع دول منطقة شرق آسيا - وذلك بهدفين^(٢).

أ - تسليح اليابان يجعلها قادرة على مواجهة هجوم شيوعي يمكن أن تتعرض له من الاتحاد السوفيتي أو الصين.

ب - إن إنعاش اقتصاد اليابان وربطه باقتصاديات دول شرق آسيا يمكن أن يؤدي إلى الحد من التغلغل الشيوعي في المنطقة.

ومن الناحية الاقتصادية بذلت الولايات المتحدة جهوداً لتطبيق خطة مارشال لإعادة تعمير اليابان، ووضعت البعثة الأمريكية التي أرسلت الى اليابان برئاسة الإقتصادي الأمريكي جوزيف دوج سنة ١٩٤٩ خطة لانعاش الاقتصاد الياباني وذلك بتحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. أما من الناحية العسكرية فقد دفعت للولايات المتحدة حكومة اليابان إلى إنشاء قوة بوليس (قوة دفاع ذاتي).

وقد كانت أحد أبعاد سياسة الإحتواء في منطقة شرق آسيا هو مد دول المنطقة بالدعم الإقتصادي من خلال تجارتها مع اليابان، وذلك بهدف منع التغلغل الشيوعي في المنطقة ووقوع المنطقة في دائرة النفوذ الشيوعي.

(١) بول كليدي : سعود وسقوط الدول العظمى / ترجمة السيد محرز خليفة / مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠.

(2) Ralph, N. Clought : East Asia and U.s Security, Op Cit, P 35.

وقد عبر جورج كينان وأضع سياسة الإحتواء عن تصور الولايات المتحدة لدور اليابان الإقتصادي بقوله «إن الهدف هو جعل اليابان قاطرة النمو لدول جنوب شرق آسيا».

وقامت الولايات المتحدة بتمويل ودعم تجارة اليابان مع منطقة جنوب شرق آسيا، بحيث تقوم دول هذه المنطقة بتصدير المواد الخام اللازمة لعملية الصناعة لليابان وتقوم اليابان بتصدير السلع المصنعة لهذه الدول.. وتمارس الولايات المتحدة دور الممول لإستمرار عملية التجارة مع تقديمها للمواد الخام والعناصر اللازمة لقيام الصناعة في اليابان⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق بتجارة اليابان مع الصين.. فقد طلبت الصين من الولايات المتحدة عام ١٩٤٩ بعد قيام الثورة الشيوعية بها السماح لها بالتجارة مع اليابان، ولم تتفق أجهزة صناعة قرار السياسة الخارجية الأمريكية في آرائها بشأن هذا الموقف ويمكن التمييز بين رأيين أساسيين

١- الرأي المؤيد للسماح لليابان بالتجارة مع الصين كان يرى أن دفع اعتماد الصين على التجارة مع اليابان يمكن أن يؤدي الى انتهاج الصين لسياسة مخالفة لسياسة الاتحاد السوفيتي.

٢- الرأي الرافض فقد استند على أن السماح لليابان بالتجارة مع الصين سوف يؤدي لتحويل اليابان الى دولة مناصرة للشيوعية، وقد كان القرار النهائي الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية هو السماح لليابان بالتجارة بشكل محدود مع الصين.. لكن مع بذل جهود إيجاد اسواق بديلة تحصل منها اليابان على المواد الخام اللازمة لها من منطقة جنوب شرق آسيا.

- العلاقات في المرحلة من عام ١٩٥١ الى عام ١٩٦٠: منذ عام ١٩٤٦ رغبت اليابان في الحصول على استقلالها عن طريق معاهدة سلام تم عقدها بينها وبين الدول المتحالفة التي احتلتها، لكن الولايات المتحدة ربطت بين حصول اليابان على استقلالها وضرورة عقد معاهدة أمنية بين اليابان والولايات المتحدة وتضمن تلك المعاهدات تركز قوات أمريكية في الأراضي اليابانية^(١).

(1) Donald. C. Hellman, Changing American and Japanese Security Roles in Asia, in Isaiah Frank, the Japanese Economy in International Perspective (Baltimore: John Hobkins University Press) 1975, P 30.

وقد كانت الحرب الكورية التي نشبت عام ١٩٥٠ دافعا للولايات المتحدة كي تتمسك بالتحالف مع اليابان في حال استقلالها.. واستخدم تواجد القوات الأمريكية في اليابان والذي طالبت به الولايات المتحدة لمنع التهديد الشيوعي في المنطقة.

ولقد تبنت وزارتا الخارجية والدفاع الأمريكيتان موقفا مؤداه ان الهجوم الذي قامت به كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية قام بالتخطيط له الاتحاد السوفيتي لتحقيق عدم الاستقرار في المنطقة وتدمير النظم الموالية للولايات المتحدة الأمريكية بها. ولمواجهة التهديد السوفيتي فضلا عن التهديد الصيني الذي ظهر مع التدخل الصيني في هذه الحرب اتجهت الولايات المتحدة الى عقد سلسلة من التحالفات وترتيبات الأمن الاقليمي بينها وبين عدد من دول المنطقة كان منها المعاهدات مع كل من كوريا الجنوبية وتايوان والفلبين.. فضلا عن تأسيس حلف جنوب شرق آسيا (السياتو).

وقد وضع موقف الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الربط بين استقلال اليابان وعقد معاهدة أمنية مع الولايات المتحدة عام ١٩٥١، حيث إن عقد معاهدة سان فرانسيسكو الذي حصلت اليابان بموجبها على استقلالها قد أعقبه بأشهر عقد المعاهدة الأمنية بين الولايات المتحدة واليابان وقد أظهرت بنود المعاهدة الأمنية مدى الأهمية التي أولتها الولايات المتحدة لاستخدام قواعدها وقواتها في اليابان وذلك لتحقيق أهدافها في الشرق الأقصى.

فقد صرحت المعاهدة بأن القوات الأمريكية الموجودة في اليابان يمكن استخدامها بأي شكل تراه الولايات المتحدة ويمكن من خلاله المساهمة في إحلال الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأقصى.

وقبلت اليابان استقلالها في ظل وجود قواعد أمريكية بها إنطلاقا من رغبتها في التركيز على بناء اقتصادها والإعتماد في الدفاع عن كيانها على الولايات المتحدة ضد أي قوة تهددها في شرق آسيا وبالأخص الاتحاد السوفيتي والصين^(١).

(1) Toshio Nishi: Unconditional Democracy, Op Cit P 220.

(٢) هادية سعيد الشربيني، السياسة الخارجية اليابانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥

العلاقات الامريكية اليابانية فى الفترة من (١٩٦٠ - ١٩٧٠) :

فى عام ١٩٦٠ قامت الولايات المتحدة واليابان بتجديد المعاهدة الأمنية التى عقدت بينهما عام ١٩٥١ وكان من أهم النصوص التى اشتملت عليها هذه المعاهدة نص التفاوض المسبق بين الدولتين حول تحركات القوات والأسلحة الأمريكية واستخدامها سواء داخل اليابان أو العمليات الخاصة بدخول أمريكا فى أى حرب تقع بالشرق الأقصى، وقد نصت المعاهدة على أن مدة سريانها عشر سنوات قابلة للتجديد ما لم يبد أحد الطرفين رغبته فى إنهائها ويكون ذلك بناء على إخطار سابق على الانسحاب بمدة عام من تاريخ إنتهاء المعاهدة^(١).

وقد واجه تجديد المعاهدة الأمريكية اليابانية ١٩٦٠ رفضاً شديداً من جانب العديد من القوى السياسية فى اليابان كالحزب الإشتراكى اليابانى والجناح اليسارى من الحركة العمالية.

اشدّت حدة الهجوم على تجديد المعاهدة بحيث امتدت الى اقتحام مبنى البرلمان اليابانى من جانب بعض الرافضين لتجديد المعاهدة^(٢)، إلا أن الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم استطاع بفعل الأغلبية التى يتمتع بها فى الدايت اليابانى تمرير المعاهدة.

وقد أثبت حرص الولايات المتحدة الأمريكية على تجديد المعاهدة الأمنية بينها وبين اليابان استمرارية أهمية الموقع الذى تحتله اليابان فى الإستراتيجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأقصى حيث نصت على استخدام القوات الأمريكية فى اليابان فى تحقيق السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الأقصى.

الولايات المتحدة والدور اليابانى فى منطقة شرق آسيا : -

إنجذبت الولايات المتحدة مدفوعة بتطورين أساسيين فى منطقة شرق آسيا الى تشجيع اليابان على ممارسة دور إقليمي رئيسى من الناحية الاقتصادية .. وهذان التطوران هما تطور

(1) Edwin Reischauer: Japan: Past and Present (Tokyo : Charles E Tuttle Comp, Publisher) 1964, P 287

(٢) محمد نعمان جلال - العلاقات اليابانية - الصينية - رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، عام ١٩٨٠، ص ١٩٠.

التسلح النووي الصيني وازدياد درجة التدخل الأمريكي في فيتنام، حيث دفعا الولايات المتحدة لإشراك اليابان في أنشطة إقليمية على المستوى الإقتصادي - يمكن من خلالها تحمل اليابان لجزء من الأعباء في مواجهة التغلغل الشيوعي في شرق آسيا.

أما لليابان التي ظلت تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٤٧ في تمويل تجارتها في منطقة شرق آسيا بشكل كامل نجدها بدأت مع بداية الستينات في الإعتماد على مواردها الذاتية في تمويل تجارتها.. ففي عام ١٩٦٠ لم يصبح هناك أكثر من ١٠٪ من إجمالي التجارة اليابانية في شرق آسيا يتم تمويله من جانب الولايات المتحدة الأمريكية - بدأت اليابان مع بداية الستينات في أن تصبح القوة الاقتصادية الأولى في منطقة شرق آسيا. واتجهت الى السيطرة على الأسواق التي كانت من الناحية التقليدية تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية^(١).

وعلى الرغم من أن اليابان بدأت خلال هذه المرحلة في أن تصبح منافساً اقتصادياً للولايات المتحدة الأمريكية، فإن مواقفها السياسية اتسمت خلال هذه المرحلة بالتبعية لسياسات الولايات المتحدة^(٢).

فقد ظلت اليابان ترفض الاعتراف بممثل حكومة الصين الشعبية كممثل شرعي للصين في الأمم المتحدة واستمرت علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة تايوان.

(1) Donald C. Hellman, Changing American and Japanese Security Roles in Asia, op cit P 32.

(٢) هادية سعيد الشربيني، السياسة الخارجية اليابانية تجاه الولايات المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠.

تطور العلاقات فى الفترة من (١٩٧٠ - ١٩٨٥) :

واجهت اليابان فى بداية السبعينات تغيرات أساسية فى السياسة الخارجية الأمريكية على المستوى العالمى بشكل عام وفى منطقة شرق آسيا على وجه الخصوص.. وفى التصور الأمريكى للدور اليابانى فى منطقة شرق آسيا ودفعتها تلك التغيرات الى إتباع سياسة خارجية تنتم بقدر من الإستقلالية عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية - فى هذه المنطقة - مع زيادة جهودها لتحقيق أمنها وعدم الإعتماد بشكل كامل على الولايات المتحدة فى تحقيق أمنها.

وقد بدأت التغييرات فى السياسة الأمريكية مع إعلان مبدأ نيكسون فى عام ١٩٦٩ والذى يشمل عنصرين أساسيين :-

أ - حث حلفاء الولايات المتحدة على تحمل قدر أكبر من الأعباء فى الدفاع عن أمنهم.

ب - السعى إلى الوصول الى اتفاقيات بين الولايات المتحدة^(١) وخصميهما الأساسيين وهما الاتحاد السوفيتى والصين بهدف إنهاء الخلافات معهما وفتح مجالات التعاون.

وشهدت حقبة السبعينات فى بدايتها التطبيق العملى لمبدأ نيكسون، حيث بدأت الولايات المتحدة فى التقارب مع الصين وقام الرئيس نيكسون بزيارة الصين سنة ١٩٧٢، ومن ناحية أخرى فقد بدأت الولايات المتحدة فى تخفيض تواجد قواتها العسكرية فى آسيا ومنطقة الباسفيك بمقدار ٦٠٠ ألف جندي، ويمثل هذا العدد نصف عدد القوات التى تم سحبها من جميع مناطق العالم التى تتواجد بها قوات أمريكية^(٢).

(1) Donald C. Hellman, Changing American and Japanese Security Roles Op Cit P 33.

(2) Tsuneo Akaha : Japan's Security Policy After U.s Hegemony, Op Cit P 150

كما خفضت الولايات المتحدة من مختلف أنواع الدعم العسكى التى كانت تقدمها للدول المتحالفة معها فى منطقة آسيا والباسفيك باستثناء الفلبين .

أما بالنسبة لليابان فقد رأت الولايات المتحدة ضرورة تحمل اليابان لقدر كبير من أعباء الدفاع عن أمنها .. فمن المنظور الأمريكى أن التقدم المتزايد الذى يحققه الإقتصاد اليابانى يؤهل اليابان للقيام بمسؤوليات هامة للدفاع عن أمنها، وقد طالب العديد من المسئولين الأمريكين فى الزيارات التى قاموا بها لليابان بضرورة مشاركتها فى تحمل أعباء أمنها .

ولم تكن اليابان تتوقع مثل تلك التغيرات المفاجئة فى السياسة الخارجية الامريكية فى المنطقة وبالأخص تجاه الصين، فالسياسة الأمريكية تجاه الصين والتى تبعتها اليابان - ظلت منذ قيام الصين الشعبية ترفض الاعتراف بممثل حكومة الصين الشعبية فى الأمم المتحدة . مع الاعتراف بممثل حكومة تايوان، وقد إتبعته اليابان سياسة الولايات المتحدة على رغم من سيادة اتجاهات متعاطفة مع الصين داخل اليابان، زيادة حجم التبادل التجارى مع الصين منذ عام ١٩٦٠ .

ولقد أدت التغيرات الأمريكية الى إضعاف الثقة اليابانية التقليدية فى الاعتماد على الولايات المتحدة .

ويذكر تقرير لجنة شكلها ماسايوشى لوهيرا رئيس وزراء اليابان علم ١٩٨٠ ، أن أهم التغيرات الدولية التى أثرت على الأمن اليابانى منذ علم ١٩٧٠ هو أن الهيمنة العسكرية والإقتصادية للولايات المتحدة فى منطقة شرق آسيا تتجه الى نهايتها،^(١) .

وقد قامت اليابان باتخاذ عدد من الخطوات الدبلوماسية فى سياستها الخارجية التى تعبر عن قدر ما من الاستقلالية عن السياسة الخارجية الأمريكية، حيث قامت بالاعتراف بحكومة منغوليا وإرسال بعثة جديدة لحل مشكلة فيتلنام والاعتراف بالدولة الجديدة فى بنجلاديش وكذلك وقعت اتفاقاً مع الاتحاد السوفيتى يتضمن تطوير حقوق النفط فى منطقة سيبيريا .

(1) Tsuneo Akaha , Op Cit 154.

وخلال هذه المرحلة أصبحت اليابان هي الشريك التجارى الأكبر مع جميع دول منطقة شرق آسيا ماعدا فيتنام، وكذلك فإن اليابان أصبحت الدولة ذات الإستثمارات الأكبر فى منطقة شرق آسيا ويمكن القول أن اليابان حلت محل الولايات المتحدة فى هذه المرحلة لتكون الدولة صاحبة النفوذ الإقتصادى الأكبر فى منطقة شرق آسيا.

وقد اتجهت اليابان الى دعم دول منظمة الآسيان فى محاولة لملء الفراغ الذى تركه تقليص الدور الأمريكى فى المنطقة، حيث قامت بزيادة حجم المعونات المقدمة اليها مع التعهد لهذه الدول بأنها لن تعود قوة عسكرية⁽¹⁾.

إلا أن ذلك لا يعنى أن اليابان قد تخلت عن اعتمادها على الولايات المتحدة باعتبارها المصدر الاساسى لتحقيق الأمن لها فى منطقة شرق آسيا.

وبشكل عام فإن اليابان تنظر إلى معاهدة الأمن اليابانية الأمريكية التى جددتها عام ١٩٨٠ باعتبارها أساس الأمن اليابانى، وعلاقات التعاون الوثيقة مع الولايات المتحدة هى حجر الزاوية للسياسة الخارجية اليابانية⁽²⁾ والترتيبات الأمنية تمثل أساسا للدفاع اليابانى ولا غنى عنها لأمن اليابان.

(1) William: Nester , Op Cit, P 242.

(2) White Paper of Japan, 1985 (Tokyo : Japan institute of Foreign Affairs) 1985, P68

ثانياً: المحددات الاقتصادية الدولية

التطورات فى النظام النقدى الدولى :-

منذ عقد إتفاقية بريتون وودز فى عام ١٩٤٤ تم تثبيت أسعار الصرف الرسمية لجميع العملات بالدولار الأمريكى وذلك بهدف تحقيق الإستقرار فى أسعار الصرف^(١). وقد كانت قوة الدولار فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هى الأساس الذى اعتمد عليه الإستقرار المالى والدولى.. وقد عزز ذلك أن الولايات المتحدة صدرت بشكل مستمر أكثر مما استوردت وكونت إحتياطيات نقدية كبيرة^(٢)، ولكن فى عام ١٩٧١ واجهت الولايات المتحدة الأمريكية مشكلات كبيرة فى مجال الإقتصاد، حيث حدث عجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى اضطرت معه الولايات المتحدة إلى إجراء تخفيض فى قيمة الدولار وقد أدى ذلك الى اختلاف سياسات الدول فى وضع نظم الصرف الأجنبى فيها والمعاملة التى تطبقها على مدفوعاتها الدولية وتجاريتها الخارجية، وذلك يعنى انهيار نظام بريتون وودز.. فضلاً عن اتجاه الوضع الأمريكى المتفوق فى الإقتصاد العالمى الى التدهور^(٣).

أزمة النفط :-

مع بداية السبعينات بدأت الهيمنة التقليدية القائمة لمصالح الأعمال الأوروبية والأمريكية على تجارة النفط العالمية فى التقلص وذلك مع مطالبة الدول المنتجة للنفط بزيادة الأسعار،

(١) د/ فؤاد هشام عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، (للقاهرة - دار للنهضة العربية - الطبعة الرابعة) - ١٩٧٥ - ص ٣٥٠.

(٢) جون هدمون، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨.

(٣) د/ فؤاد هشام عوض، للتجارة الخارجية والدخل القومي، مرجع سابق، ص ٣٥٥.

فضلا عن قيام العديد من الدول المنتجة له فى منطقة الشرق الأوسط بتأميم شركات النفط الأجنبية ومنها السعودية وليبيا وفى أكتوبر ١٩٧٣ قررت منظمة الأوبك زيادة أسعار البترول من ١,٨ دولار للبرميل الى ١١,٦ دولار^(١) مع تخفيض الكمية المنتجة له بنسبة من ١٠ ٪ الى ٢٠ ٪ من اجمالى الإمدادات، وقد ترتب على نقص إمدادات البترول وارتفاع أسعاره آثار سلبية بالنسبة للإقتصاد اليابانى حيث انخفض معدل نمو الناتج القومى اليابانى وزادت أسعار السلع الاستهلاكية فى اليابان عام ١٩٧٤ بمقدار ٢٥ ٪ وانخفض استهلاك اليابان من البترول بمقدار ٣ ٪ وبشكل عام فقد انخفض استهلاك إيطاليا بمقدار ٧,٨ ٪ وفرنسا ١٢,٣ ٪ وانجلترا ١٨,٧ ٪

وقد دفعت أزمة النفط والآثار السلبية التى ترتبت عليها اليابان الى الاتجاه إلى تنويع مصادر الحصول على النفط ومصادر الطاقة الأخرى وتخفيض الكميات التى تستوردها من منطقة الشرق الأوسط وزيادتها من المناطق الأخرى المنتجة له فى العالم. وكان لكل ما سبق آثار ايجابية على علاقات اليابان الإقتصادية مع دول منطقة شرق آسيا، حيث احتلت هذه المنطقة مركز الصدارة بين المناطق التى زودت اليابان باحتياجاتها من النفط بعد الشرق الأوسط.

وقد قامت اليابان بتوقيع اتفاق اقتصادى مع الصين عام ١٩٧٧ يضمن استيراد ٤٧ مليون طن من البترول الخام خلال الخمس سنوات التالية لتوقيع الاتفاق، كما اعتمدت اليابان على أندونيسيا وماليزيا فى استيراد الغاز الطبيعى.

وقد اتجهت اليابان لزيادة حجم معوناتاها الخارجية لدول منطقة شرق آسيا فى إطار سعيها الى تأمين مصادر حصولها على المواد الخام.

(١) ابراهيم أحمد ابراهيم، أزمة الأوبك وأبعادها فى الإقتصاد العالمى، المؤسسة الدولية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الاهرام، العدد ٨٥)، يوليو ١٩٨٦، ص ١٥٦.

جدول رقم (٦)
تطور نسبة البترول التي تستوردها اليابان
من الشرق الأوسط وشرق آسيا في الفترة من ٧٠ - ٨١
(النسبة %)

| ٨١ | ٧٩ | ٧٥ | ٧٤ | ٧٣ | ٧٠ | العالم المنطقة |
|------|------|------|------|------|------|-------------------|
| ٧٠,١ | ٧٥ | ٦٧,٩ | ٧٤,٨ | ٨٣,٩ | ٨٣,٩ | الشرق الأوسط |
| ٢٢,٢ | ٢٠,٤ | ٢٠,٦ | ٢١,٥ | ٢٣,٣ | ١٤,٣ | شرق آسيا |

Source : David B Babrow And Robert T. Kudrale, How Middle East Power Can Manage Resource Weakness: Japan And Energy, World Politics, (New York Vol xxx Ix N 4) July, 1987 P454.

يوضح هذا الجدول أنه على الرغم من أن اليابان ظلت خلال هذه الفترة تستورد النسبة الأكبر من البترول من منطقة الشرق الأوسط فإن هذه النسبة اتجهت الى التناقص من ٨٣,٩% إلى ٧٠,١%، بينما زادت نسبة البترول التي تستوردها من شرق آسيا من ١٤,٣% إلى ٢٢,٢ من إجمالي البترول المستورد من الخارج.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية اليابانية وقضايا شرق آسيا السياسية

مقدمة :

يتضمن هذا الفصل بالدراسة خمسة مواقف لليابان من قضايا شرق آسيا السياسية تشمل قضية وحدة الصين والنزاع السوفيتي الصيني والقضية الفيتنامية وقضية الوحدة الكورية وقضية كمبوديا. ويهدف هذا الفصل إلى الإجابة على عدد من التساؤلات الرئيسية تشمل ما الخصائص الرئيسية لتعامل اليابان مع قضايا شرق آسيا السياسية؟ ما عوامل التأثير على مواقف اليابان من تلك القضايا؟ أى العوامل كانت له الأولوية على غيره من العوامل فى التأثير على مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا؟

ويمكن التمييز خلال فترة الدراسة بين مرحلتين رئيسيتين اختلفتا من حيث الخصائص التي اتسم بها تعامل اليابان مع قضايا شرق آسيا السياسية فى كل منهما

(أ) المرحلة الاولى وتمتد من عام ١٩٤٥ حتى مطلع السبعينات .

وقد اتسمت مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا السياسية خلال تلك المرحلة بالتبعية للولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن الثقل النسبى للمحددات الاقتصادية فى تحديد مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا .

(ب) المرحلة الثانية وتمتد من مطلع السبعينات حتى ١٩٨٥

اتسم فيها تعامل اليابان مع قضايا شرق آسيا السياسية بقدر من حرية الحركة والاستقلالية عن السياسة الأمريكية، فضلا عن بروز الاعتبارات السياسية والاستراتيجية بشكل أساسى بجانب الاعتبارات الاقتصادية فى تحديد مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا .

والتطبيق العملى لذلك يمكن أن نجده فى موقفى اليابان من قضيتي كوريا وكمبوديا خلال تلك المرحلة وهو ما سيتضح بالتفصيل فى المبحثين الرابع والخامس من هذا الفصل .

المبحث الأول
الموقف الياباني
من قضية وحدة الصين

تحديد المشكلة :-

شهدت الصين منذ عام ١٩٤٥ صراعاً داخلياً على السلطة بين رئيس الحكومة شان كاي شيك من جانب، وبين الحزب الشيوعي بزعامة ماوتسى تونج من جانب آخر تطور إلى حرب أهلية، بدأت كفة للحزب الشيوعي ترجح فيها في يونيو ١٩٤٩، عندما تمكنت قواته من احتلال منشوريا ثم السيطرة على الجزء الأكبر من شمال الصين. استولى الحزب الشيوعي في سبتمبر ١٩٤٩ على بكين،^(١) أعلن إنشاء حكومة جمهورية الصين الشعبية في ٢١ سبتمبر ١٩٤٩ وفر تشان كاي شيك إلى جزيرة فرموزا وأقلم فيها حكومته وسماها حكومة الصين الوطنية. وقد ترتب على ذلك أن حكومتى الصين الشعبية والصين الوطنية قد تنازعا على صفة تمثيل دولة الصين، فقد اعتبرت كل منهما أنها للمظلة الشرعية لدولة الصين وقد امتدت المشكلة إلى منظمة الأمم المتحدة عندما طلبت الصين في نوفمبر ١٩٤٩ من الجمعية العامة طرد ممثلى فرموزا من المنظمة الدولية وإحلال ممثلين من حكومة الصين الشعبية محلهم. وقد ظلت هذه المشكلة مثارة في المنظمة الدولية حتى تم التوصل في عام ١٩٧١ إلى قرار بطرد ممثلى فرموزا وإحلال ممثلى الصين الشعبية محلهم.

أبعاد الموقف اليابانى إبان تولى الشيوعيين الحكم فى الصين

على الرغم من أن اليابان أبدت استعدادها لإرسال مبعوثين تجاريين للصين عام ١٩٥٠، فإنها علقت التنفيذ الفعلى للقيام بذلك على سماح الولايات المتحدة الأمريكية لها بذلك^(٢).

وخلافا لما أبدته اليابان فإن الولايات المتحدة مع إندلاع الحرب الكورية وبسبب إشتراك الصين الشعبية فيها؛ قامت الولايات المتحدة بفرض حظر تجارى شامل على الصين الشعبية وأرغمت اليابان على تطبيق حظر تجارى كان أكثر شمولاً من الحظر الذى التزمت به الدول الغربية منذ الصين الشعبية.

(1) J.P. Jain: China in World Politics (New Delhi: Radiant Publisher) 1976, p. 184.

(2) Deak, Barweet: China and the Major Power in East Asia (Washington: The Brook- ing institute) 1977, p. 95.

ولما كانت الحرب الكورية قد أظهرت أهمية اليابان الإستراتيجية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية فى منطقة شرق آسيا. فإن الولايات المتحدة دعمت اليابان إقتصادياً وعسكرياً لكى تصبح قادرة على مواجهة التهديد الشيوعى فى المنطقة من جانب كل من الإتحاد السوفيتى والصين الشعبية وإطلاقاً مما سبق فإن الولايات المتحدة مارست تأثيراً أساسياً على اليابان لدفعها للإعتراف بتايوان وعدم الاعتراف بالصين الشعبية وقد تبنت الحكومة اليابانية موقفاً تجاه الصين شملت أبعاده ما يلى:-

أ - الإعتراف بحكومة تايوان كممثل شرعى للصين، ذلك عندما أعلنت فى مؤتمر سان فرانسيسكو - الذى تم فيه عقد معاهدة صلح بين اليابان والولايات المتحدة وحلفائها - تخليها عن تايوان التى كانت جزءاً من الإقليم التى استولت عليها اليابان عام ١٨٩٥ ثم عقدت اليابان اتفاقية سلام بينها وبين حكومة تايوان باعتبارها ممثلة لدولة الصين فى ١٩٥٢ وذلك لإنهاء حالة الحرب بين الصين واليابان، فى المقابل رفضت الحكومة اليابانية الإعتراف بالحكومة الشيوعية كممثلة لدولة الصين. ويظهر التأثير الأمريكى على الموقف اليابانى من مسألة الاعتراف بأى من حكومتى تايوان أو الصين الشعبية كممثل للصين فى أن الولايات المتحدة حرصت عند توقيعها على المعاهدة الأمنية بينها وبين اليابان فى ١٩٥١ على الحصول على خطاب من رئيس وزراء اليابان يتعهد فيه بتوقيع اتفاقية سلام مع حكومة الصين الوطنية وعدم الاعتراف أو تأسيس علاقات مع حكومة بكين^(١).

ب - المقاطعة الاقتصادية للنظام الشيوعى فى بكين : - طبقت اليابان قرار الأمم المتحدة فى عام ١٩٥٢ والذى أصدرته بعد ضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية القاضى بفرض حظر على التعامل التجارى مع الصين الشعبية^(٢).

(1) Ibid , P 96

(2) Harold Hinton, Communist China in International Politics (London : Macmillan Press) 1966: P. 218.

ج - منذ أن انضمت اليابان للأمم المتحدة في عام ١٩٥٦ كانت من الدول المؤيدة لبقاء ممثلى حكومة تايوان كممثلين للصين فى الأمم المتحدة.

أما الصين الشعبية فإنها كانت تنظر إلى اليابان باعتبارها مصدر خطورة على النظام الشيوعى وذلك لكونها القاعدة الأساسية للولايات المتحدة فى آسيا، فالـيابان بموقعها الإستراتيجى وسكانها ذوى المهارات فى ظل وجودها تحت الاحتلال الأمريكى فإنها تنتمى الى معسكر الاعداء الذى يضم الولايات المتحدة وحلفائها.

ومن ثم فإن الصين استهدفت تقوية دفاعاتها ضد أى تهديد من قواعد الولايات المتحدة فى اليابان وكانت المعاهدة السوفيتية - الصينية عام ١٩٥٠ موجهة لتحقيق هذا الهدف^(١).

ويمتد التصور الصينى السابق إلى موقف اليابان من مسألة الإعتراف بالصين، فإن اليابان - فى التصور الصينى - طالما إستمرت كأداة للسياسة الأمريكية سوف تستمر فى الاحتفاظ بعلاقاتها مع حكومة تايوان وقطع علاقاتها بالصين الشعبية.

وفى بداية تولى الشيوعيين للحكم فى عام ١٩٤٩ بالصين كانت الصين الشعبية ترى قيام الحزب الشيوعى اليابانى بالحصول على السلطة فى اليابان باستخدام القوة والعنف ولكنه بعد أن أصبح المحافظون مسيطرين بشكل واضح على الحكم فى اليابان مما جعل استخدام أساليب الثورة الصينية معه لم يعد ممكناً فضلاً عن ذلك تبنى الاتحاد السوفيتى الحليف للصين لسياسة التعايش السلمى وتأثير ذلك على الصين التى أصدرت بياناً مشتركاً مع الإتحاد السوفيتى عام ١٩٥٣ يبدى فيه رغبتهما لتطبيع العلاقات مع اليابان ووفقاً لكل ما سبق فإن الصين اتجهت الى دفع اليابان للاعتراف بها وتطبيع العلاقات معها وفقاً للشروط الصينية التى تضمنت الاعتراف بأن الصين الشعبية هى الممثل الوحيد لدولة الصين وأن تايوان هى مجرد مقاطعة من مقاطعات الصين.

ولتحقيق الهدف السابق اعتمدت الصين على ما يسمى الدبلوماسية الشعبية

"peoples diplomacy" والتى سوف يتم تناولها بالتفصيل.

(1) Deak Barweert: China and the Major Power in East Asia op cit P96.

السياسة الصينية لدفع اليابان للإعتراف بها : -

وقد حاولت الصين تطوير وتنمية روابط تجارية وثقافية وسياسية مع جانب كبير من الشعب الياباني وذلك بما يؤدي لتقوية القوى المؤيدة للصين في اليابان وتحريكها لممارسة ضغوط على الحكومة اليابانية لتغيير سياستها إلى الاعتراف بالصين الشعبية كممثل شرعي للصين وإلغاء معاهدة السلام التي عقدها اليابان مع حكومة تايوان عام ١٩٥٢ وقد شملت الجماعات التي سعت الصين لتنمية علاقاتها معها أحزاب اليسار - رجال الأعمال الراغبين في التجارة مع الصين - المنظمات الشعبية - واتحادات العمال

أ - الروابط مع أحزاب اليسار :

كان لقادة الحزب الشيوعي الياباني اتصالات وثيقة مع الصين قبل قيام النظام الشيوعي بها وبخاصة بعضهم الذين قضوا جزءاً من فترة الحرب العالمية الثانية في ينان بالصين .

وعولت الصين على دعوة قيادات من الحزبين الشيوعي والإشتراكي لزيارتها وتشجيعهم لتبني مواقف مؤيدة للصين بشأن مسألة الاعتراف بالصين الشعبية وذلك كما يظهر من البيانات الصادرة في ختام تلك الزيارات ومنها زيارة وفد يمثل الحزب الاشتراكي الياباني للصين ١٥ أبريل عام ١٩٥٧ ثم صدور بيان مشترك عقب تلك الزيارة يتضمن نصه تأكيد الوفد الياباني لسياسته في عدم الاعتراف بوجود صينيين واعتبار الصين الوطنية (تايوان) مسألة داخلية متعلقة بالصين^(١) - أيضاً - ومنها زيارة وفد يمثل الحزب الشيوعي للصين وتبنيه لموقف الدعوة لتطبيع العلاقات مع الصين وإتهام هذا الحزب لحكومة يوشيدا الرافضة لتطبيع العلاقات مع الصين بالعداء للصين الشعبية والعمال للولايات المتحدة الأمريكية .

(1) Morris B. Jansen: Japan and China (chicago: Rand Nally College publishers Company) 1975, P. 492.

ب - الروابط مع المؤسسات التجارية ورجال الأعمال :-

مع تنفيذ الهدنة مع كوريا وما تلى ذلك من تصاؤل الإمدادات الأمريكية للاقتصاد اليابانى، أصبح هناك جانب كبير من رجال الأعمال فى اليابان راغبين فى التجارة مع الصين وذلك لتحقيق مكاسب بديلة لتلى كانوا يحققونها أثناء الحرب الكورية، من ثم فقد كانوا يطالبون بتطبيع العلاقات مع الصين الشعبية.

- أما الصين فقد اتجهت لزيادة روابطها مع رجال الأعمال والمؤسسات التجارية اليابانية الراغبة فى زيادة التجارة مع الصين وقامت الصين فى عام ١٩٥٢ بعقد أول اتفاق غير رسمى تجارى مع بعض رجال الأعمال اليابانيين^(١) وخلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى ١٩٥٧ أصبح مجموع الاتفاقات التى عقدتها الصين مع مجموعات تجارية يابانية لا تمثل الحكومة ١٤ اتفاقا خلال الفترة من ١٩٥٣ - ١٩٥٦ وارتفعت التجارة بين اليابان والصين من ٣٤ مليون دولار عام ١٩٥٣ حتى أصبحت ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٥٦ ويظهر استغلال الصين لعلاقاتها التجارية مع المؤسسات التجارية اليابانية ورجال الأعمال بهدف التأثير على موقف اليابان من مسألة الاعتراف بالصين فى جانبين: -

أ - أن الصين كانت تشترط على الشركات ورجال الأعمال الذين يقومون بالتجارة معها عدم التجارة أو الاستثمار فى تايوان، وهو ما يعنى مخالفة للسياسة اليابانية الرسمية بإقامة علاقات اقتصادية مع تايوان.

ب - أن الصين كانت تلجأ الى إلغاء بعض الاتفاقات التجارية، تأجيل بعض العقود التى كانت قد أبرمتها كرد فعل لقيام اليابان برفض تطبيع العلاقات مع الصين الشعبية وفى عام ١٩٥٨ قامت الصين بإلغاء الاتفاق الرابع للتجارة، وذلك بعد تأكيد كيشى رئيس وزراء اليابان فى ذلك الوقت على التزم اليابان بعدم إقامة علاقات رسمية مع الصين.

وبشكل عام فإن الصين شجعت جماعات كثيرة فى المجتمع اليابانى على إرسال بعثات تابعة لها لزيارة الصين وقد شملت هذه الجماعات جماعات السلام والجماعات الدينية

(1) R.K. Jain: China and Japan 1949-1976 (New Delhi: Radiant Publisher) 1977, p.33.

وجماعات الصداقة واتحادات العمال وجماعات الزراعة والصيد ومطالبت هذه الوفود بتطبيع العلاقات بين الصين الشعبية واليابان .

جدول رقم (٧)

تطور عدد الزائرين اليابانيين للصين في الفترة من (١٩٥٢ - ١٩٥٧)

| | |
|-------|------|
| ٥٠ | ١٩٥٢ |
| ١٠٠ | ١٩٥٤ |
| ٧٤٧ | ١٩٥٦ |
| ١,٢٤٣ | ١٩٥٧ |

(1) Source, R.K. Jain: China and Japan 1949-1976 (New Delhi: Radiant Publishers) 1977, p.40.

ويوضح هذا الجدول زيادة عدد الزائرين اليابانيين للصين من عام ١٩٥٢ - الي عام ١٩٥٧ من ٥٠ إلى ١,٢٤٣ زائر.

ج - الاتصالات مع أعضاء من الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم :

وعلى الرغم من أن الصين لم تؤسس روابط مع الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم في اليابان خلال عقد الخمسينات معظمه فإنها بدأت مع نهاية الخمسينات وبداية الستينات في الاتصال مع عدد من شخصيات بالحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم باليابان وقد دفعها لذلك سببان أساسيان :-

أ - النزاع السوفيتي - الصيني :

بعد تطور النزاع السوفيتي الصيني إلى امتناع الاتحاد السوفيتي عن مد الصين بما يلزمها بحركة التنمية الضخمة، ذلك بعد أن كان يمثل المتعامل التجاري الأول مع الصين، إتجهت الصين إلى البحث عن مورد آخر لحركة التنمية واتجهت إلى اليابان بدءا بإقامة اتصالات مع مسئوليين بالحزب الديمقراطي الحاكم^(١)

(١) نبيه الأسفهانى، الحوار الجديد بين بكين وطوكيو، السياسة الدولية، العدد ٣١، يناير ١٩٧٣، ص ١٤٧.

(ب) الانشقاق داخل الحزب الشيوعي الياباني :-

بعد الانشقاق داخل الحزب الشيوعي الياباني بإنضمام بعض أعضائه للجهة السوفيتية وبعضهم للجهة الصينية، وجدت الصين أنه من الأهمية بمكان البدء في تطوير اتصالات مع الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم تعويضاً عن اللجان التي يمكن أن تحقق سلبياً بفعل الانشقاق داخل الحزب الشيوعي الياباني.

أما اليابان فإنها لم تتخل عن موقفها بشأن الاعتراف بالصين الشعبية طوال عقد الستينات ولكن الحكومة اليابانية بدأت في السماح مع بداية الستينات بالموافقة على عودة العلاقات التجارية بين الدولتين. والواقع أن هناك ضغطاً كانت على الحكومة اليابانية قامت بها قوى اقتصادية وسياسية مؤيدة لعودة العلاقات التجارية بين البلدين أدت إلى موافقة الحكومة اليابانية في عهد أكيدا على ذلك في ١٩٦٢ وقد ضمت هذه القوى من الناحية الاقتصادية المؤسسات التجارية التي كانت تتعامل مع الصين وأهمها مؤسسة أوساكا التي كانت مركزاً تجارياً ذا روابط تجارية مع الصين وقد وجدت ٢٠٠ شركة يابانية في بداية ١٩٦٠ تتعامل تجارياً مع الصين^(١)

فضلاً عن أن هناك العديد من القيادات بالحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم باليابان كانت مؤيدة لعودة العلاقات التجارية بين اليابان والصين ومنها ماتسمور وكنزو الذي زار الصين في عام ١٩٦٢ والتقى بكل من شوين لاي وشين ياي وأجرى محادثات مع عدد من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني. وفي نفس العام ١٩٦٢ قام أحد رجال الأعمال وهو ناكاسكي تانسموك بعقد اتفاق بين الدولتين (الصين واليابان)^(٢)

(1) Jon Holliday: Japanese Imperialism Today, op. cit., p. 72.

(٢) هادية سعد الشربيني، السياسة الخارجية لليابانية تجاه الولايات المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦.

وتتضمن هذا الاتفاق :-

أ - أن حجم التبادل التجارى بين الصين واليابان - على أساس المقايضة - فى الفترة من ١٩٦٣ حتى ١٩٦٧ يجب ألا يقل عن ١٨٠ مليون دولار.

ب - تقوم اليابان بتصدير الحديد والأسمدة الكيميائية والميكنة الزراعية للصين فى المقابل تصدر الصين إليها القمح والحديد والذرة وفول الصويا والقصدير.

ج - تصدير المنتجات الزراعية والصناعية الأخرى من اليابان الى الصين لابد ان تسبقه مشاورات بين البلدين.

د - هذا الاتفاق أو اى مذكرة ملحقة به لا يتم إلغاؤه إلا من خلال الإتفاق بين الدولتين.

ومع تولى إيزاكوساتو لرئاسة الوزراء فى اليابان خلفا لإكيدا عام ١٩٦٤ فإنه تبنى زيادة ودعم العلاقات التجارية مع الصين الشعبية وذلك على أساس مبدأ الفصل بين الاقتصاد والسياسة، وذلك بما يعنى أن دعم التجارة مع الصين الشعبية لن يصاحبه اعترافا بحكومة الصين الشعبية كممثل شرعى للصين فى الأمم المتحدة وإن اليابان سوف تستمر فى دعم علاقاتها الودية مع تايوان ومن ثم فإن اليابان اتجهت الى تقوية روابطها مع تايوان.

وقد شهدت العلاقات التجارية بين الصين واليابان تحسناً ملحوظاً فى عهد ساتو على اثر قيام للحكومة اليابانية بتحرير الشركات اليابانية من المقاطعة التى تحكم سياستها مع الصين، فأصبحت هذه الشركات حرة فى التعامل مع الصين^(١).

وعلى الرغم من التطور الايجابى فى مجال العلاقات التجارية فإن اليابان لم تتجه نحو الاعتراف بالصين الشعبية كممثلة للصين أو بحق ممثلى الصين الشعبية فى تمثيل الصين بالأمم المتحدة ف فيما يتعلق بتمثيل الصين فى الأمم المتحدة فإن اليابان كانت احدى الدول التى قدمت فى عام ١٩٦١ المشروع الذى أدى الى تأخير حصول الصين على حقها فى التمثيل فى الأمم المتحدة وهو المشروع الذى عرف باسم مشروع «الدول الخمس» ،والذى قدمته كل من استراليا وكولومبيا والولايات المتحدة وإيطاليا واليابان تضمن الاقتراح بتغيير تمثيل

(١) انظر للمبحث الأول من الفصل الثالث من هذه الدراسة.

الصين في الأمم المتحدة يعتبر مسألة هامة وفقاً للمادة ١٨ من ميثاق الأمم المتحدة أى أنه يتطلب أغلبية الثلثين لقراره وخلال الفترة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٠ صوتت اليابان بالتأييد لصالح مشروع القرار الاجرائي الخاص بالصين.

ووضعت اليابان شروطاً للتعلم بها الصين الشعبية وذلك حتى تعترف اليابان بحكومة الصين الشيوعية كممثلة لحدرة الصين وهي :-

أ - اعتراف الصين الشيوعية بمعاهدة الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة واليابان.

ب - تخلى الصين عن المطالبة بتعويضات من اليابان.

ج - احترام معاهدة السلام بين اليابان والصين الوطنية.

د - العهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليابان بالاشتراك في نشاط شيوعي هدام أو القيام بعدوان غير مباشر^(١)

ويرى الباحث أن هذه الشروط اليابانية إجمالاً لا تتسم بالمرونة التي يمكن بها إحداث دفعة في اتجاه تطبيع العلاقات، حيث أن تلك الشروط تتناقض كلية مع الأسس التي تبنيتها السياسة الصينية في علاقاتها باليابان وإن كان من الملاحظ أن هناك إعتبارات جوهرية أدت باليابان لتبني موقف عدم الاعتراف بالصين الشعبية تمثلت أهمها في :-

أ - الارتباط الياباني بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين. تبنت اليابان موقفها بعدم الاعتراف بالصين بعد نشأة النظام الشيوعي في الصين كنتيجة لفرض الولايات المتحدة على اليابان سياستها تجاه الصين ولما استمرت الولايات المتحدة في سياستها تجاه الصين طوال الخمسينات والستينات لم يكن من الممكن لليابان تغيير موقفها من مسألة الاعتراف بالصين الشعبية كممثل للصين.

ب - وجود جماعات داخل الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم أيدت تايوان وعدم إقامة علاقات رسمية مع الصين.

(1) Kajima, Morinosuke: Modern Japanese Foreign Policy, op. cit.,p. 39.

ظلت الجماعات المسيطرة داخل الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم مؤيدة لإستمرار الاعتراف بتايوان كممثلة لدولة الصين وكانت للمصالح الاقتصادية اليابانية مع تايوان التي تنامت خلال حقبة الستينات تأثير أساسى فى ذلك.

التحول فى الموقف اليابانى الى الاعتراف بالصين الشعبية :-

أقرزت بيئة السياسة الخارجية اليابانية فى مطلع السبعينات مجموعة من العوامل والمتغيرات التي أدت إلى التعجيل بإحداث التحول فى الموقف اليابانى. وما أن تولى كاكوى تاناكا رئاسة الوزراء فى اليابان فى يوليو ١٩٧٢ حتى بدأت اليابان فى اتخاذ خطوات متسارعة لتطبيع علاقاتها بالصين حيث قام كاكوى تاناكا بزيارة الصين فى سبتمبر ١٩٧٢ وقام بالتوقيع على بيان مع شوين لاي تضمن اتفاق البلدين على تطبيع العلاقات بينهما، على أن يتبع ذلك الإتفاق اتفاقات نوعية بين الحكومتين اليابانية والصينية فى مجالات التجارة والطيران ومجالات اخرى عديدة^(١) وواقع الأمر يرى الباحث أن أهم العوامل التي دفعت اليابان للاتجاه الى تطبيع علاقاتها بالصين تشمل:-

أ - التغير فى العلاقات الأمريكية الصينية بين أمريكا والصين والذي بدأ فى منتصف عام ١٩٧٠. مع زيارة هنرى كيسنجر السرية للصين ثم زيارة نيكسون للصين ثم موافقة الولايات المتحدة على أن تحصل حكومة الصين الشعبية على مقعد الصين فى الأمم المتحدة بدلا من تايوان تصاعدت الضغوط السياسية على الحكومة اليابانية للصين من قبل معظم الجماعات السياسية والمؤسسات الاقتصادية ذات العلاقات القوية بالصين لتطبيع العلاقات بين اليابان والصين.^(٢) ويمكن القول أن مبادرة الولايات المتحدة لتحسين علاقاتها بالصين قد حلت اليابان من القيود الصارمة التي جعلت تعاملاتها من الناحية للرسمية مع الصين صعبة للغاية وذلك نظراً للرباط الوثيق بين السياسة الخارجية لليابان والولايات المتحدة.

(٢) أن المؤسسات المالية والاقتصادية التي لها مصالح فى الصين وجدت أن مصالحها تقتضى عودة العلاقات الرسمية بين اليابان والصين، وقد قامت هذه المؤسسات بسحب تأييدها من سائر رئيس الوزراء اليابانى الذى رفض تطبيع العلاقات مع الصين؛ مما أدى

(١) نبيه الاسفهانى، الحزب الجديد بين بكين وطوكيو، السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره ص ١٤٩.

(2) Morris, B, Jansen, Japan and China, op cit P. 504.

إلى هزيمته أمام تاناكا المؤيد للصين في انتخابات رئاسة الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم.

(٣) أن الصين أستطاعت من خلال الاتصالات التى أقامتها المشاركة فى خلق مناخ عام فى اليابان يؤيد تطبيع العلاقات معها.

ففى عام ١٩٧١ كانت الصين ترتبط باتصالات مع معظم القوى السياسية فى اليابان والتى شملت الحزب الاشتراكى وحزب الكوميتو أيضا الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم الذى لم يكن يؤيد عودة العلاقات بين البلدين من قبل باستثناء الأجنحة الموالية لساتو وباستثناء الحزب الشيوعى اليابانى الذى انفصل عن الحزب الشيوعى الصينى بعد خلافات بينهما. وقد أيدت كل القوى السابقة تطبيع العلاقات بين اليابان والصين.

يمكن القول أن العوامل السابقة قد شكلت مناخا عاما فى اليابان يدفع إلى تطبيع العلاقات مع الصين الشعبية فى عام ١٩٧٢ وإنهاء نمط العلاقات غير الرسمية مع الصين وبداية عهد جديد بالعلاقات الرسمية.

وتوضح بنود الإتفاق الذى تم التوصل إليه بين كل من تاناكا وشوين لاي أن كلا من الطرفين قد أبديا مرونة تجاه الطرف الآخر ففيما يتعلق بالمطالب الصينية من اليابان فإن اليابان اعترفت بالصين الشعبية كممثل شرعى وحيد للصين. وقطعت علاقاتها الدبلوماسية بتايوان كما وافقت اليابان على إلغاء المعاهدة التى وقعتها مع حكومة تايوان عام ١٩٥٢^(١)، ولكن اليابان لم تعترف صراحة بأن تايوان هى مقاطعة تابعة للصين، وإن كانت قد اقرت بأنها تحترم مطالب الصين فى تايوان - ولم يحتج الصينيون على ذلك - فضلا عن ذلك فإن الصينيين لم يعترضوا على وجود علاقات اقتصادية بين اليابان وتايوان (الصين الوطنية)^(٢)

(١) نبيه الاسفهانى، الرفاق الصينى اليابانى، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٨.

(2) Alan lawrance: China Foreign Policy Since 1949: (Boston, Roulledge Kegan Pauld) 1975, p. 228.

أما فيما يتعلق بالمطالب اليابانية من الصين. فإن الصين نفذت المطلب الياباني بعدم المطالبة الصينية بتعويضات من اليابان عن مدة الاستعمار الياباني - وإن كان المسئولون اليابانيون قد أبدوا اعتذارهم عن المسؤولية اليابانية عن خسائر جسيمة حدثت للصين خلال تلك الفترة، وإن فمن ناحية اليابان فإنها تنازلت عن مطلبها للخاص باحترام الصين الشعبية للمعاهدة المعقودة بينها وبين تايوان.

أما الصين فقد تنازلت عن مطلبها الخاص بشأن اعتراف اليابان بأن تايوان هي مقاطعة من مقاطعات الصين - وإلغاء العلاقات التجارية بين اليابان وتايوان. فضلاً عن ذلك فإن الصين تخلت عن مطالبها الخاصة باستقلال اليابان عن السياسة الأمريكية بل أنها على العكس من ذلك. فإنها بدأت في التصريح بتأييدها لتحالف اليابان مع الولايات المتحدة ويرجع ذلك لنزاعها مع الاتحاد السوفيتي.

الخلاصة :-

تبدت اليابان منذ نشأة حكومة الصين الشعبية عام ١٩٤٩ موقفاً يركز على الاعتراف بحكومة تايوان كممثل لدولة الصين ومقاطعة حكومة الصين الشعبية سياسياً وعدم إقامة علاقات تجارية معها، ويرجع ذلك أساساً لتبعية الولايات المتحدة بفعل وضعها كدولة محتلة أمريكياً. غير أن الموقف الياباني طرأ عليه تحول جزئي مع مطلع عقد الستينات تضمن الاتجاه الى تخفيف المقاطعة الاقتصادية للصين الشعبية بتوقيع أول اتفاق تجارى معها، وقد نتج ذلك عن الدور الذى مارسته بعض جماعات المصالح الاقتصادية اليابانية المرتبطة بالصين الشعبية، وبعض أحزاب المعارضة. أما التحول الكامل فى الموقف الياباني بالاعتراف بحق الصين الشعبية كممثل لدولة الصين وقطع علاقاتها بتايوان فيعود إلى تكامل تأثير جملة من الاعتبارات يبرز منها التخير فى السياسة الأمريكية تجاه الصين الشعبية فضلاً عن أن الصين الشعبية قد أستطاعت أن توجد رأى علم داخل اليابان مؤيد للاعتراف بها كممثلة لدولة الصين، وهو ما يظهر فى مواقف جماعات رجال الأعمال - وعديد من الأحزاب السياسية باليابان.

للملاحظ بشكل أساسى هو الدور المركزى لرئيس الوزراء الياباني فى توجيه مسار الموقف الياباني من قصة وحدة الصين وينطبق ذلك على كل من رئيس الوزراء ايروا اكوسانو الذى تبنى فصل السياسة عن الاقتصاد فى التعامل مع الصين، وترجم ذلك عملياً الى توقيع أول اتفاق تجارى بين اليابان والصين وينطبق ويشكل أكثر وضوحاً على رئيس الوزراء كاكوى تاناكا الذى قام بالمبادرة واتخاذ خطوات متسارعة لتطبيع علاقات اليابان مع الصين الشعبية وإن كانت جملة من الاعتبارات الأخرى أيضاً قد تكاملت لاحداث التحول فى الموقف الياباني.

المبحث الثاني

الموقف الياباني من النزاع السوفيتي الصيني

نشأة النزاع وتطوره :-

أدى الاختلاف الأيدولوجي إلى بدء قيام نزاع بين الدولتين في عام ١٩٥٦. وذلك عندما ألقى خروشوف السكرتير العام للحزب الشيوعي في ذلك الوقت خطاباً أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي والذي تضمن تحولاً عن المبادئ اللينينية ومنها مبدأ حتمية الحروب، فقد كان الموقف السوفيتي الجديد تجاه هذا المبدأ هو أنه قد وضع وقتما كانت الإمبريالية نظاماً شاملاً للعالم وكانت القوى الاجتماعية والسياسية التي تعمل لإحلال السلام يومئذ مازال ضعيفة وعاجزة عن إجبار الإمبرياليين عن التخلي عن الحروب، لكن بعد أن أصبح المعسكر الإشتراكي ذا قوة جبارة - كما نمت في كل مكان حركة تعمل من أجل السلام العالمي^(١) - في مثل هذه الظروف فإنه لم يعد مكان لمبدأ حتمية الحروب. أما الرد الصيني على هذا الموقف السوفيتي فتمثل في أن الأحداث التي استجدت في العالم منذ أن وضع لينين هذا المبدأ قد تكون في مجموعها لصالح الشيوعية، لكن ذلك لا يعني أن تعاليم لينين قد فقدت بعض قيمتها على نحو ما يريد السوفيت أن يوهموا بذلك، فضلاً عن ذلك فإن التقدم التكنولوجي الذي طرأ على المجتمعات البشرية لا يمكن أن يقرر وحده السلام ذلك أن الإنسان لا التكتيك هو الذي يقرر مصير الإنسانية والحرب هي النتيجة الحتمية لكل نظام قائم على الاستغلال، وبالتالي ستكون الحروب العصرية دائماً في صنع النظم الإمبريالية وحدها، وسيظل احتمال قيام الحرب ماثلاً طالما وجدت هذه النظم على وجه الأرض.

وبالإضافة إلى المبدأ السابق فإن الدولتين اختلفتا حول تطبيق مبدأ التعايش السلمي حيث حاول خروتشوف في خطابه أن يسوغ ضرورة إحلال التعايش السلمي بين الأنظمة المختلفة محل الحروب - عن طريق تحويل الدول الرأسمالية إلى دول شيوعية عن طريق منافسة سلمية قائمة بين النظامين تؤدي إلى انتصار الشيوعية في النهاية^(٢). أما الصين فإنها لم ترفض مبدأ التعايش السلمي ولكنها رأت أنه من الخطأ الارتقاء بالتحول السلمي إلى الاشتراكية

(١) نبيه الاصنهاني، أبعاد النزاع الصيني السوفيتي، السياسة الدولية، العدد ١٧، ١٩٦٩، ص ١٣٦.

(2) Deak Barweert: China and Major Power in East Asia, op. cit., p. 32.

الى مستوى المبدأ العام الذى يطبق فى كل مكان لأن أية إمكانية لتحقيق هذا التحول لن تتم إلا على ضوء ظروف كل دولة وفى لحظة من لحظاتها التاريخية .

وعندما قامت الصين بنشر مجموعة مقالات بعنوان «فلتحيا الليبينية»، فى ١٩٦٠ التى تضمنت آراء القيادة الصينية فى التطور العالمى والمسائل الأساسية الإستراتيجية للحركة الثورية وتكتيكها، كان ذلك بمثابة إعلان للعالم عن بداية الخلاف الفكرى والسياسى بين الحزبين الشيوعيين فى الاتحاد السوفيتى والصين.^(١) كما وضحت الخلافات بين البلدين مع تدشين الصين لبرنامج القفزة الكبرى ومبادئها بإمكانية تجاوز جميع البلدان الرأسمالية خلال فترة قصيرة، وقد تأثرت بتطور النزاع العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين الدولتين، حيث لم يمضِ شهران على نشر الصحف الصينية مقال (فلتحيا الليبينية) المعبر عن موقف الصين العفائدى تجاه التحول السياسى الذى أجراه السوفييت حتى قام خروشوف بإصدار قرار حكومى باستدعاء جميع الخبراء السوفييت العاملين فى الصين وكان يبلغ عددهم ١٣٩٠ خبيراً والكف عن إمداد الصين بالتجهيزات والمعدات^(٢) وبدأت الصادرات السوفيتية للصين تسجل هبوطاً صارخاً، وتأثرت العلاقات العسكرية سلباً برفض الاتحاد السوفيتى مساندة الصين فى محاولتها لاسترداد فرموزا فى ١٩٥٨ . مما أدى إلى إنهزام الصين نظراً إلى تفوق القوات الأمريكية الجوية عليها، وأدى ذلك بالصين إلى الاتجاه إلى تكوين جيش وطنى خالٍ من الملامح السوفيتية يستلهم ديناميكته من الفلسفة الثورية التى وضعها ماوتس تونج ليلاذه، وتم تطهير الجيش من العناصر الموالية للسوفييت، فى صيف ١٩٦٣ الذى شهد نشر الصيغة الموسعة لمنهاج القيادة الصينية العسكرية والسياسى الخاص وبداية تطبيقه بدأت مرحلة جديدة من العلاقات اتسمت بتناقض خط بكين مع الخط السوفيتى وأصبح يتسم التناقض بتغلغل شامل فى جميع أبحاثها على المسرح الدولى^(٣) كما تحولت مشكلة الحدود بين البلدين إلى

(١) د . محمود عبد المنعم مرتضى، المراحل الخمس للعلاقات الصينية السوفيتية (١٩٤٩-١٩٨٤) للسياسة الدولية، العدد ٧٨، أكتوبر ٨٤، ص ٥٦ .

(٢) نبيه الاسفهانى، مرجع سابق، ص ١٤٢ .

(3) Herbert J. Ellison: (Editor) the Sino Soviet Conflict (Washington: university of Washington Press) 1982,P65

نزاع بشأن مطالب حدودية متعارضة بين البلدين، ولكن مخاطر التطور السلبي للعلاقة إلى قيام حرب بينهما لم تصل إلى ذروتها إلا في عام ١٩٦٩ عندما حدثت مصادمات بين القوات العسكرية للدولتين في ٢ مارس، ١٥ مارس في جزر دافنسكي ونهر آشوري، ثم تصادم آخر في أغسطس ١٩٦٩، وإن كان الجانبان قد اتجها لتهدئة التوتر بالإتفاق على عقد إجتماع اللجنة المشتركة للحدود النهرية بينهما^(١).

تطور سياسات كل من الصين والاتحاد السوفيتي تجاه اليابان :-

منذ قيام الثورة الشيوعية في الصين عام ١٩٤٩ تحالف كل من الصين والاتحاد السوفيتي في مواجهة اليابان، وذلك كما يظهر في المعاهدة الموقعة بينهما عام ١٩٥٠.

وعلى الرغم من أن الجانبين (الاتحاد السوفيتي والصين) أعلنوا عن رغبتهم في تطبيع العلاقات مع اليابان في عام ١٩٥٣ فإن الاتحاد السوفيتي إتجه إلى عقد معاهدة سلام بينه وبين اليابان، أما الصين فقد ربطت بين عقد معاهدة سلام مع اليابان وتطبيع العلاقات معها من ناحية واعتراف اليابان بالصين الشعبية كمثال شرعي ووحيد للصين وإلغاء معاهدة الصداقة اليابانية التايوانية من ناحية أخرى. ووقع الأمر أن معاهدة السلام التي كان مزعم عقدها بين الاتحاد السوفيتي واليابان لم يتم عقدها بسبب رفض الاتحاد السوفيتي إعادة جزر الكوريل الأربع لليابان وأصبحت هذه المشكلة حجر عثرة أمام تحسين العلاقات اليابانية السوفيتية فضلا عن أن تحسين العلاقات مع الصين واجه مشكلة عدم اعتراف اليابان بالصين الشعبية واعترافها بتايوان وإصرار الصين على عكس ذلك كممثل شرعي ووحيد للصين، ومع بداية السبعينات وضح وجود تنافس بين كل من الصين والاتحاد السوفيتي في مجال علاقة كل منهما مع اليابان وواقع الأمر أن هناك عوامل أساسية دفعت الطرفين لوجود مثل هذا التنافس وهي التي تفسر أهمية اليابان للصين والاتحاد السوفيتي في إطار النزاع بينهما^(٢).

(١) د. محمود عبد المنعم مرتضى، المراحل الخمس للعلاقات الصينية السوفيتية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠

(2) Paul Langer: Changing Japanese security Perspective, in Richard H., Solomon, (Editor) Asian security in 1980 (Cambridge: Gvnn Hain Publisher inc) 1979, p. 77.

أ- العامل الإقتصادي:- بعد التقدم الإقتصادي الكبير الذي حققته اليابان وأصبحت الدولة الثالثة في العالم من حيث القوة الاقتصادية في عام ١٩٧٠ فإن البلدين نظرا لليابان باعتبارها مصدراً رئيسياً يمكن الحصول منه على رأس المال والتكنولوجيا والخبرة .

ب- وضع اليابان في تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل وثيق جعلها تدخل بشكل عضوي في الجانب الآسيوي من لعبة القوى الكبرى .

ج- انتقال التركيز الجغرافي للصراع الصيني - السوفيتي إلى آسيا وظهر ذلك عندما حدث نزاع الحدود الصيني - السوفيتي عام ١٩٦٩ مما جعل الاتحاد السوفيتي يجعل من أولوياته عسكريا احتواء الصين، ومحاولة الصين تدعيم علاقاتها مع كل من اليابان والدول الغربية وذلك لموازنة التفوق العسكري السوفيتي^(١).

وبداية السبعينات كانت هناك ثلاث قضايا أساسية تمحور حولها تفاعل اليابان مع القوتين في إطار النزاع بينهما وهي:-

أ- مشكلتا الحدود بين الاتحاد السوفيتي واليابان من ناحية حول جزر الكوريل، وبين اليابان والصين حول جزر سيكوكر من ناحية أخرى .

ب- المفاوضات بشأن عقد المعاهدة اليابانية الصينية .

ج- العلاقات الاقتصادية بين اليابان والاتحاد السوفيتي من ناحية واليابان والصين من ناحية أخرى .

أ- مشكلتا الحدود

النزاع على جزر الكوريل بين اليابان والاتحاد السوفيتي:

جزر الكوريل هي مجموعة من الجزر الصغيرة المتناثرة بمساحة ١٢٠٠ كيلومتر في خليج أخوتسك وتقع بين جزيرة هوكايدو في أقصى الطرف الشمالي للحدود اليابانية وبين شبه

(2) Donald, C Hellman, op. cit., p. 66.

جزيرة كامشكا ويستلزم فهم طبيعة النزاع وأبعاده الإلزام بالخلفية التاريخية لعلاقة الدولتين بشأن هذه الجزر.

الخلفية التاريخية للنزاع

اعترفت روسيا في المعاهدة التي وقعتها مع اليابان في عهد الإمبراطور مييجي عام ١٩٧٥ بملكية اليابان لجزر الكوريل حيث تضمنت المعاهدة مبادلة جزر ستخالين بجزر الكوريل بحيث تحصل روسيا على الجزر الشمالية وتصبح جزر الكوريل ملكية خالصة لليابان وعززت تلك المعاهدة بمعاهدة بورتشموت التي وقعت في الخامس من سبتمبر ١٩٥٠ لإنهاء الحرب الروسية اليابانية، حيث نصت على ملكية اليابان لهذه الجزر.

ولما تولى الشيوعيون الحكم واعترفت اليابان بالحكومة الشيوعية للاتحاد السوفيتي في المعاهدة التي وقعت بين البلدين في عام ١٩٢٥ نصت المعاهدة على احترام الاتحاد السوفيتي لكافة تعهدات دولة روسيا السابقة بما فيها معاهدة بورتشموت أي أن الاتحاد السوفيتي اعترف بعد قيامه بملكية اليابان لجزر الكوريل الأربع، هابوميش، شيكوتان، كونشير، ايتورفور^(١).

وبدأت المشكلة في التبلور مع قيام الحلفاء بتسوية الأوضاع الدولية في نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد نص إعلان القاهرة على نية الحلفاء على ردع ومعاقبة العدوان الياباني وتجريد اليابان من كل الجزر التي إغتصبها أو إحتلتها منذ بداية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ ومن كل المناطق التي أخذتها بالعنف وقد ارتبط بذلك موافقة الاتحاد السوفيتي على النخول في الحرب العالمية الثانية مع الحلفاء ضد دول المحور مقابل الحصول على الثمن وهو جزر الكوريل وجنوب ستخالين^(٢). وواقع الأمر أن الولايات المتحدة وافقت على أن تؤول جزر الكوريل وجنوب ستخالين للاتحاد السوفيتي في نهاية الحرب العالمية الثانية ووافقت أيضاً بعد الإصرار السوفيتي على أن يكون الجزء الخاص منذ إنفاق يالتا بموضوع الجزء سرياً،

(1) Fuji karnay: The Northern Territory Dispute, inDonald Zagorai (editor) Soviet Policy in East Asia (London: Yale university Press) 1982, p. 89.

(2)Kathleen Newland, International Relation of Japan, op. cit., p. 95.

وقد تكريس هذا الموقف في اجتماع بوتسدام عندما اتفق رئيس وزراء بريطانيا ورئيس الولايات المتحدة ترومان أن اليابان بعد الحرب سوف تضم فقط جزر هونشو وهوكايدو يدو وكوشيو وشيكوكو.

في نفس اليوم الذي أعلن فيه استسلام القوات اليابانية في ٢ سبتمبر ١٩٤٥. أعلن ستالين أن جزر الكوريل لن تعود قاعدة للهجمات اليابانية على شرق الاتحاد السوفيتي، ولكنها ستصبح رابطة للاتحاد السوفيتي بالمحيط كقاعدة دفاعية ضد العدوان الياباني.

ولما تم توقيع اتفاقية سان فرانسيسكو ١٩٥١ تنازلت اليابان فيها عن كل مطالبها في جزر الكوريل على الرغم من أن الوفد الياباني أشار إلى أن اليابان حصلت على هذه الجزر بموجب معاهدة ١٨٧٥ في مقابل ستخالين ولم يعلق أحد من أعضاء الدول الأخرى في المؤتمر^(١).

واستمر الإصرار الياباني على أن ملكية جزر الكوريل لليابان أثناء تفاوض الاتحاد السوفيتي واليابان في لندن عام ١٩٥٥ لمعد معاهدة سلام بينها، فقد قدم الاتحاد السوفيتي لليابان صفقة تتضمن أن تستمر جزيرتا هايوميش وشايكوتان تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي في حين تعود باقي جزر الكوريل وجنوب ستخالين لليابان، ولكن رفضت اليابان هذه الصفقة حيث إنه خلال تلك المحادثات حدث تطور داخلي في اليابان وهو اندماج الحزبين الديمقراطي والليبرالي في حزب واحد والحزب الليبرالي الديمقراطي وبذلك توحد الاتجاه المحافظ في اليابان، مما جعل الجبهة المعارضة للتسليم بالمطلب السوفيتي أقوى مما كانت، وبالتالي لم توافق اليابان على هذا المطلب. وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي وافق في عام ١٩٦٢ على إعادة الجزر إلى اليابان فإن المقابل كان مطلب الاتحاد السوفيتي إنهاء اليابان لتحالفها العسكري مع الولايات المتحدة ولم تقبله اليابان نظراً لاشتداد أوار الحرب الباردة.

(1) Fujul, Kamay, op. cit., p. 90.

مشكلة الجزر المتنازع عليها كأحدى قضايا النزاع السوفيتي الصيني وانعكاسات ذلك على العلاقات مع اليابان:-

مع بداية السبعينات وتحسن العلاقات بين اليابان والصين وقيامهما بتطبيع العلاقات معاً والوفاق الصيني الأمريكي وجد الاتحاد السوفيتي أنه يواجه بتهديد بإحتمال قيام تحالف صيني - ياباني - أمريكي يمكن أن يدمر فرص قيام مفاوضات بين الاتحاد السوفيتي واليابان لعقد معاهدة سلام بينهما ومن ثم فإن الاتحاد السوفيتي تحرك بهدف إبعاد اليابان عن الإشتراك في تحالف صند^(١)، لذا فقد بدأ يبدى بعض المرونة في موقفه تجاه قضية الجزر حيث تضمن البيان الختامي لزيارة كاكوي تاناكا رئيس وزراء اليابان للاتحاد السوفيتي علم ١٩٧٣ أن هناك قضايا لم تحل حتى الآن منذ الحرب العالمية الثانية على الرغم من أن البيان لم يتناول بالتحديد مشكلة الجزر فإن مسؤولين يابانيين قالوا إن اليابان لم تقبل أن تنتهي المحادثات إلى بيان مشترك إذا لم يتمجد الاتحاد السوفيتي بشأن هذه الجزر فضلاً عن ذلك فإن رئيس وزراء اليابان تاناكا ضغط على الاتحاد السوفيتي لإعادة الجزر مقابل اشتراك اليابان في تعمير منطقة سيبريا بالاتحاد السوفيتي^(٢).

وقد بدأ تدخل الصين في هذه القضية مع قيام وفد صيني بزيارة هوكايدو باليابان وقيامه بانتقاد موسكو لرفضها إعادة الجزر الشمالية لليابان فضلاً عن ذلك فإن الصين - أبدت تأييدها لموقف اليابان من مشكلة الجزر واستعدادها للتدخل العسكري إذا لزم الأمر^(٣).

أما اليابان فإنها انتقدت التدخل الصيني في هذه المشكلة وكانت وجهة نظر ميزاوا وزير خارجيتها أن قضية الجزر الشمالية مسألة ثنائية بحثة بين اليابان والاتحاد السوفيتي - ومن هذا المنظور فإن التدخل من جانب دولة أخرى لن يقدم نفعاً ولن يساعد للتوصل إلى تسوية للنزاع.

(1) Donald C Heliman: The Impact of Sino-Soviet Dispute on North East Asia, in Herbert J. Ellison (editor) the Sino, Soviet conflict (Seattle and London: university of Washington Press) 1982, p. 78.

(2) Fujui, Kamay, op. cit., p. 90.

(3) Donald: CHellman; The Impact of The Sino-Soviet dispute, op. cit., p.176 .

وواقع الأمر أن تدخل الصين في هذه المشكلة كان من شأنه أن يؤدي لإثارة الاتحاد السوفيتي ودفعه لتبني موقف متشدد بشأن هذه المشكلة ويؤدي لتدهور لعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتي وذلك لسبب أساسي وجود نزاع على الحدود بين الاتحاد السوفيتي والصين في منطقة باكيل آموري.

وقد خشي الاتحاد السوفيتي من أن خضوعه للمطالب اليابانية بعد التدخل الصيني بشأن هذه المشكلة سوف يؤدي الى تشجيع الصين للضغط من أجل مطالبها الحدودية مع الاتحاد السوفيتي وقد ظهر ذلك في المسلك السوفيتي. حيث أنه في مواجهة الصين - كرد فعل لما قامت به بشأن مشكلة الحدود بينها وبين اليابان والاتحاد السوفيتي - أثار الاتحاد السوفيتي مشكلة إقليم سيكوكو المتنازع عليه بين الصين واليابان والصين الوطنية. ويبدو أنه يستهدف إحداث توتر في العلاقات اليابانية الصينية - بعد أن استطاعت الصين إحداث توتر في علاقات اليابان والاتحاد السوفيتي.

وقد تلى التدخل الصيني تراجع الاتحاد السوفيتي عن بداية التحول في موقفه منذ ١٩٧٣، حيث أكد الاتحاد السوفيتي لليابان عندما زار وفد سياسي اليابان - عام ١٩٧٣ أنه ليس هناك إلزام بإعادة منطقة الجزر - عن ذلك فقد قام الاتحاد السوفيتي لتأكيد سيطرته على الجزر بنشر قوات تضم عدة آلاف من الجنود على هذه الجزر المتنازع عليها. في مؤتمر الجزب الشيوغى السوفيتي ١٩٧٦ نعت ليونيد بريجنيف الموقف الياباني بأنه مطالب حدودية غير قانونية، قامت موسكو بمد حدودها البحرية إلى ٢٠٠ ميل وقامت بزيادة عدد أفراد حرس الحدود في العام ١٩٧٩، نقل عدد كبير من الدبابات جوا للجزر^(١)

أما فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها بين اليابان والصين، فقد استطاعت اليابان الحصول على تعهد من الصين بإسقاط مطالبها في هذه الجزر مقابل توقيع اليابان على معاهدة الصداقة والسلام مع الصين ولكن هذا التعهد لم يتم تنفيذه فعليا

(١) جمعة عبد الله الحاج، الخلاف الروسي الياباني حول جزر الكوريل، لمجلة العربية للعلوم الاجتماعية (الكويت العدد ٩٥)

سيف ١٩٩٤، ص ٢١.

الخلاصة : -

أن السياسة السوفيتية اتجهت إلى الربط بين تقديم تنازلات في قضية جزر الكوريل، عدم إشراك اليابان في تحالف صيني ياباني أمريكي قد يكون موجهاً ضدها، فضلاً عن أن لا يؤدي تقديم تنازلات لليابان إلى تجدد نزاعها مع الصين بشأن الحدود بينهما- وهو ما لم يتحقق فعلياً أما السياسة الصينية فقد إتجهت إلى تعميق التوتر في العلاقات اليابانية السوفيتية بشأن الجزر فضلاً عن الربط بين حل مشكلة جزر سيكوكو بينها وبين اليابان وتوقيع اليابان للمعاهدة اليابانية الصينية التي كانت مصدراً لإحداث التوتر بالنسبة للإتحاد السوفيتي.

يمكن القول فإن الإعتبارات الناتجة عن الصراع السوفيتي- الصيني أسهمت في عرقلة حصول اليابان على أهدافها بشأن نزاع الجزر بينها وبين الإتحاد السوفيتي، في حين أن مشكلة الجزر سيكوكو بينها وبين الصين الشعبية لم تحل من الناحية الفعلية.

ب - المفاوضات بشأن عقد معاهدة السلام والصداقة اليابانية الصينية

اتسم مسلكا كل من الاتحاد السوفيتي والصين بالتشدد بشأن تحقيق الأهداف الخاصة لكل منهما فيما يتعلق بالمعاهدة اليابانية الصينية، فالسياسة السوفيتية استهدفت عدم عقد المعاهدة مطلقا أو كحد أقصى عقدها بشرط ألا تتضمن بند عدم الهيمنة. أما الصين فقد حرصت على عقد هذه المعاهدة وتضمينها هذا البند وفي مقابل هذين المسكين وضع حرص اليابان على تحقيق التوازن بين عقد المعاهدة لما تحققه من فوائد جمة لها وعدم تضمين المعاهدة لمثل هذا البند حتى لا تتم إثارة الاتحاد السوفيتي. بدأت المفاوضات بين الصين واليابان في ١٩٧٤ لعقد معاهدة السلام والصداقة اليابانية الصينية، ذلك كما نصت الفقرة ٧ من البيان المشترك للدولتين في ١٩٧٢ عقب تطبيع العلاقات بين الدولتين، يمكن القول أن الصين كانت تهدف من سعيها لعقد هذه المعاهدة لتحقيق هدفين:-

١ - الاستفادة اقتصاديا من رأس المال والتكنولوجيا اليابانية لصالح التنمية في الصين، وقد وجدت الصين أنه من الضروري الاستفادة من الاقتصاد الياباني كمصدر أساسي بعد أن أصبحت اليابان ثالث أكبر قوة إقتصادية في العالم في أوائل السبعينات ورغبت في تقنين ذلك في شكل معاهدة.

٢ - كانت الصين ترغب في المعاهدة مع اليابان كجزء من استراتيجية دولية لتنظيم إئتلاف دولي ضد ما أسمته الصين فرض النفوذ السوفيتي^(١)

أما بالنسبة لليابان، فإن فوكودا رئيس الوزراء الياباني في ذلك الوقت كان ينظر إلى هذه المعاهدة باعتبارها وسيلة للإحتفاظ بوجوده كقائد ميساسي وتدعيم مكانته عن طريق حل المشكلة الطويلة الأمد بين الصين واليابان والتوصل للمعاهدة اليابانية الصينية^(٢) فضلا عن ذلك فإن دوائر رجال الأعمال في اليابان كانت تهدف إلى الدخول للسوق الصيني وذلك كان يمثل أهمية قصوى بالنسبة لها بسبب ظروف الكساد الاقتصادي في ذلك الوقت.

(1) Asian security (Tokyo: Research institute For peace and security, Bresway Defence Publisher) 1979, p. 65

(2) Ibid P 58.

ومع بداية المفاوضات - أثناء زيارة نائب وزير الخارجية الصيني لليابان وضع اصرار الصين على أن تتضمن المعاهدة بند رفض ممارسة النفوذ، قد استمرت الصين في مطلبها خلال مفاوضات أجريت في سنة ١٩٧٥ بالتبادل بين طوكيو وبكين^(١) أما الموقف الياباني وقد تمثل في أن مبدأ مثل معارضة فرض النفوذ الذي يفرض التزامات غامضة على الأطراف المتفقين عليه - يجب ألا تضمنه وثيقة مثل المعاهدة التي يجب أن تحدد حقوق الأطراف المتفقين عليها والتزاماتهم - بدقة ووضوح - وفي مقابل الاصرار الصيني على تضمين المعاهدة لمثل هذا البند فإن الاتحاد السوفيتي وجه هجوماً على المعاهدة باعتبارها جزءاً من جهد صيني لإحتواء وعزل الاتحاد السوفيتي في آسيا والعالم، من ثم فقد بدأ الاتحاد السوفيتي في إثارة مسألة هذا البند وفي المحادثات بين الاتحاد السوفيتي - واليابان قام بنشر وطبع مشروع المعاهدة المقترحة بين اليابان والصين والتهديد بالإنقاص لو تم توقيع هذه المعاهدة، قام الاتحاد السوفيتي بزيادة ودعم إنتشار القوات البحرية في آسيا السوفيتية. في الواقع كان الاتحاد السوفيتي يرغب في إثناء اليابان عن المضي قدماً في تطوير علاقاتها بالصين - ونموها وذلك بعد تطبيع العلاقات بينهما.

وبسبب الإصرار الصيني على أن تشمل المعاهدة مثل هذا البند من ناحية، ورغبة اليابان في عدم إثارة الاتحاد السوفيتي بتضمين المعاهدة لهذه الفقرة، فقد توقفت المحادثات بين الجانبين الخاصة بالإتفاق على بنود المعاهدة في ١٩٧٥ وعلى الرغم من أن مباحثات الجانبين بشأن الإتفاق على المعاهدة قد توقفت، فإن اليابان أبدت استعدادها لقبول وجود هذا البند في المعاهدة في حالة موافقة الصين على أربع نقاط أساسية طرحها كيشي ميزاوا وزير خارجية اليابان علم ١٩٧٥ وهي :-

١ - أن بند عدم فرض النفوذ في المعاهدة يجب ألا يفرض التزاماً بقيام البلدين بعمل مشترك لمواجهة فرض النفوذ.

٢ - يجب أن لا يكون هذا البند موجهاً ضد دولة ثالثة بالتحديد.

٣ - أنه لا يجب ألا يكون هذا البند مغافياً لروح ميثاق الأمم المتحدة.

(1) Kawan Ha yim: China since Mao (London: Macmillan Press) 1980, p. 48.

٤ - أنه تطبيق هذا البند لا يجب أن يكون محدوداً بمنطقة آسيا الباسفيكى على وجه الخصوص.

يمكن القول أن اليابان قصدت من اشتراطها الالتزام بالشروط الأربعة السابقة أساساً طمأنة الاتحاد السوفيتى بأن هذه المعاهدة ليست موجهة ضده .

ولم يكن ذلك ليرضى الصين التى اعتبرت أن الشروط الأربعة التى وضعها ميزاوا وزير خارجية اليابان فى عام ١٩٧١ تعد تراجعاً من اليابان عن الموقف الذى وضعته - فى البيان المشترك فى عام ١٩٧٢ - أما الاتحاد السوفيتى فقد أصر على أنه لا يوافق بقوة على المعاهدة اليابانية الصينية متضمنة البند المتعلق بعدم فرض النفوذ - وقد عبر عن ذلك وزير خارجية الاتحاد السوفيتى لوتوكيو فى ١٩٧٦ - أندريه جروميكو.

وعلى الرغم من أن اليابان أبدت استعدادها لعقد المعاهدة مع الصين، فإنها استمرت فى رفضها لتضمنين المعاهدة اليابانية الصينية البند السابق ذكره ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:-

أ - أن بند عدم فرض النفوذ سوف يكون له دلالة بالنسبة للصراع السوفيتى الصينى واليابان ترغب أن تكون محايدة.

ب - أن اليابان خشيت من أن يؤدى توقيع هذه المعاهدة مع الصين الى تراجع الاتحاد السوفيتى عن «رونه التى كان قد أيدھا بشأن عودة جزر كوريل الأربع لليابان».

ج - أن دستور دولة الصين ١٩٧٥ يتناول رفض الصين لعدم الهيمنة من كلتا القوتين العظميتين وهما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة . وقد خشيت اليابان أن يؤدى توقيعها على المعاهدة الى الفهم انها راغبة فى معارضة الوجود الأمريكى فى اليابان الذى تراه ضروريا لها.

ولما استؤنفت المفاوضات بين البلدين بشأن عقد المعاهدة فى نوفمبر عام ١٩٧٧ .

أكدت اليابان للصين أنها لا يمكن أن توقع معاهدة يمكن أن تكون معادية للاتحاد السوفيتى فى حين أن الصين أصرت أن بند عدم الهيمنة بالتحديد يقصد به الاتحاد السوفيتى.

وواقع الأمر أن اليابان سعت إلى تحقيق التوازن بين رغبتها في عدم إثارة الاتحاد السوفيتي بأن تضمن المعاهدة ذلك البند، بين رغبتها في المضي قدماً في طريق عقد المعاهدة بينها وبين الصين وخاصة بعد أن قدمت لها الصين تنازلاً فيما يتعلق نزاعهما حول منطقة جزر سيكوكو - التي كان يتنازع على ملكيتها كل من اليابان، الصين، الصين الوطنية - تضمن التنازل - تخلى الصين عن مطالبتها بهذه الجزر وعدم تكرار الحوادث بين مواطنين من الصين واليابان في هذه المنطقة، فضلاً عن أن الصين تعهدت لليابان بأنه لن يتم تجديد معاهدة ١٩٥٠ بين الصين، الاتحاد السوفيتي والتي نصت على أن اليابان تمثل تهديداً لكلا الدولتين، ولذا فقد اقترحت اليابان في المفاوضات جعل الهيمنة أو عدم السيطرة معنى أكثر عمومية بحيث لا يقصد بذلك الاتحاد السوفيتي. ووافقت الصين على هذا الاقتراح حيث نصت المعاهدة اليابانية والصينية ١٩٧٨ على رفض الهيمنة ولكن لم تتناول بالتحديد دولة يرفض هيمنتها من كلتا الدولتين اليابان أو الصين^(١).

وهناك ملاحظة أساسية وهي أن اليابان نجحت في تحقيق هدفين رئيسيين لها -

أ - أن يتم عقد تلك المعاهدة والاستفادة بما حققه لها المعاهدة من مزايا عديدة علي مستويات متعددة .

ب - أن لا يتضمن نص المعاهدة بند رفض الهيمنة الذي كان يرفضه الاتحاد السوفيتي بشدة وتصر الصين في نص الوقت علي أن تشمله المعاهدة مما أدى إلي تأجيل عقدها .

العلاقات الاقتصادية

أ - العلاقات الاقتصادية بين اليابان، الاتحاد السوفيتي

اتجه الاتحاد السوفيتي . منذ نهاية الستينات إلى اشراك اليابان في مشروعات تنمية منطقة سيبيريا التي كانت تتمتع بوجود موارد طبيعية هامة قابلة للاستغلال مثل الغاز الطبيعي والبتروول وكان الاتحاد السوفيتي يهدف من مشاركة اليابان في مثل هذه المشروعات إلى تحقيق أهداف اقتصادية متعددة منها الاستفادة بالتكنولوجيا اليابانية المتقدمة للإسهام أو

(1) Kawan Ha yim: China since Mao, op. cit., p. 88.

التعجيل بتنمية الموارد الطبيعية الموجودة في منطقة سيبريا ثم الاستفادة من بيع المواد الخام لليابانيين من أجل الحصول على موارد مستقرة للنقد الأجنبي^(١).

أما اليابان فقد كان يدفعها للرغبة في المشاركة في تنمية منطقة سيبريا الحاجة للبتروöl والموارد الطبيعية من أجل الصناعات اليابانية^(٢)، فضلا عن أن كثير من رجال الأعمال اليابانيين في قطاعات مختلفة منها صناعة الصلب كانت لديهم الرغبة في المشاركة في تنمية سيبريا تحقيقا لكثير من المكاسب والأرباح من الناحية الاقتصادية - ومن الناحية السياسية كانت اليابان راغبة في استخدام تعاونها الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي كوسيلة للضغط عليه من أجل استعادة الجزر الشمالية ذات الأهمية الإستراتيجية لليابان^(٣) ومن ثم فقد بدأت مفاوضات اقتصادية بين اليابان والاتحاد السوفيتي انتهت بتوقيع عدد من الاتفاقيات منها اتفاقية خط أنابيب في عام ١٩٦٨ ثم اتفاقية إنشاء ميناء رانجلر في سنة ١٩٧٠ ثم بدأت بعد عامين مفاوضات سلمية بين الجانبين للقيام بمشروعات اقتصادية على نطاق واسع بين البلدين لإنتاج البترول، الغاز الطبيعي، فحم الكوك، النحاس، وبدأ تنفيذ المشروع الرئيسي لإنتاج موارد الطاقة في منتصف عام ١٩٧٠ وكان يتضمن تقديم اليابان لقروض حكومية للمشاركة في المشروع وقد تحركت الصين لوقف المشاركة اليابانية المتنامية في مشروعات تنمية سيبريا، وذلك من منطلق اعتبارين أساسيين :-

أ - الإعتبار الأول يتعلق بنزاعات الحدود بينها وبين الاتحاد السوفيتي - حيث كانت منطقة باكيل أمورى والتي كانت اليابان قد اتجهت للمشاركة في إقامة مشروع خط سكك حديدية بها منطقة متنازع عليها بين الصين والاتحاد السوفيتي.

ب - الإعتبار الثاني إعتبار إقتصادي هو التنافس بين الصين والاتحاد السوفيتي للحصول على الإستثمارات اليابانية للتنمية الإقتصاد في كل منهما - حيث نظرت كل منها لليابان

(١) نبيه الأصفهاني، الحوار الجديد بين بكين، طوكيو، المياسة الدولية، مرجع سابق، ص ١٤٩.

(2) Kathleen Newland, International Relations of Japan, op.cit. P. 58.

(٣) د/ مصطفى عوي للتحرك الياباني والتوازن الجديد في آسيا : السياسة الدولية، العدد ٥١، أبريل ١٩٧٩، ص ٨٧.

باعتبارها مصدر رئيسى لرأس المال، التكنولوجيا، ومن ثم فلم يكن ليرضى الصين انخراط اليابان فى المشروعات الكبيرة فى الاتحاد السوفيتى .

وفى جولة لليوشينج شين رئيس جمعية الصداقة اليابانية الصينية استمرت شهراً فى اليابان فى عام ١٩٧٣ م. ركز على أنه من الضرورى عدم التقليل من الخطورة العسكرية لمشروع خط بيوطين للبترول - ليس ضد الصين بل ضد اليابان أيضاً، ذلك عن انه يقوى القدرة العسكرية السوفيتية فى الشرق الأقصى، وعرضت الصين بديل للمشاركة اليابانية فى مثل هذه المشروعات وهو المشاركة فى تطوير مواد البترول الهائلة الموجودة فى خليج بوهى الصغير^(١) .

الرؤية اليابانية

أما اليابان فإنها مع رغبتها للإشتراك فى المشروعات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى لتحقيق منافع اقتصادية لها، فإنها أرادت أن توفر لنفسها ضماناً من جانب الولايات المتحدة لمنع الاتحاد السوفيتى من إستغلال المشاركة فى مشروعات اقتصادية من ناحية ورفض الصين للإشتراك فى هذه المشروعات ولكن الولايات المتحدة رفضت المشاركة. ومن ثم فإن اليابان توقفت عن المشاركة فى هذه المشروعات - التى لم تكن لتقدم عليها إلا فى ظل مشاركة أمريكية، وواقع الأمر أن التحذيرات الصينية لقيت استجابة من بعض قيادات الحزب الديمقراطى الليبرالى التى نظرت للاتحاد السوفيتى تقليدياً كعدو لليابان فى أى حرب، فضلاً عن أجهزة الاعلام وقد اتجهت اليابان بعد توقفها عن الاشتراك فى مشروعات تنمية سيبريا للاتحاد السوفيتى الى الاستفادة من الفرص التى قدمتها لها الصين للمشاركة بالاستثمار بها - كبديل عن مشروعات الاتحاد السوفيتى، وقامت الصين بإمداد اليابان بمليون طن من البترول عام ١٩٧٣ ووعدت بزيادة تلك الكمية فى السنوات التالية، وقد مكن الصين من ذلك زيادة انتاجها من البترول - بحيث أصبحت لها القدرة على تزويد اليابان بنفس القدر الذى كان مستفيد به من مشروع بتيومين - أكثر من ذلك - حيث تحولت الصين فى عام ١٩٧٣

(١) محمد نمان جلال، العلاقات اليابانية - الصينية، رسالة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص ٥١١.

جدول رقم (٨)

تطور التجارة بين اليابان وكل من الاتحاد السوفيتي والصين في الفترة من
١٩٧٠-١٩٧٩ (بالمليون دولار)

| الصين | الاتحاد السوفيتي | الدولة السنة |
|-------|------------------|-----------------|
| ٨٢٣ | ٨٢٢ | ١٩٧٠ |
| ٩٠٦ | ٨٧٥ | ١٩٧١ |
| ١,١١٨ | ١,١١٦ | ١٩٧٢ |
| ٢,٠١٥ | ١,٥٦٦ | ١٩٧٣ |
| ٣,٢٨٧ | ٢,٥١٢ | ١٩٧٤ |
| ٣,٧٨٧ | ٢,٧٩٥ | ١٩٧٥ |
| ٣,٠٣٩ | ٣,٤٢٣ | ١٩٧٦ |
| ٣,٥١٥ | ٣,٣٨٤ | ١٩٧٧ |
| ٥,٢٤٠ | ٤,١٠٣ | ١٩٧٨ |
| ٦,٧١٢ | ٤,٤١١ | ١٩٧٩ |

Source, Donald C., Heilman: The impact of Sino Soviet Dispute on Japan in
Herbert J Ellson, the Sino Soviet Dispute (Washington: Universty of Washin-
ghon press) 1982 P 82.

لتصبح الدول الحادية عشر فى العالم فى إنتاج البترول، بلغ إنتاجها ٥٠ مليون طن^(١) منه وفى نفس الوقت الذى تزايدت فيه المصالح الاقتصادية بين الصين، اليابان، فإن اليابان لم تتوقف عن تدعيم تجارتها مع الاتحاد السوفيتى والاستفادة الاقتصادية من ذلك. وإن لم يكن ذلك بنفس القدر الذى زادت فيه معدلات التجارة بين اليابان والصين - نظراً لثمتع الصين ببعض المزايا التجارية فى التعامل معها عن الاتحاد السوفيتى. على الرغم من توقف مشروعات سيبيريا بين اليابان والاتحاد السوفيتى فإن التجارة تزايدت بنسبة ٤٤ ٪ خلال السنوات الخمس ١٩٧٠- ١٩٧٥ ويوضح الجدول الآتى تطور التجارة بين اليابان والصين من ناحية - اليابان/ الاتحاد السوفيتى من ناحية أخرى

يوضح هذا الجدول :-

(أ) أن الإتجاه العام للتجارة بين اليابان وكل من الاتحاد السوفيتى، الصين هو الزيادة المستمرة.

(ب) أن انه رغم أن التجارة بين اليابان وكل من الاتحاد السوفيتى، الصين كانت بنفس الحجم خلال العام ١٩٧٠ فإن زيادة التجارة بين اليابان والصين كانت بقدر أكبر من زيادة التجارة بين اليابان والاتحاد السوفيتى خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٩.

يمكن القول أن هناك حوافز ومزايا دفعت إلى زيادة اليابان لتجارتها مع كل من الاتحاد السوفيتى والصين. غير أن الحوافز والمزايا لدفع التجارة بين اليابان والصين كانت أقوى من مثيلاتها الخاصة بالتجارة بين اليابان والاتحاد السوفيتى.

تقييم الموقف اليابانى :-

ونخلص مما سبق الى أن اليابان سعت الى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية من تعاملها مع القوتين فى اطار النزاع بينهما:-

أ - الحصول على مطالبها فيما يتعلق بمشكلى الجزر بينها وبين الاتحاد السوفيتى من ناحية، الصين من ناحية أخرى، وبالأخص مشكلة جزر الكوريل بينها وبين الاتحاد السوفيتى.

ب - تحقيق أقصى المنافع الاقتصادية لها.

ج - عدم إثارة أى من القوتين ضدها، بالإنضمام بشكل كامل لمطالب إحدى القوتين منها فيما يتعلق بعلاقتها بالقوة الأخرى. وقد ظهر ذلك بشكل أساسى أثناء المفاوضات لعقد المعاهدة اليابانية - الصينية.

يمكن القول أن أهم المكاسب التى حققتها اليابان من تعاملها مع القوتين فى إطار النزاع بينهما كانت المكاسب الاقتصادية، وإن لم تكتمل هذه المكاسب بالمشاركة فى مشروعات تنمية سيبريا بالاتحاد السوفيتى، فضلا عن أنها استفادت بعقد المعاهدة اليابانية الصينية رغم الجهود السوفيتية لعدم عقدها. وفى المقابل فإن اليابان لم تستطع الحصول على مطالبها بشأن مشكلتى الجزر بينها وبين الاتحاد السوفيتى وبينها وبين الصين. والملاحظ أن تدخلات كل من الصين والاتحاد السوفيتى لمنع الطرف الآخر من الحصول من جانبه على مكاسب فى مواجهة الطرف الآخر بشأن علاقاته مع اليابان - فى إطار النزاع بينهما - قد عرقلت تحقيق اليابان لأهدافها كاملة ويجب الإشارة الى ملاحظتين أساسيتين :-

أ - أهمية العامل الأمريكى فى تحديد موقف اليابان من قضايا النزاع السوفيتى - الصينى، فبشكل عام نظرت اليابان الى العامل الأمريكى باعتباره الضمانة الأساسية لها فى التعامل مع القوتين وذلك كما ظهر فى موقفها من مفاوضات المعاهدة اليابانية - الصينية، المشاركة فى مشروعات اقتصادية بسيبريا.

ب - أن عوامل التقارب مع الصين من جانب اليابان ظلت أقوى من مثيلاتها مع الاتحاد السوفيتى نظراً للروابط التاريخية والثقافية بين اليابان والصين وتفضيل جماعات اقتصادية التعامل مع الصين لمزاياه النسبية عن الاتحاد السوفيتى فى حين أن مشكلة الجزر أعاقحت تطوير العلاقات اليابانية - السوفيتية.

المبحث الثالث

الموقف الياباني
من قضية فيتنام

تطور المشكلة :

كان للولايات المتحدة فى الشرق الأقصى فى منطقة جنوب شرق آسيا مصالح هامة ومتعددة مياسية وأستراتيجية نشأت هذه المصالح نتيجة لسياسة الولايات المتحدة التوسعية منذ أواخر القرن التاسع عشر عن طريق سياسة الباب المفتوح فى الصين ونتيجة للحرب الأسبانية الأمريكية.

وفى فترة ما بين الحربين العالميتين هددت اليابان هذه المصالح بطريقة مباشرة وخطيرة بحيث أدت كواحدة من أهم الأسباب الى تدخل الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية، وبجناح الثورة الشيوعية فى الصين عام ١٩٤٩ وتحت وطأة للحرب الباردة بين المعسكرين السوفيتى الأمريكى أصبحت المصالح الأمريكية فى الشرق الأقصى مهددة من جديد وقد أقامت الولايات المتحدة جهازا ضخما ومتكاملا من القواعد والاحلاف العسكرية لحماية مصالحها فى مواجهة الخطر السوفيتى أو بالأحرى الخطر الصينى^(١) ومن وجهة النظر الأمريكية أن حرب فيتنام هى اختبار لمدى قدرة الشيوعية على الانتشار وكسب مناطق جديدة فى العالم وقد وجدت الولايات المتحدة ان استيلاء الشيوعيين على الحكم فى فيتنام الجنوبية سيؤدى الى اتساع نطاق القوى الشيوعية وحدها الى هذه الدولة، كما أن الدول التى تتاخم فيتنام الجنوبية ستعرض لتهديدات خطيرة من جراء هذا النمو فى قوى الشيوعية فى فيتنام، ومن ثم يتعين على الولايات المتحدة أن تقمع بأى ثمن حركة جبهة التحرير الوطنى فى فيتنام الجنوبية وأن تقمع جمهورية فيتنام الشمالية، وقد انعكست هذه الأبعاد السياسية والاستراتيجية على مدى التدخل الأمريكى فى فيتنام وذلك من خلال عملية التصاعد- والتي تمثلت فى القرارات الهامة التى اتخذتها الولايات المتحدة منذ فبراير ١٩٦٥ ومنها بدء القصف الجوى لفييتنام الشمالية وإشراك قوات امريكية محاربة وإن كان قد تم ذلك فى البداية على شكل محدود نسبيا ثم بدأ بتسعم تدريجيا فيما بعد^(٢) وتقتضى نظرية التصاعد الاستراتيجى

(١) د. سمعان بطرس فرج الله، أزمة فيتنام والسلام، السياسة الدولية، العدد ١، يوليو ١٩٨٥، ص ٧٨.

(٢) عبد العزيز المجيزي، فيتنام والاستراتيجية الأمريكية الجديدة، السياسة الدولية، ١٩ يناير ١٩٧٠، ص ١١٨.

بتوجيه ضربات للعدو تقابل أعماله العسكرية وعملية انتقامية يتدرج بمقتضاها كل طرف من النزاع من هدف الى هدف آخر أكبر الى ان يصل - إذا لزم الأمر - الى عملية القمع الكبرى باستخدام الاسلحة النووية وقد استهدفت الولايات المتحدة من عملية التصاعد - التي تبنتها - الى منع تدفق المعونات التي تأتي عن طريق فيتنام الشمالية الى جبهة التحرير الوطنى فى الجنوب وذلك لإضعاف هذه الجبهة عسكريا، فضلا عن رفع الروح المعنوية لقوات فيتنام الجنوبية بعد أن انهارت هذه الروح تحت وقع ضربات قوات جبهة التحرير الوطنى، فضلا عن الضغط على فيتنام الشمالية لحملها على التفاوض بمقتضى الشروط الأمريكية بالإضافة إلى إحراز نصر عسكري كامل لإقناع الدول الآسيوية بمقدرة الولايات المتحدة على حمايتها من أى عدوان شيوعى فى المستقبل.

أبعاد الموقف اليابانى من الحرب إبان بدايتها : -

إتسمت اتجاهات الرأى العام والقوة السياسية المهمة بقضية فيتنام بالتناقض الشديد مع الموقف الرسمى للحكومة اليابانية المؤيد للولايات المتحدة فى الحرب، رغم انه تأسس على عدد من الاعتبارات الجوهرية المرتبطة بالاستفادة الاقتصادية لليابان وعلاقاتها بالولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية. وقد كان لتلك الاتجاهات المعارضة تأثير على الموقف اليابانى تمثل فى اتجاه اليابان الى محاولة لعب دور الوسيط.

لم تكد تبدأ ضربات القصف الجوى الأمريكى لفيتنام الشمالية حتى ظهرت اتجاهات يابانية شديدة المعارضة لتدخل اليابان فى هذه الحرب، وواقع الأمر أن هذه الاتجاهات تضمنت جيل الشيوخ من المحافظين فى اليابان، فضلا عن قطاعات واسعة من المثقفين والرأى العام اليابانى^(١).

شملت اتجاهات المعارضة لتورط اليابان فى الحرب الجيل القديم من المحافظين اليابانيين الذين تأثروا بالتجربة اليابانية القاسية فى منشوريا وشمال الصين فى الفترة من ١٩٣١ حتى

(1) Selig S. Harrison: The widening Gulf (New York Macmillan Publishing Co Inc) 1978, p.88.

١٩٤٥ فعندما تم تأسيس نظام متسيكو في سبتمبر عام ١٩٣١ قامت القوات اليابانية بقهر وكبت نحو ٣٦٠ ألف من رجال حرب العصابات في منشوريا وعندما لم يظهر أى خضوع من جانبهم فى عام ١٩٣٤ بدأ الجيش حملته المكثفة - وجمع أكثر من ٥,٥ مليون شخص فى نحو ١٠,٦٠٠ حصن خلال السنوات الست التالية وقد كانت منشوريا تجربة عنيفة لليابان وأكثر دموية مع وجود مقاومة وطنية خلال السنوات ١٩٣٧ حتى ١٩٤٥.

ودلالة تجربة اليابان فى منشوريا وشمال الصين بالنسبة للجيل القديم من المحافظين هى انه لا جدوى من القوات النظامية فى مواجهة قوات حرب العصابات، كما أن لديهم اعترافا واضحا بأن الوطنية غير قابلة للإخماد والقمع باستخدام القوة المسلحة^(١).

وقد قام السفير الأمريكى فى طوكيو وقت بدأ القصف فى عام ١٩٦٥ بتسجيل ملاحظاته التالية:

إن اليابانيين ردوا بانفجار من الغضب والتشاؤم واعتقدوا أن أمريكا أصبحت محكومة من قبل العسكريين غير العاقلين كما كانت طوكيو عام ١٩٣٠.

أننا من المحتمل ناهبون الى الدخول فى حرب مع الصين الشيوعية، وأن اليابانيين يحسون أنهم سيثورطون فى الحرب بسبب قواعدها التى فى أوكيتار - وشعروا انها دخلت فى حرب لا امل فيها مع الوطنيات الآسيوية، كما كانوا هم خلال الثلاثينات والأربعينات فى الصين - أن الحكومة من جانبها عبرت عن تفهمها للموقف الأمريكى ولكنها لم تقم بشيء تجاه الناس.

بالإضافة للجيل القديم من المحافظين فإن انتقاد الحرب امتد ليشمل بعض المسؤولين فى الحكومة اليابانية ومنهم السفير اليابانى شينساي ماتيسهونو الذى قلم بجولة فى الهند الصينية خلال الفترة من ١٨ مارس حتى ١١ أبريل ١٩٦٥ انتقد فيها وهاجم بشدة الدور الأمريكى فى فيتنام وفى شهادته امل لجنة الشؤون الخارجية بمجلس نواب الشعب اليابانى (الدايت) قال ان الحركة الفيتنامية على الرغم من أنها ليست بعيدة عن الشيوعية وأنها فى الحقيقة تنلقى

(1) Shibusaw Masohide: Japan and Asia Pacific Region, op. cit., p. 45.

مساعدات من شمال فيتنام فإن جوهرها لاشئ سوى الوطنية الشديدة فى فيتنام الجنوبية. أنه متشكك ان مزيد من القصف الأمريكى - سيدفع الصين والاتحاد السوفيتى للتدخل ضد الأمريكين.

وعلى الرغم من الاتجاهات المعارضة لتدخل اليابان فى هذه الحرب فإن رئيس الوزراء اليابانى «ايزاكوساتو» المعروف بتبنيه سياسات مؤيدة للولايات المتحدة الامريكية والأجنحة المخالفة معه فى الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم - رأى تأييد الولايات المتحدة فى هذه الحرب، من ثم فإن اليابان أيدت الولايات المتحدة فى هذه الحرب، وتظهر المشاركة اليابانية مع الولايات المتحدة فى هذه الحرب فى قيام السفن الحربية الامريكية بالحصول على تسهيلات من الموانئ اليابانية وذلك للأسطول السابع الأمريكى، شحن المواد اللازمة للحرب من القواعد الامريكية فى اليابان⁽¹⁾ واستخدم القواعد الامريكية فى اوكليناو للمساهمة فى شن هجمات جوية امريكية ضد فيتنام الشمالية، فضلا عن ذلك فإن اليابان قامت بإمداد فيتنام الجنوبية بالمساعدات الاقتصادية، إرسال فرقة طبية لها ويمكن القول أن هناك اعتبارات أساسية دفعت اليابان للمشاركة فى تأييد الولايات المتحدة فى هذه الحرب

أ - العامل الاقتصادى : عدت دراسات كثيرة جوانب الاستفادة الاقتصادية التى يمكن ان تحققها اليابان من تأييدها للولايات المتحدة الامريكية فى الحرب، ذلك من خلال الاستفادة من الإتفاق العسكرى الأمريكى فى الحرب الفيتنامية، التصدير لدول جنوب شرق آسيا وصادرات اليابان للولايات المتحدة نتيجة لنقص بعض السلع فيها بسبب الحرب وواقع الأمر ان اليابان حققت استفادة كبيرة من تأييدها للولايات المتحدة فى الحرب والمشاركة فى أنشطة إقتصادية مرتبطة بالحرب ومن أهم أوجه الاستفادة اليابانية من الناحية الاقتصادية الإتفاق العسكرى الأمريكى فى فيتنام

يوضح الجدول التالى حجم الإتفاق العسكرى الأمريكى فى كل من اليابان وفيتنام خلال سنوات الحرب من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٩.

(1) Geogre Friedman and Meredith Bard: the coming War with Japan (New York: Martin's Press) 1991, p. 46.

جدول رقم (٩)

تطور حجم الاتفاق العسكري في كل من اليابان وڤيتنام في الفترة من ١٩٦٤ - ١٩٦٩

(بالمليون دولار)

| العام | اليابان | ڤيتنام |
|-------|---------|--------|
| ١٩٦٤ | ٣٢١ | ٦٤ |
| ١٩٦٥ | ٣٤٦ | ١٨٨ |
| ١٩٦٦ | ٣٨٤ | ٤٨٠ |
| ١٩٦٧ | ٥٣٨ | ٥٦٤ |
| ١٩٦٨ | ٥٨١ | ٥٥٨ |
| ١٩٦٩ | ٣٢٠ | ٣٣٠ |

Source: Jon Holliday, Japanese imperialism Today (New York: Monthly Review Press) 1985, p. 88.

يوضح هذا الجدول أن حجم الاتفاق العسكري للولايات المتحدة في اليابان فاق حجمه في ڤيتنام خلال أعوام (٦٤، ٦٥، ٦٨، ٦٩) .

وفيما يتعلق بالاستفادة اليابانية إقتصاديا من الحرب - فإن هناك احصائيات اكدت أن الاستفادة اليابانية من الحرب في الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٢ بلغت حوالي ١١,٥ مليار دولار على الأقل وشمل ذلك التصدير للقوات الأمريكية في ڤيتنام ومبيعات السلع اليابانية للولايات المتحدة في الهاسفيك فضلا عن ذلك فقد حقق رجال الأعمال اليابانيون في الحرب مكاسب تقدر بحوالي ٢ بليون دولار..

ب - اعتبار يتأسس على السياسة الأمريكية التي اتجهت لدفع اليابان لتأييدها في الحرب، ذلك من خلال الضغط التي مارستها عليها إضافة إلى الاغرامات التي قمتها اليابان بعدما لها بالتنازل عن أوكيناوا في مقابل تأييد اليابان للولايات المتحدة في الحرب^(١).

أكدت الولايات المتحدة انه من الأفضل بالنسبة لليابان جنوب شرق آسيا غير شيوعي، وأن اليابان تريد هدد صينية غير شيوعية من أجل أن تستمر اقتصاديا وتهرب من الوقوع من المحيط الشيوعي مع زيادة التدخل الأمريكي في الحرب وركزت الولايات المتحدة على أن تصور اليابانيين للفشل الأمريكي في فيتلان سوف يحمل مزيداً من التدمير المباشر للعلاقات الأمريكية اليابانية.

وفيما يتعلق بجزيرة أوكيناوا فإن الولايات المتحدة حرصت على الاحتفاظ بهذه الجزر عن طريق جعل الاختصاص الاداري بها للولايات المتحدة - أصبحت لوزارة الدفاع الأمريكية السلطة الكاملة التي خولت لها Over their desposition

وقد توسعت الولايات المتحدة في إقامة القواعد العسكرية في جزر الأريكواس - وأصبحت أوكيناوا أكبر قاعدة عسكرية للولايات المتحدة في منطقة شرق آسيا^(٢).

(١) جزيرة أوكيناوا هي واحدة من جزر ريوكاس التي كانت تمتلكها اليابان قبل الحرب العالمية الثانية، وأوكيناوا هي أكبر هذه الجزر وعاصمة مجموعة جزر ريوكاس - وكان مواطنو أوكيناوا أقل أصعاب للتدخل في اليابان - يعتمد اقتصادها على الزراعة بنسبة ٦٠٪ من إجمالي الدخل القومي، وقد احتلت الولايات المتحدة أوكيناوا ومجموعة الجزر في يونيو ١٩٤٥ أثناء الحرب العالمية الثانية، ووصفت الولايات المتحدة للجزر تحت إدارة عسكرية أمريكية مباشرة وظهرت الأهمية الاستراتيجية لجزر الأريكواس مع ظهور مناخ الحرب للباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عقب الحرب العالمية الثانية ونجاح الشيوعيين في السيطرة على الحكم في الصين عام ١٩٤٩ سبب ذلك القرب الجغرافي لأوكيناوا من شنغهاي بالصين حيث ان فترة الطيران من أوكيناوا لشنغهاي في الصين لا تتعدى ٣٠ دقيقة

Lawrence, Olson, The Dimension of Japan, p. 363.

انظر

(2) Donald C Hellman: Japan and East Asia, op. cit., p. 136.

مع تصاعد الحرب فى فيتنام فإن البيت الأبيض اوضح بشكل مطرد أن موقفنا ايجابيا من جانب اليابان فى الحرب سوف يكون مساعداً له على فتح الحوار حول وضع اوكرانيا، وذلك فى عام ١٩٦٧، وعندما زار رئيس الوزراء اليابانى ساتو الولايات المتحدة فى نوفمبر عام ١٩٦٧ أكد تأييده للسياسة الأمريكية فى فيتنام.

كتب أحد المراسلين المرافقين لساتو فى ذلك الوقت أن تعاطف ساتو مع الولايات المتحدة فهم على انه جزء من التأكيد لما امل هو أن يكون تعهداً أمريكياً بشأن أوكرانيا، والربط بين التوقعات بعودة اوكرانيا والمساءلة الفيتنامية تسبب فى الاصرار على مزيد من السياسات شديدة التأييد لأمريكا من جانب كيسو شامودا السفير الأمريكى فى واشنطن فى ذلك الوقت.

(ج) العلاقات اليابانية بفيتنام الجنوبية :-

أثر تقسيم فيتنام فى مؤتمر جنيف عام ١٩٥٤ أقامت حكومة طوكيو علاقات دبلوماسية كاملة مع حكومة جنوب فيتنام ودخلت فى مفاوضات مع هذه الحكومة لدفع التعويضات لها دون حكومة هانوى ومع منتصف عام ١٩٦٠ أصبحت اليابان مرتبطة ارتباطاً قوياً سياسياً واقتصادياً بفيتنام الجنوبية^(١) لذا فقد ارتبطت كلية بالموقف الأمريكى من قضية فيتنام.

وقد وضحت سياسة اليابان المؤيدة للولايات المتحدة أثناء ذلك فى الخطاب الذى ألقاه ساتو رئيس الوزراء اليابانى أمام الدورة ٤٩ العادية للدايت اليابانى - فى أغسطس عام ١٩٦٥ حيث ذكر الآتى :-

١ - على الرغم من أن القصف لشمال فيتنام هو أمر يؤسف له فإن من المؤكد حقيقة أن الولايات المتحدة تقا تل ضد عدوان شيوعى فى نفس الوقت ومن المعترف به أن الولايات المتحدة معنية بالوصول الى التسوية على مائدة التفاوض.

٢ - لا تعتقد اليابان أن انسحاب الولايات المتحدة من سوف يقدم حلاً للمشكلة.

(١) أنظر بالتفصيل الفصل الثالث.

وقد واجه موقف الحكومة اليابانية المؤيد تماماً للموقف الأمريكي في الحرب معارضة شديدة من قطاعات عديدة من الشعب الياباني امتدت لتشمل حتى بعض أعضاء من الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم الذين تضمنهم الجماعة الآفروآسيوية داخل الحزب والتي انتقدت بحدة الدور الأمريكي في فيتنام ومطالبت بموقف ياباني دولي أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة، كما أثار للحزبين الشيوعي والاشتراكي في البرلمان مسألة استخدام قاذفات القنابل الأمريكية في أوكلندا للهجوم على فيتنام وحذرت أحزاب المعارضة الرأي العام من أن الولايات المتحدة تستغل علاقاتها الدفاعية الخاصة باليابان لتوريثها في في مغامراتها الاستعمارية في آسيا^(١).

لكن الحكومة أوضحت وجهة نظرها وهي أن اقلاع الطائرات الأمريكية القاذفة من القواعد في أوكلندا لا يمكن التساؤل عن شرعيته لأن الولايات المتحدة لها الحقوق الادارية في أوكلندا، وإن كانت الحكومة قد تعهدت بأنها ستحت الولايات المتحدة بالامتناع عن اقلاع اخر مراعاة للمشاعر الوطنية في اليابان.

وعندما تطور الصراع زادت الانتقادات للحكومة اليابانية من جانب قطاعات كثيرة من المجتمع الياباني ومنها الاكاديميين للعدوان من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبرز منهم ماساماشي اناكي وهو اكاديمي بارز رأى أن معاهدة الدفاع اليابانية الأمريكية فقدت إلزامها بالنسبة لليابان لان السياسة الأمريكية الآسيوية تجاه الصين منذ ولدت فشلا بعد الآخر.

ودعا قائد جماعة السوكا البوذية داساكي اكيرا لوقف إطلاق النار في فيتنام وانسحاب امريكي معتبراً أن الحرب أصبحت على أعتاب إشعال حرب أخرى بين الولايات المتحدة والصين. وواضح استطلاع متكرشامبين أن ٧٣٪ من المعارضة للحرب الفيتنامية مرتبطة باستخدام تسهيلات للقواعد الأمريكية وواقع الأمر أن اتجاهات المعارضة المتنامية داخل اليابان لتأييد اليابان للولايات المتحدة في هذه الحرب بما يعنى تورطها فيها كان دافعاً للحكومة اليابانية الى الاتجاه الى محاولة إيجاد حل سلمي للأزمة، وفي الدورة الطارئة لمجلس

(1) Kajima, Morinosuke: Modern Japanese Foreign Policy, op cit p 65.

الأمن التابع للأمم المتحدة في عام ١٩٦٦ طلبت الولايات المتحدة بمناقشة المسألة الفيتنامية في هذه الدورة التي كانت رئاستها للسفير الياباني اكيرا ماتسوي - وكنتيجة للمعارضة الشديدة من الاتحاد السوفيتي - لمناقشة القضية في مجلس الأمن - حاول السفير ماتسوي أن يقوم الرئيس بإصدار بيان يلخص فيه التعهدات القصوى للدول الأعضاء - ولكنه جوبه برفض من جانب الاتحاد السوفيتي وفرنسا، فضلاً عن أن الولايات المتحدة وجدت أنه إن تكون هناك نتائج مفيدة من عرض هذه المسألة على مجلس الأمن، ومن ثم فإنه تم التراجع عن الخطط التي تضمنت دعوة مجلس الأمن لمناقشة المسألة.

وفي ٢٦ من فبراير أنهى ماتسوي جهوده بإرسال خطابات للأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء يعلمهم فيها أنه لازالت هناك رغبة قوية لإيجاد تسوية سلمية، ورحبت الولايات المتحدة ببيان ماتسوي، ولكن الاتحاد السوفيتي قد رفضه وأرسلت فرنسا مذكرة اعتراض وهاجم المندوب السوفيتي في مجلس الأمن اليابان مركزاً على أن اليابان قامت بادراج قضية فيتنام في مجلس الأمن كنتيجة للضغط الأمريكي^(١).

أعلنت فيتنام الشمالية أنه إذا كان رئيس الوزراء الياباني ساقو جاداً في العمل على التوصل لحل سلمي للمشكلة الفيتنامية فعليه أن يكف عن مساندة الولايات المتحدة في أعمالها العدوانية^(٢).

الموقف الياباني في مرحلة الاتجاه للتسوية السلمية للمشكلة

شابت الإستراتيجية الأمريكية في فيتنام والتي قامت على تشديد الضغط على قوات الفيت كونج وفيتنام الشمالية إلى الحد الذي يجعلها مقتنعة باستحالة الإستمرار وعدم قدرتها على الإستمرار في الحرب وانسحابها منها نقاط ضعف عديدة من أهمها:-

(١) هادية سعيد الشربيلي، السياسة الخارجية لليابان تجاه الولايات المتحدة، مرجع سابق، ص ١٢٥.

(٢) الأهرام، ١٥/٦/١٩٦٥.

١ - عدم التحديد الواضح لما يمكن اعتباره بالحد غير المقبول من الخسائر من وجهة نظر هانوى.

٢ - الاستراتيجية الأمريكية لا تقوم على استيعاب الطبيعة الحقيقية لحرب العصابات إذ أن هذه الحرب الأخيرة تختلف فى أساسها عن الحرب النظامية فهي لا تستهدف السيطرة على الإقليم محل الصراع إنما تستهدف بالدرجة الأولى السيطرة على السكان وهي تستخدم فى ذلك أدوات التأثير السيكولوجى التى غالبها ما تنتج استجابات وردود فعل نفسية تدعم من امكانات هذه السيطرة^(١)

وقد أدى هجوم نت Te الذى قامت به قوات الفيت كونج على نطاق واسع وخطير، الذى احتل فيه قوات الفيت كونج عواصم أكثر من ٢١ مقاطعة فيتنامية، امكنهم فيه ان يجعلوا من إعداد كبيرة من المتعاونين مع سايجون الى هز أسس استراتيجية الحرب الأمريكية فى فيتنام من جذورها أثبت مرة أخرى عدم الملائمة مع استراتيجية حرب التحرير التى يخوضها الثوار الفيتناميون، ومن ثم فقد ظهرت اتجاهات قوية تطالب الولايات المتحدة بأن تنهج على نحو أكثر واقعية وذلك من خلال إعادة التزامها فى الحرب الفيتنامية وكان التغيير لابد وأن يتناول جوانب ثلاثة أساسية :-

(أ) وقف تصاعد الحرب الفيتنامية عن طريق التركيز فى بعض القواعد الاستراتيجية وعدم الاتساع حيث ان طبيعة الأرض غير مواتية بالمرّة ووقف القصف الجوى لفيتنام الشمالية وأن يرتبط ذلك بالمفاوضات أو الى هدف آخر.

(ب) العمل على صيغ الحرب بالطابع الفيتنامى وأبعادها عن طابعها الأمريكى وذلك من خلال التحويل التدريجى لآعباء القتال الى الفيتناميين الجنوبيين أنفسهم، حيث إن ذلك كان يشكل الدعامة التى يمكن أن يرتكز عليها التوصل الى سياسة ذات قيمة .

(ج) العمل على توسيع نطاق المشاركة السياسية فى حكومة فيتنام الجنوبية وكذلك العمل على تبني برامج اصلاحية إيجابية تستطيع استقطاب الفيتناميين الى جانب الحكومة .

(١) د. إسماعيل صبري مقداد، أزمة السياسة الأمريكية في فيتنام، السياسة الدولية، العدد ٢١، يوليو ١٩٧٠، ص ٣٢.

ونتيجة للضغط الأدبي والسياسي المزايدي على الحكومة الأمريكية للانسحاب من الحرب الفيتنامية ونتيجة لاحتساس كبار المسؤولين العسكريين الأمريكيين أنه لم يكن هناك مناص من التفكير في الحل بعدم جدوى الاستمرار في هذه الحرب في الجانب السياسي كبديل أكثر واقعية لما فشلت أمريكا بتحقيقه على مسرح القتال فقد أعلن الرئيس الأمريكي استعداد أمريكا للتفاوض من أجل إنهاء الحرب الفيتنامية^(١).

النصور الأمريكي للدور الياباني خلال مرحلة التسوية السلمية : - بعد اقتراح الرئيس الأمريكي نيكسون في منتصف عام ١٩٧٠ بوقف إطلاق نار فوري في الهند الصينية يتم مراقبته بواسطة فريق دولي، أعلن وزير الخارجية الأمريكي روجرز أن اليابان بالإضافة لماليزيا وأندونيسيا لها المصلحة من المشاركة في مثل هذا الفريق - بدا من الواضح أن الولايات المتحدة مع تخفيض تواجدها العسكري في منطقة الهند الصينية تتجه لدفع اليابان للمشاركة في مثل هذا الفريق.

ويشكل عام فإن خبراء الاستراتيجية في الولايات المتحدة ركزوا على أن التحالف المستمر مع اليابان ينتقل إلى مرحلة جديدة تتحول فيه اليابان - بفعل تزايد قوتها الاقتصادية والانسحاب الأمريكي - إلى شريك مسئول بشكل أكبر من خلال قدرات دفاعية تقليدية متزايدة^(٢) فضلا عن المشاركة في البنية الاقتصادية في مرحلة التسوية السلمية غير أن اليابان لم تعرض للمشاركة في فرق حفظ السلام وإن تعهدت بالمشاركة في التعمير الاقتصادي في مرحلة التسوية السلمية ففي مؤتمر الاتحاد البرلماني الآسيوي سنة ١٩٧٠ أعلنت اليابان أنها سوف تقدم المعونة لفيتنام الجنوبية واقترح كاكوي تاناكا رئيس وزراء اليابان عقد مؤتمر يضم الدول الآسيوية المطلة على المحيط الهادي، وذلك لبحث وسائل المحافظة على السلام وإعادة بناء الهند الصينية بعد توقف حرب فيتنام وبدأت اليابان في إتصالات مع فيتنام الشمالية حيث قام وفد ثقافي من فيتنام الشمالية بزيارة اليابان، كما قام فريق السلام الياباني - الذي

(١) عبد العزيز المجيزي، التسوية السياسية والتسوية العسكرية لحرب فيتنام، للسياسة الدولية، المجلد ٣١، عام ١٩٧٣، ص ١٠٨.

(2) Donald, C Hellman, Japan and East Asia, op. cit., p. 112.

يضم مجموعة من الشباب الياباني بزيارة المنطقة للمشاركة في الخدمات التطوعية لأعمال الزراعة والتمريض^(١).

إلا أن اليابان ظلت متشككة إزاء سيطرة نظام سايجون على الحكم وذلك كما ظهر في تقرير إعادة البناء الذي أعده فريق من منظمة رجال الأعمال اليابانيين زار الجنوب عام ١٩٧٠ ظلت اليابان بعيدة عن التدخل في انتظار الوقت الذي يصبح فيه نظام سايجون مقبولا للنظام هانوي. لذا أصبح من الأهمية تحسين علاقاتها بهانوي وركزت اليابان على تحسين علاقاتها بنظام بهانوي - وقامت بعقد اتصالات معه - واتفقت معه على إقامة علاقات دبلوماسية في سبتمبر ١٩٧٣ ولم يبدأ التطبيق العملي لهذا الاتفاق الا بعد حل مشكلة التعريصات اليابانية لفيتنام الشمالية عن فترة الاحتلال الياباني لها^(٢)

ويذكر تقرير لوزارة الخارجية اليابانية انه بعد دخل اتفاق السلام في منطقة الهند الصينية موضع التنفيذ فإنه على الدول المعنية أن تشارك في مراقبة تنفيذ إتفاق السلام - وأحد المهام الأساسية للسياسة المستقبلية لليابان أن تقوم بإمداد المعونة الإنسانية اللازمة لتعمير وتنمية المنطقة بناء على طلب دول المنطقة^(٣).

(١) محمد عيسى . دور اليابان في آسيا، السياسة الدولية، العدد ١٦، أبريل ١٩٦٩ .

(2) Toshio George Tsukahira: International Relation of Japan, in Frederica M bunge , Japan: A country study, op. cit., p 333.

(3) White Paper of Japan (Tokyo Japan Institute of International Affairs) 1973, p35.

الخلاصة : -

أن موقف اليابان من قضية فيتنام أثناء الحرب قد اتسم بالتأييد المطلق للولايات المتحدة انطلاقاً من جملة اعتبارات تتعلق بالاستفادة الاقتصادية لليابان من الحرب وعلاقاتها بكل من الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية، إن كانت اتجاهات الرأي العام المهتمة بأزمة فيتنام قد استطاعت أحداث تعديلات الموقف الياباني شملت إجمالاً بعدين..

أ - الإنتجاه لحث الولايات المتحدة على عدم إستخدام اوكيناوا.

ب - محاولة لعب دور الوسيط بين طرفي النزاع، وإن كان الموقف الياباني لم يلق قبولاً دولياً لتحيزه للولايات المتحدة الأمريكية.

الملاحظ بشكل أساسي هو أن الموقف الياباني من التمسوية السلمية في فيتنام قد اظهر اختلافات جوهرية عن الموقف الأمريكي وذلك بخلاف موقفها وقت القتال وهو ما يتضح من أمرين :-

أ - عدم الاشتراك في قوات حفظ السلام.

ب - الإسراع في تطبيع العلاقات مع فيتنام وهو ما لم تلجأ اليه الولايات المتحدة الأمريكية ويمكن القول أن الضغوط والإعتبارات الناتجة عن البيئة الداخلية للسياسة الخارجية اليابانية قد استطاعت أحداث تمايزات بين الموقفين الامريكي والياباني.

المبحث الرابع
الموقف اليابانى من
قضية الوحدة الكورية

أصول المشكلة الكورية (تقسيم كوريا)

كان الموقع الإستراتيجي لكوريا فى منطقة شمال شرق آسيا عاملاً أساسياً لتنافس القوى العظمى للحصول عليها فى القرن التاسع عشر، فبعد أن انتصرت اليابان على الصين فى عام ١٨٩٥ تنافست مع روسيا للسيطرة على كوريا واقتُرحت روسيا أن تقوم كل من روسيا واليابان بتقسيم كوريا إلى منطقتين لنفوذ كل منهما عند خط عرض ٣٨ ورفضت اليابان الاقتراح. ثم اقترحت اليابان نفس التقسيم عند خط عرض ٣٩^(١) ورفضت روسيا - أيضاً - ففشلت الحرب الروسية - اليابانية بسبب الصراع بين الدولتين حول الحصول على كوريا ومنشوريا (١٩٠٤ - ١٩٠٥) وبعد انتصار اليابان على روسيا فى هذه الحرب أجبرت اليابان كوريا على توقيع معاهدة تتضمن جعل كوريا محمية يابانية ثم فى عام ١٩١٠ أعلنت اليابان ضم كوريا إليها، وظلت اليابان تحتل كوريا حتى الحرب العالمية الثانية، وعندما بدأ الحلفاء فى عام ١٩٤٣ فى دراسة السياسات التى يجب اتباعها بعد انتهاء للحرب بشأن الدول التى تحتلها دول المحور، كان الاتجاه الأساسى لهذه الدول الحليفة هو وضع كوريا تحت الوصاية الدولية وهو الاتجاه الذى تبنته الولايات المتحدة الأمريكية ووافقت عليه الدول الأخرى، وفى مؤتمر طهران عام ١٩٤٣ - بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا - اقترح الرئيس الأمريكى روزفلت وضع كوريا تحت الوصاية الدولية لمدة أربعة عشر عاماً قبل حصولها على الإستقلال الكامل^(٢). وفى مؤتمر قمة يالتا الذى حضره كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا عام ١٩٤٥ اقترح أن يتم وضع كوريا تحت الوصاية ويقوم بتنفيذ ذلك ممثلون من كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة والصين - وفى مؤتمر يالتا نفسه وافق الحلفاء على الإعتراف بحقوق الاتحاد السوفيتى فى منشوريا قبل عام ١٩٠٤ وذلك مقابل دخوله الحرب ضد اليابان، قام الأتحد السوفيتى بذلك فى ٨ أغسطس عام ١٩٤٥ حيث اشبكت القوات

(1) Donald Stone Macdonald, Koreans: Contemporary Politics and Society (Oxford: westview Press) 1988, p. 49.

(2) Ibid., p.42.

اليابانية مع القوات السوفيتية في كوريا في اليوم التالي لدخول الاتحاد السوفيتي الحرب، واستسلمت القوات اليابانية في ١٥ أغسطس ١٩٤٥.

رواقع الأمر أن الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن تتوقع استسلام القوات اليابانية للقوات السوفيتية بمثل هذه السرعة السابقة خشيت من أن يؤدي هذا الاستسلام إلى سيطرة كاملة للاتحاد السوفيتي على كوريا، ومن ثم فقد اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم الولايات المتحدة بالإشراف على استسلام القوات اليابانية جنوب خط عرض ٣٨ وأن يقوم الاتحاد السوفيتي بالإشراف على الاستسلام شمال خط عرض ٣٨. وقد تم وضع الشكل النهائي لاقتراح الوصاية في اجتماع وزراء الخارجية في موسكو ١٩٤٥، حيث تم الاتفاق على أن يقوم كل من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والصين والولايات المتحدة بممارسة الوصاية على كوريا لمدة خمس سنوات، تقوم خلالها الدولتان اللتان تحتلان كوريا بتشكيل إدارة انتقالية في كوريا، معاً وتقوم هاتان الدولتان باستشارة الشعب الكوري في هذه المسألة، وقد قامت الدولتان كل من ناحيتها بالإشراف على استسلام القوات اليابانية في المنطقة المحددة لها، ويمكن القول أن نص الاتفاق على أن قادة الاحتلال العمكري في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عليهم مسؤوليات إدارة الشؤون المدنية كل في منطقة ساعد على حدوث الانقسام السياسي بين الكوريتين فقد أقامت كل قوة عظمى نظاماً تابع لها في منطقتها^(١) واتجه الاتحاد السوفيتي إلى إقامة مجتمع شيوعي في المنطقة التي احتلها مع قطع كافة الصلات التي تربط بين شمال كوريا وجنوبها - بما فيها المفر، وتبادل الخطابات - وأسس نظاماً شيوعياً للحكم يرأسه كيم إيل سونج رئيس الحزب الشيوعي الكوري، وفيما يتعلق بتصوير نظام الحكم في كوريا الشمالية فإن كوريا الشمالية تبنت موقفاً يقوم على رفض توحيد الكوريتين في ظل ظروف من شأنها ألا تؤدي إلى تحويل كل كوريا الشمالية إلى الشيوعية.

وفي ١٤ سبتمبر ١٩٤٥ تم الإعلان عن حكومة تمثل طبقة العمال والفلاحين في كوريا الشمالية، لكن الولايات المتحدة رفضت الاعتراف بتلك الدولة واتجهت إلى مطالبة القادة

(1) The Dialogue Between North and South (Seoul: National unification Board) 1982, p.180.

المحافظون في كوريا الجنوبية بتأييدها لإنشاء حكومة عسكرية تحت سيطرة الولايات المتحدة، في حين أخفقت اللجنة المشتركة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في ١٩٤٧ في الاتفاق على تصور مشترك لوضع كوريا، تحركت الولايات المتحدة لعرض المشكلة على الأمم المتحدة - التي قررت إجراء انتخابات عامة على كل شبه الجزيرة الكورية. لإجراء ممثلين لجمعية وطنية لها السلطة لتأسيس حكومة مستقلة وموحدة، مع انسحاب القوات الأجنبية بمجرد تأسيس الحكومة.

وعلى الرغم من رفض الاتحاد السوفيتي وكوريا الشمالية إجراء انتخابات في كوريا الشمالية، فإن الولايات المتحدة مضت قدماً في إجراء الانتخابات بكوريا الجنوبية - تم إجراؤها في ١٥ أغسطس ١٩٤٨، وتم حل الحكومة العسكرية، وإعلان الدولة في كوريا الجنوبية. في الجانب الآخر أعلنت الدولة في كوريا الشمالية بعد إجراء انتخابات فيها، وسميت باسم (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)، ولكن الأمم المتحدة لم تعترف إلا بوجود حكومة شرعية واحدة ممثلة لكوريا وهي حكومة كوريا الجنوبية، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٥ لعام ١٩٤٨،^(١) وقد حاولت كوريا الشمالية توحيد كوريا بالقوة عن طريق غزو كوريا الجنوبية عسكرياً، لم تنجح تلك المحاولة التي دعمها الاتحاد السوفيتي، حيث تدخلت الولايات المتحدة وبادرت بالدعوة لاتخاذ قرار من مجلس الأمن في ظل غياب المندوب السوفيتي تضمن: أن العمل المسلح الذي قامت به كوريا الشمالية يعد تعبيراً عن عمل عدواني ومطالبة أعضاء الأمم المتحدة بتقديم المساعدة من جانبهم بقدر ما يمكن لكوريا الجنوبية لرد الهجوم المسلح، وقد قامت ١٦ دولة تحت قيادة الولايات المتحدة بالتدخل.

والخلاصة هنا أن اعتبارات التنافس بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - واختلاف النظامين الحاكمين في كل من الكوريتين الشمالية والجنوبية - من حيث الأيدولوجية - وتبعية كل منهما لقوة عظمى - (كوريا الجنوبية للولايات المتحدة - كوريا الشمالية للاتحاد السوفيتي) - قد أدت إلى انقسام كوريا إلى دولتين.

(١) أماني محمد فهمي، أبعاد الأزمة السياسية في كوريا للجنوبية، السياسة الدولية، العدد ٨٥، ١٩٨٦، ص ١١٦.

الموقف الياباني من كوريا بعد الانفصال إلى كوريتين

تطبيع العلاقات اليابانية مع كوريا الجنوبية :-

لم يكد يمر خمسة أشهر على توقيع معاهدة سان فرانسيسكو حتى بدأت اليابان في أكتوبر ١٩٥١ مفاوضاتها مع كوريا الجنوبية لتطبيع العلاقات بينهما، بعد مساع قام بها القائد العلم - الأمريكي الجنسية - لقوات الاحتلال. في آسيا^(١) وقد واجه الوصول إلى اتفاق بين اليابان وكوريا الجنوبية لتطبيع العلاقات بينهما عقبات تمثلت في الخلافات بين الطرفين المتفاوضين حول بعض مسائل العلاقات بينهما - أيضا تمثلت في رفض الأحزاب اليسارية في اليابان لتطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية - باعتبار أن ذلك يؤدي إلى تكريس الانقسام في كوريا الجنوبية.

فيما يتعلق بالخلافات بين الطرفين المتفاوضين فقد تركزت على عدد من المسائل أهمها

أ - مطالبة كل من الطرفين الطرف الآخر بتعويضات عن الفترة الاستعمارية لليابان في كوريا الجنوبية، فقد طالبت اليابان بتعويضها عن الثروات التي تركها اليابانيون في كوريا بعد انتهاء الفترة الاستعمارية في المقابل طالبت كوريا الجنوبية بتعويضها عن أجور العمال الكوريين في اليابان أثناء الفترة الاستعمارية والتي لم تدفع، ولكن الولايات المتحدة تدخلت، وطالبت الطرفين بالمضي قدما في المفاوضات.

وقد تخلت اليابان عن مطالبها من كوريا الجنوبية بتقديم تعويضات فيها، في حين اتفقت معها على أن تعويضها عن فترة تواجدها الاستعماري في كوريا الجنوبية.

ب - نطاق إختصاص حكومة الجمهورية الكورية: أصر ممثلو حكومة جمهورية كوريا في المفاوضات على أن تنص المعاهدة التي سيتم توقيعها على أن نطاق اختصاص حكومة جمهورية كوريا يمتد إلى شمال خط عرض ٣٨ أي إلى المنطقة التي تتولى السلطة فيها

(1) Lawrence, Olson, The Dimension of Japan, op. cit., p. 424.

حكومة كوريا الشمالية، لكن اليابان أصرت على أن يكتفى بأن حكومة جمهورية كوريا هي للحكومة الشرعية الوحيدة في كوريا.

وبعد توقيع المعاهدة بين ممثلي الدولتين في ١٩٦٥، واجه التصديق على المعاهدة اعتراض كل من الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي، تأسس الاعتراض على أن تطبيع العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية سوف يكرس انقسام كوريا إلى كوريتين شمالية وجنوبية فضلاً عن أنه يربط اليابان بالتحالفات العسكرية في منطقة شمال شرق آسيا.

رداً على الرأي السابق طرح ايزاكوساتو رئيس الوزراء الياباني الحجتين التاليتين لتطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية:

١- أن عدداً كبيراً جداً من دول العالم الأعضاء في الأمم المتحدة اعترفت بكوريا الجنوبية، وأن اليابان عقدت المعاهدة مع كوريا الجنوبية فقط بسبب الرغبة في تأسيس علاقات ودية مع كوريا الجنوبية، وهذه المسألة ليست لها علاقة بمسألة التحالفات العسكرية.^(١)

٢- أن هناك - فعلاً - نظاماً قائماً في كوريا الشمالية، ولكن اليابان لم تصل بعد إلى المرحلة التي تشعر فيها أنها تستطيع أن تدخل في مفاوضات مع هذا النظام.

ويلاحظ الباحث أن وجهة النظر التي طرحها رئيس الوزراء الياباني ساتو تتسم بالغموض وعدم الوضوح وهي لم تحدد فعلاً الاعتبارات الحقيقية التي دفعت اليابان إلى تطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية، ومقاطعة النظام الشيوعي في كوريا الشمالية وهي اعتبارات في البيئة الداخلية للسياسة الخارجية اليابانية والبيئة الخارجية يرى الباحث أنها تضم وجود قوى مؤيدة لتطبيع العلاقات اليابانية مع كوريا الجنوبية رأت في العامل الاقتصادي والعامل الأمني دافعين قويين لتطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية.

فضلاً عن وجود شركات ومؤسسات اقتصادية يابانية كانت لها مصلحة في تطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية، ارتبطت هذه الشركات في روابط مع بعض أعضاء الحزب الليبرالي الديمقراطي، المطالبين بعودة العلاقات مع كوريا الجنوبية^(٢) أما العامل الخارجي فقد

(1) Kajima Morinosuke: Modern Japanese Foreign Policy, op. cit., p. 83.

(2) Lawrence, Olson, The Dimension of Japan, op. cit., p. 244.

تمثل في الدور الذي قامت فيه الولايات المتحدة لدفع تطبيع العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية، ذلك لحماية مصالحها في مواجهة التهديد الشيوعي في منطقة شمال شرق آسيا.

أ- وجود قوى مؤيدة لتطبيع العلاقات اليابانية مع كوريا الجنوبية داخل الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم، والدور الذي مارسه في تطبيع العلاقات:-

- منم للحزب الليبرالي الديمقراطي للحاكم عدداً من الشخصيات من أعضائه التي طالبت بتطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية، من هذه الشخصيات نائب رئيس الوزراء السابق في ذلك الوقت ميشجورو اشى، وكان لبعض هذه الشخصيات علاقات قوية بالمؤسسات الصناعية ذات المصلحة في تطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية، عندما شكل الحزب الليبرالي الديمقراطي لجنة لدراسة المشكلة الكورية - وكان رئيسها اشى. ضمت هذه اللجنة عدداً من الوزراء السابقين - وأوصت بتطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية وكان أول ما ركزت عليه اللجنة هو أن التهديد الشيوعي لليابان هو أهم ما يجب أن ينظر إليه بعين الاعتبار، وواقع الأمر أنه من منظور القوى المؤيدة لتطبيع العلاقات اليابانية مع كوريا الجنوبية - أن كوريا الشمالية هي السبب وراء تقسيم الكوريتين، وذلك بعدم التزامها بقرار الأمم المتحدة بإجراء انتخابات تحت إشرافها، وأنه في ظل عدم إمكانية توحيد الكوريتين فإن من الطبيعي لليابان الدخول في علاقات مع كوريا الجنوبية - أقرب الدول المجاورة لها - التي تربطها بها مصالح وثيقة.

وبالإضافة إلى العامل السابق فإن اللجنة أكدت على أهمية العامل الإقتصادي لتطبيع العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية ويرجع ذلك لوجود روابط بين بعض أعضاء هذه اللجنة بالشركات اليابانية التي لها مصالح مع رجال الأعمال الكوريين، أولها:- مصالح تجارية مع كوريا الجنوبية - ومن أهم هذه الشركات شركة ياتوا للصلب.

وقد عبرت القوى المؤيدة لتطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية عن العديد من وجهات النظر بخصوص تطبيع العلاقات في إحدى المجلات الشهرية التابعة لجمعية الصداقة بين اليابان وكوريا الجنوبية.

ب- الإعتبار الاقتصادي:- كان القيام بالاستثمار في كوريا الجنوبية هدفاً لعدد من الشركات اليابانية الكبرى، حيث قامت بعض هذه الشركات بكتابة نشرات وتقارير حول احتمالات الاستثمار الممكنة في كوريا الجنوبية وقد ذكرت بعض هذه التقارير أن الاستثمار اليابانية التي يمكن القيام بها في كوريا الجنوبية - في عدد من المجالات منها مصانع الأسمدة والغزل - تبلغ إجمالي قيمتها ٥٠ مليون دولار أمريكي، ولم يكن من الممكن القيام بتلك الاستثمارات دونما تقديم ضمانات حكومية لها مما كان يستلزم حل المشكلات السياسية بين البلدين.

ج- الإعتبار الخارجي:-

دور الولايات المتحدة الأمريكية

استهدفت الولايات المتحدة بعد للحرب الكورية منع الاتحاد السوفيتي من السيطرة على شمال شرق آسيا، وقد ظهر خلال الحرب الكورية أهمية اليابان للمصالح الأمريكية في كوريا حيث استخدمت القوات الأمريكية في اليابان سواء البحرية أو الجوية القواعد الموجودة في اليابان بشكل أساسي في الإمداد العسكري للقوات الأمريكية في كوريا^(١)، لذا فإن الولايات المتحدة وجدت أن من مصلحتها تحسين العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية، وتشجيع الطرفين على التعاون سياسياً واقتصادياً وأمنياً وتدخلت الولايات المتحدة في كل المشكلات التي واجهت المفاوضات بشأن التطبيع بين الدولتين.

وقد انخرطت اليابان بعد تطبيع علاقاتها مع كوريا الجنوبية في روابط اقتصادية كثيرة داخل كوريا الجنوبية، حيث اتجه رجال الأعمال اليابانيون للإستثمار في كوريا الجنوبية للإستفادة من مزايا عنصر العمل الرخيص والإستفادة من الإعفاءات الضريبية التي قدمتها حكومة كوريا الجنوبية، فضلاً عن أن القرب الجغرافي لليابان من كوريا الجنوبية سهل الاستثمار فيها، وأصبحت اليابان أهم شريك تجارى وأهم مصدر للإستثمارات في كوريا الجنوبية.

(1) Asian Security 1984, op, cit P 43.

الحوار بين الكوريتين الشمالية والجنوبية وموقف اليابان منه خلال الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٥

بداية الحوار بين الكوريتين الشمالية والجنوبية.

بعد أقل من شهر على زيارة الرئيس الأمريكى نيكسون للصين اقترح الصليب الأحمر الكورى إجراء مناقشات مع الصليب الأحمر الكورى الشمالى لمناقشة إمكانية السماح للعائلات المنفصلة عبر الحدود بين الدولتين بإجراء زيارات بين أفرادها، قبل ذلك الصليب الأحمر فى كوريا الشمالية^(١) وفى ٢٠ سبتمبر ١٩٧١ بدأت أولى الاجتماعات بين ممثلى الصليب الأحمر فى كلتا الدولتين، وأصبحت بعد ذلك يتم إجرائها كل أسبوع بين ممثلى الصليب الأحمر، وقد تلى ذلك إصدار الدولتين لبيان مشترك فى ٤ يوليو ١٩٧٢ يتضمن أن الوحدة يجب أن تتم من خلال جهود كورية مستقلة، دونما تدخل خارجى بالوسائل السلمية.

وراقع الأمر أنه من الضرورى فهم العوامل التى دعت كلتا الدولتين إلى إجراء الحوار بينهما وهى تشمل تطورات فى السياسة الدولية مع بداية السبعينات:-

أ- التقارب الصينى الأمريكى:-

مع حدوث التقارب الصينى الأمريكى على أثر زيارة الرئيس الأمريكى نيكسون للصين وجد قادة كل من كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية أن مستقبل كل من الكوريتين يمكن أن يناقش بين كل من الولايات المتحدة والصين دونما أن تشمل المناقشة ممثلين من أى من الكوريتين، ولم يكن ذلك بالأمر المقبول لديهم - ومن ثم اتجهوا إلى الحوار بينهما بشكل مستقل عن القوى الخارجية وفيما يتعلق بكوريا الجنوبية على وجه الخصوص، فإنها وجدت أنه مع التقارب الصينى الأمريكى يمكن - كنتيجة له - يمكن أن تفقد عنصر الأمن الذى وفرته لها الحماية الأمريكية، ومن ثم أسرعت بالمبادرة بالحوار مع كوريا الشمالية.

(1) Sambana Co Ming, A Hand Book of Korea (Seoul: Korean oversea Information Services) 1990, p.

ب- تفاقم النزاع الصيني السوفيتي :-

مع اشتداد النزاع الصيني السوفيتي مع بداية السبعينات وجدت كوريا الشمالية أن مساحة المناورة التي يمكن أن تقوم بها في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي والصين أصبحت ضيقة أو محدودة للاستفادة من التعامل معهما - ولذا اتجهت كوريا الشمالية إلى أن تصبح أكثر اعتماداً على ذاتها، وتقليل الاعتماد على قوة خارجية واحدة، ذلك بتوسيع علاقاتها الخارجية، وأصبح من الأولى لها أن تحسن علاقاتها مع كوريا الجنوبية بالدخول في حوار معها⁽¹⁾.

ج- سحب جزء من القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية :-

وجدت كوريا الجنوبية أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ قرار منفرد من جانبها بسحب فرقة عسكرية من قواتها من كوريا الجنوبية دونما الاستشارة مع كوريا الجنوبية، خاصة أن مثل هذا القرار يعد ذا أهمية قاطعة لمصالح كوريا الجنوبية، يعد تراجعاً للولايات المتحدة عن تعاونها مع كوريا الجنوبية منذ الحرب الكورية والذي تدعم مع قيام كوريا الجنوبية بإرسال قوات تابعة لها للمشاركة في القتال مع القوات الأمريكية في فيتنام.

وقد قدمت كوريا الشمالية اقتراحاً لكوريا الجنوبية في الحوار بينهما ينص على قيام اتحاد كونفدرالي يتضمن جمعية كونفدرالية، لجنة تنفيذية لمناقشة اتخاذ القرارات بشأن الشؤون السياسية ومشاكل الدفاع الوطني، والشؤون الخارجية، والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، لكن كوريا الجنوبية تبنت منهجاً يقوم على إرساء خطوات لبناء الثقة بين البلدين، تتدرج هذه الخطوات من صغيرة إلى كبيرة - أي أن منهج كوريا الجنوبية يقوم على وضع برنامج متدرج الخطوات.

كان للسياسة الخارجية اليابانية تجاه كوريا عامة هدفان أساسيان، ارتبطا بموقفها من عملية التوحيد بين الكوريتين. ومن ثم فإنه من الضروري تناول هذين الهدفين بالتحليل والوسائل التي رأت اليابان أنها كفيلة بتحقيق هذين الهدفين - وتأثير ذلك على موقف اليابان من عملية التوحيد وهما:

(1) Shibusawa Masohide: Japan and Asia pacific region, op. cit., p. 53.

أ- الحفاظ على حالة السلم في شبه الجزيرة الكورية بما يعنى عدم نشوب حرب بها:-

- جعل القرب الجغرافى لكوريا من اليابان القيادات فى اليابان تنظر إلى كوريا باعتبارها مرتبطة بشكل خاص بالأمن اليابانى، فأى تهديد للسلم فى كوريا يمكن أن يكون له تأثير سلبى على الأمن اليابانى، ومنذ بداية الحوار بين الكوريتين فى ١٩٧١ ركزت اليابان على أن هذا الحوار يجب أن يودى إلى إنهاء التوتر بين البلدين، وتحقيق سلام دائم بينهما، وواقع الأمر أن اليابان وجدت أن اندلاع صراع على شبه الجزيرة الكورية له تأثير على اليابان أكثر من أى صراع آخر فى القارة الآسيوية سواء اقتصر أطرافها على الكوريتين أو اشدركت فيها قوى خارج القارة الكورية، وذلك للآتى:-

أ- إن المصالح الاقتصادية التى تنامت بسرعة بين اليابان وكوريا الجنوبية - مع إطراد العلاقات بينها فى مجالات التجارة، الإستثمار، المعونة منذ تطبيع العلاقات بينهما ١٩٦٥ - يمكن أن تتدهور بفعل حالة الحرب داخل الجزيرة الكورية.^(١)

ب- قيام حالة حرب فى كوريا قد يودى إلى تعريض مصالح اليابان الأمنية للخطر، وذلك لاحتمال اشتراك اليابان فى هذه الحرب.

ج- قيام حالة حرب يعوق الاتجاه اليابانى لتندمية العلاقات بين اليابان من ناحية، وكل من الاتحاد السوفيتى والصين، والذى كان قد ظهر فى بداية السبعينات من ناحية أخرى.

ب- عدم سيطرة قوة شيوعية على شبه القارة الكورية بأكملها:-

يقصد بذلك ألا يتم توحيد كوريا تحت سيطرة قوة شيوعية سواء كان الاتحاد السوفيتى أو كوريا الشمالية أو الصين منفردين أو مجتمعين، ويتبنى ذلك الهدف كل من الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم فى اليابان، أيدته الدوائر الصناعية المالية فى اليابان ذات المصالح مع كوريا الجنوبية والتى قامت منذ تطبيع العلاقات بينهما.^(٢)

(1) Asian security, 1985, op. cit., p. 42.

(2) Bung Joan Ahn, The Role of U.S. in Korean Japanese Relations in Sung Joo Han, (Editor) Continuity and change in Korea American relations (Seoul: The Asiatic Researcher Center, Korean Univeristy) 1982, p53

وقد تأسس ذلك علي حجتين أساسيتين :-

١ - أن ذلك يمكن أن يثير مشاكل أمنية داخل اليابان مع الأقلية الكورية القاطنة بها، والتي يؤيد أغليبيتها كوريا الشمالية.

٢- أن ذلك سوف يؤدي إلى إرغام اليابان على إعادة تقدير موقفها من استخدام القوة العسكرية، وذلك لمواجهة الدولة الشيوعية.

يعارض الرؤية التي يتبناها الحزب الديمقراطي الليبرالي الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي فبالنسبة لهما فإن الدول الشيوعية لا يستطيع أن تكون لها نوايا عدوانية - تجاه الدول الأخرى. وحتى في حالة سيطرة كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية، فإنها لا تمتلك الدوايا أو القدرات التي تمكنها من تهديد اليابان - كما أن اليابان تعايشت مع الاتحاد كجار لها أكثر من عقدين من الزمان^(١).

ولتحقيق هذين الهدفين رأت اليابان اتباع الوسائل الآتية:-

أ- الاعتماد على الولايات المتحدة لتحقيق الأمن لكوريا الجنوبية بهدف مواجهة القوى الشيوعية في شبه الجزيرة الكورية ومنع توحيد كوريا تحت راية الشيوعية- حيث أن وجود تهديد أساسي لكوريا الجنوبية في منظور اليابان من جانب كوريا الشمالية يستلزم تعاون اليابان مع جهود الولايات المتحدة وفقاً لاتفاقية الأمن المعقودة بينهما في عام ١٩٥٢ والتي جددت في عامي ١٩٦٠، ١٩٧٠.

(1) Young C.Kim: Japanese Policy Towards Korea in young C.Kim (Editor) Korea And Major Power (Maryland: Reacher Institute on Korea Affairs) 1972, p23.

ب - دعم كوريا الجنوبية من الناحية الاقتصادية والتعهد بتخفيف بعض الآثار الناتجة عن مرحلة الاحتلال :-

منذ تطبيع العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية دخلت الدولتان فى علاقات واسعة اقتصادية بينها شملت التجارة والاستثمارات والمعونات^(١)

وقد وافقت اليابان فى عام ١٩٧١ على تقديم قروض لكوريا الجنوبية وذلك لإنشاء إحدى الطرق ودعمت الخطة الخمسية الثالثة لكوريا الجنوبية، ومن جانب آخر اتجهت السياسة اليابانية الى تقديم التعهدات إلى بالتخفيف من بعض المسائل الناتجة عن فترة الاحتلال اليابانى لكوريا الجنوبية- والتي يمكن تقسيمها الى مسألتين رئيسيتين

١ - مسألة أوضاع المعاملة التمييزية للكوريين فى اليابان :-

حاولت كوريا الجنوبية الحصول على تعهد من طوكيو لإنهاء المعاملة التمييزية التى يتعرض لها نحو ٦٧٠ ألف مواطن كورى يعيشون فى اليابان ويشكلون أكبر أقلية فيها لا يحق لهم التمتع بمزايا الضمان الاجتماعى كما ينص القانون أن يحملوا معهم بطاقات تسجيل الأجانب ومع بلوغهم سن السادسة عشر كان يتم اخذ بصمات أصابعهم . وقد كان لذلك المسألة تأثير سلبي على صورة اليابان لدى الرأى العام فى كوريا الجنوبية ففى أحد استطلاعات الرأى العام أظهرت النتائج أن اليابان هى ثانى دولة بعد كوريا الشمالية تحظى بالكراهية من جانب الكوريين الجنوبيين وهم مازالوا يظنوا للشعب اليابانى كشعب قاتل استعماري يفعل أى شيء يرى فيه مصلحته^(٢) أما اليابان فقد أبدت تصميمها على بذل أقصى الجهود لحل مشاكل الجالية الكورية فى اليابان - بيد أن خطوات فعلية لم تتخذ فى هذا الصدد^(٣)

(١) أنظر بالتفصيل الفصل الثالث من هذه الدراسة .

(٢) عطية عيسوي، الأهرام، ١٩٨٤/٩/٧ .

(٣) أظهرت اليابان بعض التخيرات الإيجابية في مطلع التسعينات بخصوص هذه المسألة حيث تم إلغاء نظام أخذ بصمات الأصابع .

٢ - فضلا عن ما سبق فقد طالبت رابطة كوريا الجنوبية لمنحاي القنبلة وهم الكوريون الذين كانوا موجودين في اليابان في هيروشيما وناجازاكي وتعرضوا للإضرار بفعل الانفجارات النووية الحكومة اليابانية بتقديم تعويضات عن خسائر الحرب لاعضاؤها على حين أن موقف الحكومة اليابانية اتسم بالإصرار على أنها قامت بالتزاماتها حين دفعت لحكومة كوريا الجنوبية تعويضات عن مرحلة الاحتلال^(١)

ج - تحسين بعض أوجه العلاقات مع كوريا الشمالية، ذلك دونما استشارة كوريا الجنوبية المتحالفة مع اليابان :-

شجع فتح الحوار بين الكوريتين على قيامها بتحسين بعض أوجه العلاقات بينها وبين كوريا الشمالية وقد هدفت اليابان الى أن ذلك من شأنه أن يؤدي الى تدعيم مناخ السلام بين الكوريتين، وعدم التوحيد عن طريق الحرب وهو أحد الهدفين الأساسيين لليابان تجاه كوريا، وقد زارت اليابان في عام ١٩٧٨ بعثة من جمعية الصداقة بين كوريا الشمالية واليابان، التي ضمت بعض أعضاء الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم، وناقشت بعض المشاكل المتعلقة بالصيد^(٢).

يجدر بالذكر أنه كان قد أثرت مسألة تقديم تعويضات للكوريين الشماليين والمقيمين في اليابان غير أن موقف الحكومة اليابانية ارتكز على أن تقديم التعويضات يكون للكوريين الشماليين الذين يرغبون فقط - في العودة لكوريا الشمالية ومنذ هذا الوقت وصلت المفاوضات بين كوريا الشمالية واليابان الى طريق مسدود وأجمالا فلم يتم حسم التعويضات اليابانية لكوريا الشمالية عن مرحلة الاحتلال خلال فترة الدراسة.

والخلاصة هنا أن اليابان وجدت أن مصالحها الأمنية والاقتصادية في شبه الجزيرة الكورية تتطلب منها تحقيق هدفين أساسيين ارتباطا برؤيتها للوحدة بين شطرى كوريا، هذين

(١) الأهرام، ١٩٨٥/٨/٥.

(2) Asian Security 1981, op. cit., P. 141.

الهدفين هما عدم الإخلال بالسلم فى شبه الجزيرة الكورية عدم سيطرة قوة شيوعية على شبه الجزيرة الكورية . ارتباطاً برؤية اليابان للوسائل التى تم بها تحقيق الوحدة والوضع النهائى فى شبه جزيرة كوريا بعد التوحيد من حيث الايدلوجية التى تتبناها الدولة الموحدة - فإن اليابان رأت أن الوحدة لا يجب أن تتم بما يمكن أن يؤدى لتهديد السلم فى شبه الجزيرة الكورية - والإخلال به، فضلاً عن عدم توحيد الكوريين تحت راية الشيوعية سواء كانت الصين أو الاتحاد السوفيتى أو كوريا الشمالية، تحقيقاً لما استهدفته اليابان اتجهت الى الاعتماد على التواجد العسكرى الأمريكى فى كوريا الجنوبية فضلاً عن دعم كوريا الجنوبية اقتصادياً بما يمكن معه تقويتها ومحاولة تحسين بعض أوجه العلاقات بينها وبين كوريا الشمالية بما يمكن معه تشجيع كوريا الشمالية على الحوار واللجوء للسلم فى التعامل مع كوريا الجنوبية .

وهناك ملاحظتان أساسيتان بخصوص الموقف اليابانى من قضية الوحدة الكورية :-

الملاحظة الأولى :-

إن بناء وتنفيذ منظومة من الأهداف والوسائل ترتبط بالموقف اليابانى من القضية الكورية لم يصاحبه توجه يابانى فعلى يهدف الى انتهاء المشكلات المختلفة عن مرحلة الإحتلال اليابانى لكوريا والحرب العالمية الثانية- وهى التى كانت المقوم الرئيسى للمناخ المعادى لليابان فى كوريا للجنوبية وكوريا الشمالية رغم أن التكلفة الإقتصادية لحل مثل هذه المشكلات كانت ستكون محدودة مقارنة بما سوف يؤدى له من تحسين صورة اليابان لدى هاتين الدولتين، فضلاً عن انعكاسات ذلك الإيجابية على دور اليابان فى شبه القارة الكورية .

الملاحظة الثانية : -

أن السياسة اليابانية ركزت على أن الإعتماد على الولايات المتحدة هو أساس تحقيق الأمن فى شبه القارة الكورية، لم تطور بدائل قد تعوض ولو جزئياً الفراغ الذى تحقق بفعل الانسحاب الأمريكى المتزايد من شبه القارة الكورية منذ مطلع السبعينات وحتى منتصف الثمانينات .

المبحث الخامس

الموقف الياباني
من قضية كمبوديا

تطور الصراع بين كمبوديا وفيتنام نتيجة لعاملين أساسيين : -

أ - نزاع الحدود بين كمبوديا وفيتنام : -

تم ترسيم خط الحدود بين فيتنام وكمبوديا بواسطة فرنسا خلال الحقبة الاستعمارية وذلك سنة ١٩٣٧ ولم يقبل هذا الترسيم كل من كمبوديا وفيتنام، وأثناء الحرب الفيتنامية تمركزت قوات فيتنام داخل هذا الخط، وعندما انتهت للحرب رفضت قوات فيتنام التي يبلغ عددها ٧٠ ألف جندي مغادرة المنطقة، وعندما اقترحت هانوي على حكومة بنوم بنه التفاوض حول تحديد الحدود بين البلدين وفق الخريطة التي رسمها الفرنسيون الهند الصينية رفضت حكومة بنوم بنه التفاوض^(١) وبدأت قوات بول بوت عمليات هجومية واسعة النطاق على طول خط الحدود مع فيتنام وتساعد القتال بعنف حتى ديسمبر ١٩٧٧ عندما قطعت كمبوديا علاقاتها مع فيتنام^(٢).

(ب) - تأثير النزاع السوفيتي الصيني : -

بعد أن عاد بول بوت ورئيس وزرائه من فرنسا خلال حقبة السبعينات شاركوا في تأسيس الحزب الشيوعي الكمبودي وقاموا بتنظيم الحزب على النمط الشيوعي الصيني، أما فيتنام فقد فضلت المهادنة السوفيتية، وعندما تعمق العداء السوفيتي الصيني أرغم هذا الجانبين على التحيز للطرف الموالي له (كمبوديا للصين وفيتنام للاتحاد السوفيتي) وقد أيدت كل من الصين كمبوديا في نزاعها مع فيتنام عندما كان يتم أى اشتباكات بين الدولتين، أما الاتحاد السوفيتي فقد انخرط في تقديم للمساعدة العسكرية والاقتصادية لفيتنام والتي شملت مشروعات المعونات الاقتصادية، تواجد المستشارين العسكريين السوفيت في فيتنام، وبلغت المساعدة السوفيتية لفيتنام ٢,٥ مليون دولار يوميا^(٣).

(١) نادبة محمود حمزة، الحروب الشيوعية في جنوب شرق آسيا، السياسة الدولية، العدد ٥٧، ١٩٧٩، ص ١٥٣

(2) Asian Security, 1979, p. 33.

(٣) اللواء حسن البدرى، بحرب الأسبوع الفيتنامية الكمبودية، السياسة الدولية العدد ٥٦، ١٩٧٩ ص ١٩٧.

وقد وصل الصراع الى ذروته بالغزو الفيتنامي لكمبوديا في ٢٥ ديسمبر ١٩٧٨، احتلالها ثم تأسيس المجلس الشعبى الكمبودى الثورى بقيادة هانج سامرين الموالى لفيتنام، اعتمدت فيتنام على المعونة السوفيتية بعد قطع المعونة الصينية لها بسبب تحيزها لفيتنام، عقد الاتحاد السوفيتى اتفاقيات تجارة، ومعونة، نقل جوى، مع نظام هانج سامرين فى المقابل فقد اعتمدت فصائل بول بوت المناهضة لنظام هانج سامرين الجديد على المعونة الصينية فى مجال التسليح فضلا عن ذلك فقد تكونت عدة جماعات للإطاحة بنظام هانج سامرين شملت جبهة التحرير الوطنى الشعب الخمير والتي تكونت من رجال لوندلول رئيس الوزراء الأسبق وحركة التحرير الوطنى الكمبودى واتحاد الخمير الحمر برئاسة سيهانوك.

سلوكيات السياسة الخارجية اليابانية عقب الغزو الفيتنامى لكمبوديا

قامت اليابان بمجموعة من السلوكيات المتتابعة على النطاقين الدبلوماسى والاقتصادى أبرزت وضع اليابان كدولة ذات مصالح رئيسية فى منطقة جنوب شرق آسيا ووضع علاقاتها المتميز مع دول الآسيان والذى انعكس على رفضها لتأييد نظام هانج سامرين الموالى لفيتنام.

حيث قامت اليابان بعد الغزو الفيتنامى لكمبوديا بوقف معوناتها لفيتنام كما أنه عندما حاول نظام هانج سامرين تمثيل كمبوديا فى الأمم المتحدة وذلك فى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٠ عندما حاولت ١٣ منها فيتنام الحصول على تقرير يتضمن الاعتراف الدولى بنظام هانج سامرين^(١).

اشتركت اليابان مع دول الآسيان فى بذل جهود دبلوماسية لمنع تمثيل نظام هانج سامرين وبعد أن تم عرض الاقتراح للتصويت لم يحصل على الأغلبية، حيث لم يؤيده سوى ٣٥ دولة، ورفضته ٧٤ دولة، وغابت ٣٢ دولة عن التصويت، خلال جولة لوزير خارجية اليابان شملت كل من الهند وباكستان وبورما وتايلاند تعهد فيها بوقوف اليابان بجانب دول الآسيان لاستمرار موقع الكمبودى الديمقراطية فى تمثيل كمبوديا فى الأمم المتحدة.

(1) Asian Security, 1980, p. 79.

ومع تفاقم الصراع تعرضت اليابان لنوعين من الضغط .. ضغط من جانب دول الآسيان طالبتها بالتدخل لإيجاد تسوية سلمية للأزمة والمشاركة في حل مشكلة اللاجئين، فضلا عن مطالبة الولايات المتحدة لليابان ببذل جهود كل الأزمة، أما اليابان فقد وجدت أن مصالحها تتعرض للخطر في حالة استمرار تنهزم الموقف، لذا فقد تدخلت لإيجاد تسوية سلمية لمشكلة كمبوديا.

أ - ضغط دول الآسيان على اليابان :-

مع تطور الصراع بزيادة كثافة القتال انتشرت قوات بول بوت قرب الحدود التايلاندية الفيتنامية، وشن حملات متمردين من الأراضي التايلاندية والغارات الفيتنامية داخل أراضي تايلاند لمطاردة قوات بول بوت أصبحت دول الآسيان تعاني من مشكلتين أساسيتين:

١ - نزوح اللاجئين من فيتنام وكمبوديا إليها وبخاصة تايلاند التي عانت منذ سقوط بول بوت من وصول ٣٠ ألف كمبودي إليها تابعين للخمير الحمر والأهالي - على الرغم من أن تايلاند فتحت حدودها منذ البداية أمام الكمبوديين القاصمين، إلا أنها غيرت من موقفها بفعل ما يمثله هؤلاء من عبء اجتماعي وسياسي، أخوف من مطاردة القوات العسكرية الفيتنامية لقوات بول بوت عبر الحدود الفيتنامية^(١).

٢ - وجود تشكيلات عسكرية فيتنامية كبيرة قرب الحدود التايلاندية نتيجة لما سبق فضلا عن غارات فيتنام داخل تايلاند - وضعت تايلاند قواتها على أهبة الإستعداد في ٢٧ أبريل ١٩٧٩ وأمرت قواتها بمنع أي غارات فيتنامية داخل تايلاند، نتيجة لما سبق بدأت دول الآسيان في حث اليابان على لعب دور في الأزمة الكمبودية كلها وذلك بما يمنع استمرار التوتر الشديد بينها وبين دول الهند الصينية بما يؤدي لتدخل الاتحاد السوفيتي، الصين بشكل كامل في جنوب شرق آسيا بما يؤدي لجعل الموقف أسوأ.

(١) يوسف ميخائيل يوسف، كمبوديا وخريطة للصراعات الآسيوية، للسياسة الدولية، المجلد ٥٩، ١٩٨٠، ص ١٢٧.

أما اليابان فقد وجدت أن مصالحها تقتضى التدخل لى يحل السلام والإستقرار فى منطقة جنوب شرق آسيا ككل بين دول الآسيان، الهند الصينية، تشمل تلك المصالح الإقتصادية حيث تعد دول الآسيان مصدراً للمواد الخام، تصريف السلع اليابانية المصنعة - أو الاستثمارات أو المعونات⁽¹⁾ ومن خلال هذه المنطقة يتم نقل العديد من المواد الخام والطاقة، حيث تضم طرق تجارية رئيسية، تربط اليابان بمناطق إمدادها بالطاقة فى الشرق الأوسط، مناطق إمدادها بالحديد فى استراليا، الغربية.

ب - فيما يتعلق بالضغط الأمريكى :-

فقد أدى تغير موقع الولايات المتحدة فى جنوب شرق آسيا، انسحابها العسكرى من هذه المنطقة إلى دفع اليابان أن تتجه لممارسة دور فى تدعيم التفاهم المتبادل بين دول الهند، الصينية دول الآسيان، وتعويض الفراغ الذى تركه اتجاه الولايات المتحدة للإنسحاب من هذه المنطقة.

أصبح موقف اليابان الأساسى هو أن المشكلة الكمبودية يجب أن يتم تسويتها مبكراً بقدر الإمكان، يجب أن يحل التعارض السلمى بين دول الآسيان، الهند الصينية لى يعم السلام، الإستقرار فى منطقة جنوب شرق آسيا، لذا فإن اليابان وجهت سياستها للبحث عن تسوية سياسية شاملة على أسس إنسحاب كافة القوات الأجنبية من فيتنام، قدمت مبادرتين دبلوماسيتين لحل المشكلة⁽²⁾.

وهما مشروع النقاط الأربع، مشروع النقاط الثلاث ويمكن تقسيم الدور اليابانى فى القضية الكمبودية الى عنصرين أساسيين وذلك طبقاً للأداة المستخدمة (دبلوماسية/ اقتصادية)

أ - المبادرات الدبلوماسية

بدأت اليابان تدريجياً بزيادة اتصالاتها مع هانوى فى عام ١٩٨٣ وفى عام ١٩٨٣ ديسمبر قام مدير مكتب الشؤون الآسيوية بوزارة الخارجية اليابانية بزيارة فيتنام، أعقب ذلك حواراً

(1) Diplomatic Blue Book, 1984: Tokyo: (Ministry of Foreign Affairs) 1984, p63.

(2) Asian Security, 1984, p. 78.

بين نائب وزير الشؤون الخارجية في فيتنام، مسئولين كباراً في وزارة الخارجية اليابانية منهم وزير الخارجية شنتارو أبى في يونيو سنة ١٩٨٤ عقدت مباحثات بين وزير الخارجية الياباني، الفيتنامي، تم الاتفاق على توسيع المبادلات بين البلدين، عرضت اليابان على فيتنام مساعدات طبية تقدر قيمتها بـ ٢٨ مليون دولار مجاناً، ثم قدمت اليابان اقتراح الثلاث نقاط في مليون ١٩٨٤ - لفيتنام وتضمن ذلك الاقتراح :-

أ - تقوم اليابان بتمويل تكاليف منطقة آمنة، إعطاء معونات إنسانية لكمبوديا.

ب - تقديم التجهيزات اللازمة للانتخابات بعد انسحاب القوات الفيتنامية.

ج - تقديم المساعدة التكنولوجية، الإقتصادية لإعادة بناء الهند الصينية، أعلنت اليابان عن نيها لاستئناف المعونة الإقتصادية لفيتنام لو انسحبت من كمبوديا، لكنها لن تفعل ذلك في الوقت الحاضر مادامت القوات الفيتنامية لازالت تحتل كمبوديا.

ويلاحظ ما سبق أن اليابان قامت بتقديم مساعدات لفيتنام، ثم قدمت عروض بتقديم التمويل الإقتصادى لمتطلبات التسوية السلمية للأزمة الكمبودية سعت الى تشجيع فيتنام على الوصول الى تسوية سلمية، عرض اليابان لها استئناف معوناتها الإقتصادية والتي أصبحت ذات أهمية للإقتصاد الفيتنامي وذلك بعد تنازل المعونة المقدمة لها من الاتحاد السوفيتي - والتدهور في اقتصاد فيتنام الى الحد الذى يمكن أن يجعلها تعتمد على التمويل والمعونات من اليابان.

ثم قدمت اليابان مشروع النقاط الأربع في مؤتمر وزراء خارجية دول الآسيان يتضمن أسس لتسوية شاملة لمشكلة كمبوديا وتشمل :-

أ - انسحاب كافة القوات الأجنبية من فيتنام.

ب - حق تقرير المصير لشعب كمبوديا.

ج - تأييد الإئتلاف الكمبودي الديمقراطي.

د - استمرار الحوار مع فيتنام وذلك لتشجيعها على اتخاذ موقف أكثر مرونة تجاه هذه المشكلة.

وفى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فى يوليو ١٩٨٥ تبنت اليابان مع دول الآسيان مشروع قرار ينادى بتسوية شاملة للمشكلة الكمبودية وعرضت اليابان المشاركة فى أنشطة صنع السلام وذلك كما يتطلبها إتفاق دولى .

هناك ملاحظتان أساسيتان على مبادرات السلام التى قدمتها اليابان:-

أ - إن عرضها بالمشاركة فى تسوية شاملة لقضية كمبوديا قد اتسم بغلبة المكون الإقتصادى عليه حيث ركز على تقديم المعونات الإقتصادية والتمويل الإقتصادى اللازم لعملية التسوية على حين لم تعرض اليابان المساهمة بقوات حفظ سلام يابانية فى عملية التسوية.

ب - أن مضمون المبادرات الدبلوماسية لليابان يكشف عن التوازن بين وضعها كدولة مؤيدة للكمبوديين الديمقراطيين ومتحالفة مع دول الآسيان من ناحية ووضعها كوسيط يسعى الى تشجيع فيتنام على الدخول فى حوار مع كمبوديا وقبولها للحل السلمى وذلك بالتعهد بتقديم المساعدة لها فى حالة الإنسحاب . وهو ما يعطى مصداقية لمبادرات اليابان الدبلوماسية ووضعها كوسيط لحل المشكلة.

٢ - المعونات اليابانية للاجئين :

نظرت اليابان لمعوناتها للاجئين فى كمبوديا باعتبارها وسيلة لدعم اللاجئين الكمبوديين فى مواجهة الهيمنة الفيتنامية، وقد قدمت اليابان للاجئين معونات بلغت ٢٠ مليون دولار علم ١٩٨٣ ثم ٤٤ مليون دولار لعام ١٩٨٤^(١)، مثلت هذه المعونة ٤٠٪ من قيمة إجمالى المعونة الدولية للاجئين الكمبوديين فى هذا العام، كما قامت اليابان فى عام ١٩٨٥م بزيادة مساعداتها المالية للمفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، على الرغم أن اليابان كانت قد قامت بتخفيض مدة تأشيرات الدخول التى تمنحها للاجئين الكمبوديين فى عام ١٩٧٧ من عام الى ستة أشهر لـ ٩٠٠ طالب من كمبوديا، لاوس، فيتنام - لم يتم اعطائهم صفة اللاجئين، لكن هذه الاجراءات تم تغييرها وتم السماح لهم بإقامة دائمة وتزايد عدد اللاجئين الذين سمح لهم بالإقامة كلاجئين فى اليابان من ١٠٠٠ عام ١٩٨٠ الى ٣٠٠٠ عام ١٩٨١ ثم الى ٥٠٠٠ عام ١٩٨٣ .

(١) الامر ١٩٨٤/٥/٣١

فى عام ١٩٨٥ تم زيادتهم الى ١٠ آلاف بناء على قرار من مجلس الوزراء اليابانى، يرجع ذلك الى أن دول شرق، جنوب شرق آسيا والتي كانت قد قبلت إعدادا كبيرة من اللاجئين أصبحت أقل استعداداً لقبولهم بعد تواجدهم بأعداد كبيرة فى معسكرات داخل هذه الدول^(١).

ويلاحظ على الموقف اليابانى من قضية كمبوديا ملاحظة أساسية. وهى أن ذلك الموقف اليابانى فى عناصره قد اتفق مع توجهات الرأى العام اليابانية المهتمة بقضية كمبوديا - والتي اتسمت بالدعوة للتدخل باستخدام الوسائل الاقتصادية، الدبلوماسية دونما التدخل العسكرى. وذلك كما عبرت عن تلك التوجهات القطاعات المشاركة فى منظمة قارب السلام اليابانى - والتي ضمت مواطنين يابانيين من مهن صحفيين وأطباء وأساتذة جامعات ومهن أخرى - حثت على استخدام الوسائل الاقتصادية فى حماية اللاجئين ومساعدتهم مع عدم اللجوء للتدخل العسكرى الذى كان سمة رئيسية للتوسع الاستعمارى اليابانى.

تقييم الموقف اليابانى من قضية كمبوديا

يتميز الموقف اليابانى من قضية كمبوديا عن مواقفها من قضايا شرق آسيا الأخرى السياسية بالتوسع فى استخدام أدواتها الاقتصادية ثم الدبلوماسية لممارسة دور فى هذه القضية وذلك مقارنة بالقضايا الأخرى، حيث قدمت اليابان المعونات لدعم اللاجئين الكمبوديين، مساعدة دول الآسيان التى تستوعبهم وبلغ قيمتها إجمالى ٤٠ ٪ من قيمة المعونات المقدمة للاجئين من دول العالم فضلا عن تقديم مبادرات دبلوماسية لحل المشكلة - ويعكس الإهتمام اليابانى بممارسة دور فى هذه القضية إدراك اليابان أهمية التدخل منماداً لمصالحها الاقتصادية، الاستراتيجية فى منطقة جنوب شرق آسيا وذلك فى ظل تطورات أساسية منها الفراغ الذى تركه إنسحاب الولايات المتحدة من المنطقة غير أن التحرك اليابانى ظل مقيداً بالحدود التى فرضتها إلتجاهات الرأى العام والقوى السياسية المؤثرة على السياسة الخارجية اليابانية المتمسكة بعدم التدخل عسكرياً فى القضية والإكتفاء بالدعم للاجئين الكمبوديين.

(1) Asian Security 1985, op cit 141.

الفصل الثالث

**الآدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية اليابانية
وخصائص التعامل اليابانى مع الدول الآسيوية**

تتناول الدراسة فى هذا الفصل الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية فى شرق آسيا وذلك فى ثلاثة مباحث هى التجارة والاستثمار والمعونات.

ونرجع أهمية تناول الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية لليابان فى شرق آسيا إلى اعتبارين أساسيين:-

أ- أن الجوانب الاقتصادية من السياسة الخارجية لليابان تجاه شرق آسيا - ويقصد بها الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية - كانت هى أكثر الأدوات التى إستخدمتها اليابان من بين أدوات السياسة الخارجية فى تعاملاتها مع دول شرق آسيا.

ب- أن تلك الأدوات لم تستخدمها اليابان بغرض تحقيق أهداف اقتصادية فقط ولكنها استهدفت أيضا تحقيق أهداف سياسية واستراتيجية وذلك بشكل أساسى فى إطار التحرك اليابانى للتوسع فى ممارسة دور أسوى خلال عقدى السبعينات والثمانينات ويتضح التطبيق العملى لذلك بوجه خاص فى سياسة المعونات اليابانية تجاه دول شرق آسيا.

وقد قسم الباحث كل مبحث إلى مطلبين للمطلب الأول يتناول الفترة من ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧٠، والثانى يتناول الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٥، وذلك باعتبار أن المرحلة الثانية هى التى أصبحت فيها اليابان هى المتعامل الأول مع دول المنطقة فى مجالات التجارة والاستثمار والمعونات، حيث حلت محل الولايات المتحدة كصاحبة النفوذ الاقتصادى فى تلك المنطقة، وذلك بخلاف الفترة الأولى التى كانت فيها اليابان واحدة من أهم المتعاملين مع دول المنطقة. ويهدف ذلك إلى اختبار سلوك اليابان خلال فترة تعتبر فيها القطب الاقتصادى بين دول المنطقة. وذلك لبحث ما إذا كانت اليابان قد أصبح لها دور سياسى مصاحب للنفوذ الاقتصادى لها ومدى التناسب بين الدور السياسى لليابان وبين نفوذها الاقتصادى فى تلك المنطقة.

المبحث الأول
التجارة اليابانية
مع دول شرق آسيا

مقدمة :-

تأسست أهمية التجارة اليابانية مع منطقة شرق آسيا على توافر العديد من المواد الخام اللازمة للصناعة اليابانية، فضلاً عن الأسواق اللازمة لتصريف المنتجات اليابانية بدول المنطقة... غير أن توزيع تجارة اليابان مع دول شرق آسيا في الفترة الأولى تحدد أساساً بالسياسة الأمريكية التي دفعت اليابان إلى مقاطعة الصين الشعبية تجارياً في حين دعمت تجارة اليابان مع دول جنوب شرق آسيا غير الشيوعية، بإعتبار أن التجارة اليابانية مع تلك المنطقة هي أحد الأدوات الاقتصادية لمواجهة الشيوعية فيها. وفي مطلع السبعينات أصبحت اليابان هي التاجر الأول مع دول منطقة شرق آسيا إجمالاً، والملاحظ أن اليابان استمرت خلال السبعينات والثمانينات من فترة الدراسة - وهي الفترة التي أصبحت فيها أكبر المتعاملين تجارياً مع دول شرق آسيا - في الإلتزام بحظر التجارة في السلع الإستراتيجية مع الدول الشيوعية، ودخلت في نطاق ذلك الدول الشيوعية بمنطقة شرق آسيا. أي أنها استمرت في الإلتزام بوضعها في نطاق التحالف الغربي عموماً ووضعها كحليف للولايات المتحدة بشكل خاص.

ويمكن القول أن القاسم المشترك الأعظم في علاقات اليابان التجارية بدول شرق آسيا هو العجز التجاري لصالح اليابان في مواجهة هذه الدول وقد أدى إلى ذلك بشكل أساسي اعتبارات ناتجة عن طبيعة اقتصادات تلك الدول وإن كان الملاحظ أن المقترحات التي قدمتها اليابان لحل إشكالية العجز التجاري لم تمنع بشكل جوهري من تفاقم تلك الإشكالية.

المطلب الأول

المرحلة الأولى وتمتد من عام ١٩٥٠ حتى ١٩٧٠

أهمية التجارة الخارجية للتنمية الاقتصادية في اليابان:-

تأسست أهمية التجارة الخارجية للتنمية الاقتصادية في اليابان على عوامل أساسية أهمها: (أ) الحاجة إلى المواد الخام.

إعتمد نمو الإقتصاد اليابانى بمعدل عال خلال هذه الفترة على القطاع الصناعى وبشكل أساسى فى الصناعات الكيماوية والصناعات الثقيلة^(١)، وبلغت قيمة الإستثمار فى الآلات فى عام ١٩٦٥ ١٥,٧ بليون دولار زادت إلى ٤٢,٩ بليون دولار بنهاية الستينات ولم يكن من الممكن الإعتماد على المواد الخام المتواجدة باليابان نظراً لفقير اليابان فى المواد الخام اللازمة لتلك الصناعات، وقد أدرك رجال الأعمال أن نقص المواد الأولية يشكل عائقاً لنجاح التصنيع الثقيل.. ولذلك فقد أصبح واضحاً أن تجارة اليابان الخارجية تقدم دعماً أساسياً للنمو الإقتصادى وإمداد الأسواق بالانتاج الصناعى، وعلى الرغم من التقدم فى التكنولوجيا التى زادت من الكفاءة المتزايدة التى حولت بها الصناعة المعادن إلى المنتجات النهائية، فإن طبيعة النمو الإقتصادى اليابانى إستلزم كميات أكبر بكثير من المعادن كل عام عن العام الذى يسبقه.

(ب) المنافسة بين الشركات اليابانية فى الإقتصاد اليابانى

أدى الوضع التنافسى داخل الإقتصاد اليابانى إلى خلق منغوط ملموسة للتوسع فى التصدير، فقد كان هناك عدد محدود من الشركات اليابانية لها السيطرة على معظم الصناعات اليابانية - وكانت هناك منافسة شديدة فيما بينها وأصبحت هناك حاجة لهذه الشركات للتوسع فى التصدير للأسواق الدولية لتصدير منتجاتها. وقد شجعت الحكومة عملية التصدير وذلك بتأسيس مجلس التصدير بهدف تخطيط وزيادة الصادرات، وقامت الدولة فى اليابان بدعم الصادرات عن طريق التمويل قصير الأمد، والتمويل طويل الأمد.^(٢)

(1) Herman Kahn and Thomas Pepper: The Japanese Challenge (New York: Thomas Crowell, Publishers) 1979, p. 208.

(2) Fujiwara Sadao: Foreign Trade Investment and Industrial in Postwar Japan, in T Morris Suzuki and Ts eyama, (Editors) Japanese Capitalism since 1945 (New York: M.e. Sharp inc) 1989, p320.

توزيع التجارة اليابانية مع دول شرق آسيا خلال هذه الفترة التجارة مع الصين الشعبية

اتسمت العلاقة بين تجارة اليابان مع الصين الشعبية والبيئة السياسية لعلاقات الدولتين بالحماسية الشديدة من جانب حجم التجارة بين البلدين للتطورات فى البيئة السياسية لعلاقات الدولتين وبشكل أساسى فيما يتعلق بقضية وحدة الصين وموقف اليابان منها . حيث تغير حجم التجارة صعوداً وهبوطاً وفقاً لمحدد أساسى وهو اتجاه سياسى البلدين بشأن قضية وحدة الصين .

واللتزمت اليابان فى تجارتها مع الصين بقرار الحظر على تصدير السلع الإستراتيجية للصين ولم يتعدى اجمالى حجم تجارتها مع الصين ٠,٤ ٪ من اجمالى تجارتها الخارجية.^(١)

ولكن على الرغم من ذلك فإن قطاعات عديدة من رجال الأعمال اليابانيين كانوا مدفوعين بالامكانيات الهائلة للأسواق الصينية الواسعة، وشمى ذلك مع تقديم الصين حوافز اقتصادية لليابان لتصدير سلع رخيصة الثمن وعالية الجودة من المصنوعات اليابانية.. وذلك فى إطار الدبلوماسية الشعبية التى تبنتها الصين مع اليابان وقد أدى ذلك لارتفاع نسبة التجارة مع الصين إلى ١,٨ ٪ من اجمالى التجارة اليابانية، إلا أن معدل التجارة اليابانية مع الصين بدأ فى التدهور عام ١٩٥٩ . وذلك بعد الغاء الصين لكل الطلبات اليابانية فى الإتفاق الإقتصادى الذى كان موقعا عليه حديثا بين الدولتين، ذلك نتيجة لرفض حكومة اليابان فى عهد كيشى الإعراف بالصين الشعبية وهذا مايتضح فى المبحث الأول من الفصل الثانى من هذه الدراسة وقد أدى ماسبق لتدهور العلاقات التجارية بين البلدين وادى كذلك لإنقاص قيمة التجارة بين الدولتين بحيث لم تتعدى عام ١٩٥٩ ٠,٣ من اجمالى التجارة اليابانية، وعام ١٩٦٠ ٠,٣ من اجمالى التجارة اليابانية، وعام ١٩٦١ ٠,٥ و عام ١٩٦٢ .. ولكن بعد توقيع اتفاق التجارة بين الدولتين فى عام ١٩٦٢ تزايد اجمالى قيمة التجارة بين الدولتين بدرجة محسوسة، بحيث زاد ٣

(1) Donald C. Hellman, Japan and East Asia, op. cit., p. 115.

أضعاف عام ١٩٦٣ عن عام ١٩٦٢ من ٤٨,٥ مليون دولار إلى ١٣٧,٥ مليون دولار ثم تبع ذلك الزيادة المطردة لقيمة التجارة ونسبة التجارة بين اليابان والصين من إجمالي التجارة اليابانية خلال الأعوام ١٩٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٦....

ولكن هذه التجارة عادت للانخفاض عام ١٩٦٧ بعد قيام الثورة الثقافية في الصين، حيث انخفضت نسبة التجارة مع الصين إلى إجمالي التجارة اليابانية من ٣,٢ ٪ إلى ٢,٥ ٪ ثم ٢,١ ٪ ثم عادت للارتفاع بمعدل ٣ ٪ فقط خلال عام ١٩٦٩ .

جدول رقم (١٠)
تطور التجارة بين اليابان والصين في الفترة من ١٩٥٨-١٩٧٠ (بالمليون دولار)

| المعام | الصادرات | الواردات | الاجمالي | النسبة من الصادرات اليابانية | النسبة من الواردات اليابانية | الاجمالي |
|--------|----------|----------|----------|------------------------------|------------------------------|----------|
| ١٩٥٨ | ٥٠.٨ | ٥٤.٤ | ١٠٥.٢ | ١,٨ | ١,٨ | ١,٨ |
| ١٩٥٩ | ٣,٧ | ١٨,٩ | ٢٢,٦ | ٩,١ | ٠,٥ | ٠,٣ |
| ١٩٦٠ | ٢,٧ | ٢٠,٧ | ٢٣,٤ | - | ٠,٥ | ٠,٣ |
| ١٩٦١ | ١٦,٧ | ٣٠,٩ | ٤٧,٦ | ٠,٤ | ٠,٥ | ٠,٥ |
| ١٩٦٢ | ٣٨.٥ | ٤٦.٠ | ٨٤.٥ | ٠,٨ | ٠,٨ | ٠,٨ |
| ١٩٦٣ | ٦٢,٤ | ٧٤,٦ | ١٣٧,٠ | ١,١ | ١,١ | ١,١ |
| ١٩٦٤ | ١٠٢,٧ | ١٥٧,٨ | ٢٦٠,٥ | ٢,٣ | ٢/٢ | ٢,١ |
| ١٩٦٥ | ٢٥٤,٣ | ٢٢٤,٧ | ٤٧٩,٠ | ٢,٩ | ٢,٩ | ٢,٩ |
| ١٩٦٦ | ٣١٥,٢ | ٢٠٦,٢ | ٥٢١,٤ | ٣,٢ | ٣,٢ | ٣,٢ |
| ١٩٦٧ | ٢٨٨,٣ | ٣٦٩,٥ | ٦٥٧,٨ | ٢,٨ | ٢,٢ | ٢,٥ |
| ١٩٦٨ | ٣٣٥.٥ | ٣٢٤,٢ | ٦٥٩,٨ | ٢,٥ | ١,٧ | ٢,١ |
| ١٩٦٩ | ٣٩٠ | ٣٣٤.٥ | ٦٢٥,٣ | ٢,٤ | ١,٦ | ٢,٥ |
| ١٩٧٠ | ٥٦٨.٩ | ٢٥٣,٨ | ٨٢٢,٧ | ٢,٩ | ١,٣ | ٢,٢ |

Source: Donald C Hellman, Japan and East Asia (London: Breager Press) 1971, p. 58.

التجارة مع دول جنوب شرق آسيا:

استفادت تجارة منطقة جنوب شرق آسيا مع اليابان من عاملين أساسيين أولهما تمتع منطقة شرق آسيا بوجود بعض المواد الخام التي تحتاجها اليابان وثانيهما وضع تجارة اليابان مع دول جنوب شرق آسيا على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية.

(أ) تمتعت منطقة جنوب شرق آسيا بوجود بعض المواد الخام التي أحتاجها اليابان لتنمية اقتصادها ومن أهمها للخشب، حيث إن اليابان تحتاج إلى الخشب أكثر من أى دولة أخرى على سطح الأرض وذلك لاستهلاكها كميات كبيرة من الورق فضلاً عن أن العديد من المنازل اليابانية مصنوعة من الخشب. وقد زادت أهمية الخشب المستورد من جنوب شرق آسيا بسبب فرض الولايات المتحدة وكندا سياسات نقدية على صادرات الورق والخشب هو ثانى أهم الواردات اليابانية بشكل عام بعد البترول خلال هذه الفترة.⁽¹⁾

وبشكل عام فقد زادت مشاركة اليابان فى صادرات دول جنوب شرق آسيا من ٨,٣٪ فى عام ١٩٥٥ إلى ١٤,٦٪ فى عام ١٩٦٣م. زادت الصادرات اليابانية لدول المنطقة بمعدل سنوى ١٨٪ بينما زادت وارداتها من هذه المنطقة بمعدل ١٠,٤٪ فقط.

(ب) وقد جاء المحفز الأساسى لزيادة التجارة اليابانية مع دول منطقة جنوب شرق آسيا غير الشيوعية كنتيجة للسياسة التي تبنتها الولايات المتحدة لدعم تجارة اليابان مع دول جنوب شرق آسيا، حيث وجدت الولايات المتحدة فى دور اليابان الاقتصادى دعامة لها ضد الشيوعية فى شرق آسيا. وخلال الفترة من ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٤ اتجهت الولايات المتحدة لدفع التجارة بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا، وفى أبريل ١٩٥٠ تبنت وزارة الخارجية الأمريكية مؤتمر طوكيو الاقتصادى - التجارى الذى أستخدم دفع التجارة بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا- وفى عام ١٩٥١ تم تشكيل لجنة بوزارة الخارجية الأمريكية لتتسيق تجارة المواد الخام من جنوب شرق آسيا مقابل المنتجات اليابانية لها، كما استخدمت الولايات

(1) Jon, Holliday, Japanese Imperialism Today, op. cit., p. 56.

المتحدة برنامج معونة الدفاع المتبادل لتحريك التجارة بين اليابان وجنوب شرق آسيا بتقديم المعونة لها^(١).

الفلبين :

حافظت الولايات المتحدة على مكانتها كصاحبة أكبر نصيب من الصادرات الفلبينية خلال العلم ١٩٧٠ قبل اليابان. حيث بلغت واردات الولايات المتحدة من الفلبين ٣٢٧ مقابل ٢٩٨ واردات اليابان من الفلبين ولكن اليابان أصبحت خلال هذا العام (١٩٧٠) المورد الأول للفلبين حيث بلغ حجم صادراتها للفلبين ٢٤٨ مليون دولار عام ١٩٦٨ مقابل ٢٦٦ مليون دولار عام ١٩٦٩ وكانت الصادرات اليابانية الأساسية هي الآلات والمعدات والسلع المصنعة. وقد حدث تحول في واردات الفلبين من الولايات المتحدة إلى اليابان بسبب فرض الفلبين تدريجياً تعريفات جمركية على السلع الأمريكية^(٢).

سنغافورة

وصلت تجارة سنغافورة مع اليابان إلى ٤٠٠ مليون دولار وقد أرسلت اليابان بعثات تجارية بشكل منتظم إلى سنغافورة لدعم تجارتها معه رأس إحداهما رئيس بورصة طوكيو للنقد الأجنبي.

التجارة مع أندونيسيا :

اشترت اليابان عام ١٩٦٨ ما قيمته ١٧٢ مليون دولار من المواد الأولية وهو يمثل أكثر من ربع أجمالي الصادرات الأندونيسية وثلاث الصادرات الأندونيسية إلى منطقة شرق آسيا والتي بلغت ٣٥٨ مليون دولار. أما السلع اليابانية المصدرة لأندونيسيا فهي تقدر بنصف إجمالي الواردات الأندونيسية وثلاثين وارداتها الآسيوية وتشترى اليابان معظم البترول

(1) William Nester: Japan's growing power over East Asia and the World, op. cit., p.44.

(2) Irwin Isenberg, Japan as Asian Power, op. cit., p133.

الأندونيسى كما تشتري خمسة ملايين متر من الخشب. والصادرات اليابانية لأندونيسيا بلغت ١٥٩ مليون دولار عام ١٩٦٨ مقابل ٢٢٦ مليون دولار فى عام ١٩٦٩ أما الواردات اليابانية من أندونيسيا فقد وصلت اجمالاً عام ١٩٧٠ إلى ٢٥٩,٦ مليون دولار وهو ثلثى صادرات اندونيسيا. (١)

التجارة مع فيتنام الجنوبية:

أدى أقتصاد الحرب فى فيتنام الجنوبية إلى جعل اليابان تحقق مكاسب من التصدير. وقد كان تدفق السلع اليابانية إلى فيتنام للجنوبية كبيراً لدرجة أن قيمته قدرت بـ ٣٠٪ من اجمالى عجز ميزان المدفوعات فى فيتنام الجنوبية خلال السنوات الأخيرة من هذه المرحلة وتمثلت الصادرات اليابانية لفيتنام فى الصنوعات والآلات والالكترونيات.

وبالنسبة لفيتنام انجنوبية اتسمت الصادرات اليابانية بخصيصة رئيسية وهى رخص سعرها وسرعة نقلها لفيتنام.

التجارة مع تايلاند

جدول رقم (١١)

التجارة بين اليابان وتايلاند فى عامى ١٩٦٩-١٩٧٠ (بالمليون دولار)

| العام | قيمة التجارة | صادرات اليابان | واردات اليابان |
|-------|--------------|----------------|----------------|
| ١٩٦٩ | ٤٤٣,٢ | ١٦٧,٤ | |
| ١٩٧٠ | ٤٤٩,٩ | ١٨٩,٦ | |

Source: Irwin Isenberg, Japan as Asian power (New York: The Wilson company) 1977, p. 150.

(1) Irwin Isenberg, Japan as Asia power, Ibid., p. 149.

يلاحظ وجود عجز لتجارة اليابان مع تايلاند لصالح اليابان خلال عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ . وقد كان من نتيجة هذا العجز ظهور احتجاج من جانب أحزاب المعارضة السياسية وبعض الكتاب والدوائر المالية على طريقة الحكومة لحل هذه المشكلة لكن كان الإجراء الوحيد الذي أتخذته الحكومة هو زيادة الضرائب والرسوم الجمركية خلال عام ١٩٧٠ وقشلت الحكومة ووزير الشؤون الاقتصادية في الحصول على موافقة اليابان على وضع خطة تجارية بين البلدين لتخفيض العجز في ميزان التجارة بين البلدين عاماً بعد عام وفي ١٩٧٠ قام بعض طلاب الجامعة بتأسيس نادى المراهضين لليابان بتأييد عدد من الأساتذة وفضلاً عن ذلك تم تأسيس أندية للشباب بهدف التمرد على الغاى اليابانى "Nippon invader" لكن القوات الرسمية اللازمة لتوسيع النشاط الاقتصادى الخارجى لم تظهر أى علامات اعتراض على التوسع الاقتصادى اليابانى فى العلاقات التجارية .

وقد كانت المعدات والآلات هى أهم عناصر الصادرات اليابانية لتايلاند تبعثها المنتجات المعدنية وبالأخص الصلب .

التجارة مع كوريا الجنوبية :

اتصمت العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية خلال هذه الفترة بتبادل التأثير والتأثر بين الإعتبارات والعناصر الأساسية للسياسة والاقتصاد فى هذه العلاقات - حيث أن جماعات رجال الأعمال اليابانية إنطلاقاً من مصالحها الاقتصادية المتنامية مع كوريا الجنوبية قامت بالدور الرئيسى فى صياغة الإتفاق الاقتصادى الذى كان جزءاً من اتفاق تطبيع العلاقات وقد أدى توقيع إتفاق تطبيع العلاقات بين البلدين عام ١٩٦٥ إلى توسع الدور اليابانى بشكل سريع فى كوريا الجنوبية فى المجالات الاقتصادية والتجارية: وحتى نهاية هذه المرحلة كانت اليابان هى ثانى شريك تجارى مع كوريا بعد الولايات المتحدة . وتعتمد الصناعات فى كوريا الجنوبية على استيراد الآلات فى اليابان، بدلاً من الولايات المتحدة وذلك بسبب الشروط الأسهل للإلتزام التجارى فى اليابان علاوة على التكلفة الأكثر إنخفاضاً للواردات من اليابان عنها فى الولايات المتحدة الأمريكية .

المطلب الثانى

المرحلة الثانية من ١٩٧١ - ١٩٨٥

التجارة اليابانية مع الصين الشعبية:

تكاملت مجموعة من الإعتبارات والعوامل فى احدث التأثير الإيجابى على تجارة اليابان مع الصين الشعبية حتى أصبحت اليابان هى الشريك التجارى الأول للصين الشعبية - والملاحظ بشكل أساسى هو العلاقة الإيجابية بين تغير مناخ العلاقة بين البلدين بالإعتراف اليابانى بالصين الشعبية وتطبيع العلاقات بينها من ناحية والتوسع فى التجارة بينهما من ناحية أخرى.

كان توقيع اتفاق التجارة الطويل الأجل بين اليابان والصين بالنوازى مع معاهدة السلام والصداقة التى وقعت عام ١٩٧٨ بمثابة دعامة لتحقيق مستويات عالية من التبادل التجارى بين البلدين وإطار مؤسسى يقدم تفضيلات للتجارة بين اليابان والصين حيث نص على تمتع كل من البلدين بحق الدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق بالضريبة على الواردات^(١) وقد ساعد التغير فى السياسة الاقتصادية للصين، فضلاً عن قربها الجغرافى من اليابان مساعد ذلك اليابان على تحسين علاقاتها الاقتصادية بالصين.

وقد أصبحت اليابان الشريك الاقتصادى الأول للصين حيث تمدتها بالمنتجات المعدنية والآلات والمعدات عالية التكنولوجيا. فى حين تستورد اليابان من الصين المنسوجات والمنتجات الزراعية^(٢).

وبشكل عام فإن الاشكالية الرئيسية التى واجهت العلاقات التجارية بين اليابان والصين قد تمثلت فى تزايد العجز التجارى بين البلدين لصالح اليابان، حيث تزايد هذا العجز إلى أن بلغ

(١) الأهرام ١٣/١٢/٧٣.

(2) Asian security 1979, op. cit., p. 115.

٧ مليارات دولار عام ١٩٨٥ .

وفى إجتماعات اللجنة الاقتصادية اليابانية الصينية عام ١٩٨٥ أوضحت الصين أن تزايد المعجز التجارى من شأنه أن يهدد نمو العلاقات التجارية بين اليابان والصين وأنه من الضرورى إتخاذ إجراءات حاسمة لمواجهة هذا المعجز^(١) .

ونتيجة لعدم إتخاذ اليابان خطوات لإصلاح المعجز فإن الصين أقدمت على فرض قيود على دخول بعض المنتجات اليابانية إلى الصين^(٢) . وقد ترتب على فرض الصين لقيود على الواردات اليابانية وبخاصة فى مجال السيارات أن انخفضت الواردات الصينية من اليابان بمقدار ١,٤ مليار دولار فى عام ١٩٨٦^(٣) .

التجارة اليابانية مع تايوان :-

شكلت صادرات اليابان إلى تايوان ما يعادل ٤ % من اجمالى صادرات اليابان، تشمل الصادرات اليابانية لتايوان منتجات الحديد والصلب والآلات والمعدات والكيمائيات. والمشتريات اليابانية من تايوان تشمل بشكل أساسى السمك، بلغ الفائض التجارى لليابان مع تايوان ٢,٩ بليون دولار.

وقد أظهرت تايوان شعورها بالظلم فيما يخص ميزانها التجارى مع اليابان وفى فبراير ١٩٨٢ فرضت حظراً على ٥٠٠ سلعة يابانية مندرجة تحت بند واردات تايوان من اليابان .

ويوضح أحد التحليلات عن العلاقات التجارية بين اليابان وتايوان وضع تلك العلاقة بأنه كان لزاماً على اليابانيين زيادة واردتهم من تايوان خلال هذه الفترة^(٤) .

(١) الأوامر ١٩٨٥/٧/٥ .

(2) Asian security 1985, op. cit., p. 53.

(٣) الأوامر ١٩٨٦/١١/٧ .

(4) Shlbsaw, Masohida: Japan and East Asia Pasifism, op. cit., p. 58.

جدول رقم (١٢)

تطور التجارة بين اليابان وتايوان في الفترة من ١٩٧٨-١٩٨٥ (بالمليين دولار)

| العام | قيمة التجارة | صادرات اليابان | واردات اليابان |
|-------|--------------|----------------|----------------|
| ١٩٧٨ | ٣,٠٤٩ | ٢,٠٣٠ | ١ |
| ١٩٧٩ | ٤,٣٦٧ | ٢,٤٧٦ | |
| ١٩٨٠ | ٤,٧٦١ | ٢,٢٣٩ | |
| ١٩٨٤ | ٥,٩٨٦ | ٣,٢٠٤ | |
| ١٩٨٥ | ٥,٠٢٥ | ٣,٢٨٦ | |

Source: Dick K. Kanto: International Economic Relations, In Frederica M. Bunge: A country Study (Washington: The American university) 1981, p. 223.

يوضح هذا الجدول أن حجم التجارة بين اليابان وتايوان يتجه إلى التزايد بالنسبة للصادرات في الفترة من ٧٨ حتى ١٩٨٤، بالنسبة للواردات في الفترة من ٧٨ - ٨٥. أن كان من الملاحظ أن حجم الزيادة في الصادرات اليابانية لتايوان أكبر من حجم الزيادة في وارداتها

التجارة مع هونج كونج

جدول رقم (١٣)

تطور التجارة بين اليابان وهونج كونج في الفترة من ١٩٧٨-١٩٨٠ (بالمليين دولار)

| العام | قيمة التجارة | صادرات اليابان لهونج كونج | واردات اليابان من هونج كونج |
|-------|--------------|---------------------------|-----------------------------|
| ١٩٧٨ | ٢,٠٨٨ | ٤٩٨ | |
| ١٩٧٩ | ٣,٦٧٩ | ٦٦٣ | |
| ١٩٨٠ | ٤,٧٦١ | ٥٦٩ | |

Source : Dick K. Kanto: international economic Relation in Frederica M. Bung, Japan: A country Study (Washington: American university) 1981, p.338.

يوضح هذا الجدول أن الصادرات اليابانية لهونج كونج تتجه إلى الزيادة في تلك الفترة على حين أن الواردات اليابانية وإن كانت قد تزايدت بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩، فإنها تناقصت عام ١٩٨٠ من ٦٦٣ مليون دولار إلى ٥٦٩ مليون دولار. وبشكل عام فإن حجم الصادرات خلال السنوات الثلاث يزيد عن حجم الواردات مما أدى إلى بروز إشكالية العجز التجاري بين البلدين.

التجارة اليابانية مع دول الآسيان :-

التجارة هي أهم أبعاد العلاقات الاقتصادية بين اليابان ودول الآسيان، وقد قامت العلاقات التجارية بين اليابان ودول الآسيان على شراء اليابان للمنتجات الأولية وتبيع في المقابل لهذه الدول السلع المصنعة التي حلت محل الواردات التقليدية من الولايات المتحدة وغرب أوروبا، وكان نمو اتجاه اليابان كمسوق للمنتجات الأولية لدول الآسيان عاملاً هاماً في تحقيق مكاسب للصادرات، ونمو لهذه الدول التي تعتبر اقتصاداتها موجهة للتجارة بدرجة عالية.. وبلغ إجمالي التجارة بين اليابان ودول الآسيان في عام ١٩٨٥ ٣٢,٧ بليون دولار.

جدول رقم (١٤)
تطور التجارة بين اليابان ودول الآسيان بين عامي ٧٠-٨٥ (النسبة %)

| | الصادرات لليابان | | الواردات لليابان | |
|----------------|------------------|------|------------------|------|
| | ١٩٧٠ | ١٩٨٥ | ١٩٧٠ | ١٩٨٥ |
| أستراليا | ٪٤١ | ٪٤٩ | ٪٢٩ | ٪٥٨ |
| ماليزيا | ٪١٨ | ٪٣٥ | ٪٢٧ | ٪٧٣ |
| ال Philippines | ٪٤٠ | ٪٦٩ | ٪٣٩ | ٪٦٤ |
| سنغافورة | ٪٨ | ٪٦ | ٪٦٩ | ٪٦٥ |
| تايلاند | ٪٢٥ | ٪٦٣ | ٪٣٧ | ٪٢٦ |

Source : Saboro Okita: Japan and the developing economies (Tokyo: university Tokyo press) 1989, p. 39.

يوضح هذا الجدول أن أندونيسيا هي أكثر دول الآسيان اعتماداً على التجارة مع اليابان حيث بلغت الصادرات إليها ٤٩ ٪ عام ٨٥ والواردات منها ٥٨ ٪ في نفس العام تليها ماليزيا ثم تايلاند ثم الفلبين وسنغافورة .

وهناك خصيصتان للتجارة اليابانية مع دول الآسيان :-

- (أ) النمو المتناقص للطلب الياباني على منتجات الموارد الأولية من دول الآسيان، حيث أصبح معدل النمو أقل كثيراً بعد عام ١٩٧٣ بسبب التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الياباني، من الاعتماد على صناعات مستهلكة للموارد إلى صناعات تحتاج إلى كثافة أقل في الموارد .
- (ب) أن السلع المصنعة أصبحت أساسية بشكل متزايد في صادرات دول الآسيان .

ونتيجة للعجز التجاري في ميزان المدفوعات بين اليابان من ناحية، ودول الآسيان من ناحية أخرى بدأت بدول الآسيان في مطالبة اليابان باتخاذ إجراءات لمد العجز في الموازين التجارية بينها وبين اليابان . وفي مؤتمر ١٩٨٥ - الذي ضم وزراء خارجية دول الآسيان مع اليابان طالبت دول الآسيان بزيادة وارداتها من تلك الدول من المواد الأولية والسلع المصنعة . وبالأخص خفض التعريفات على بعض الواردات مثل الدجاج والخشب وركزت على ذلك المطلب كل من أندونيسيا وتايلاند، إلا أن هذه الطلبات لم تقبلها اليابان بسبب المعارضة الواسعة القوية من جانب جماعات المصالح الاقتصادية في اليابان، حيث لم تدخل هذه الطلبات ضمن المشروع المبكر لتخفيض التعريفات وأن كانت قد بدأت في أخذها في الاعتبار منذ عام ١٩٨٥ ، وبدأت اليابان في هذا العام في تطبيق خطة لفتح أسواقها أمام منتجات دول الآسيان^(١) .

سنغافورة :

قدرت في عام ١٩٨٠ صادرات اليابان لسنغافورة بـ ٣ ٪ من إجمالي الصادرات اليابانية وثلاثي صادرات سنغافورة لليابان شملت المنتجات البترولية، وتصدر اليابان لها الآلات ومعدات النقل والحديد والصلب .

(1) Japanese Economic Almanac, 1985, op. cit., p. 28.

جدول رقم (١٥)

تطور حجم التجارة بين اليابان وسنغافورة في الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٩ (بالمليون دولار)

| توازن | واردات | صادرات | المجموع |
|---------|---------|---------|---------|
| ٢٣٦,١ | ٦٨,٩ | ٤٢٢ | ١٩٧٠ |
| ١,١٢٤,٨ | ٣٩٩ | ١,٥٢٣,٧ | ١٩٧٥ |
| ١,٢٠٥,٧ | ١,٤٧٣,٤ | ٢,٦٨٩,١ | ١٩٧٩ |

Source: Dick K. Kanto: International Economic Relation, in Frederica Bung, Japan: A country Study (Washington: The American university) 1983, p. 338.

يوضح هذا الجدول

(أ) أن حجم التجارة بين اليابان وسنغافورة يزداد بشكل مطرد في الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٩ سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات

(ب) أن حجم الصادرات اليابانية يفوق بشكل متزايد حجم الواردات اليابانية من سنغافورة خلال هذه الفترة مما يعني استمرار العجز التجاري فيها لصالح اليابان وتساعد تلك المشكلة.

تاييلاند:

بلغت صادرات اليابان لتاييلاند عام ١٩٨٠ ١٪ من إجمالي صادراتها وتشمل صادرات اليابان لتاييلاند معدات الاتصالات ومنتجات الحديد والصلب.

وبعد تصاعد العجز التجاري لتاييلاند مع اليابان حدثت سلسلة من المقاطعات للسلع اليابانية في تاييلاند فضلاً عن القيام بأحداث شغب ضد المشروعات اليابانية فيها.

هناك تفسيران أساسيان لحركة المقاطعة فى تايلاند ضد البضائع اليابانية

أ - التفسير الأول يرى أن هذه الحركة ترجع أساساً لتأثيرات مرحلة الاحتلال اليابانى لتلك الدول ومن المخاوف من تجدد السيطرة اليابانية على هذه الدولة^(١).

ب - التفسير الثانى:

ينظر إلى عاملين فى آن واحد وهما العجز التجارى بين اليابان وتايلاند وتأثير مرحلة الاحتلال اليابانى باعتبارهما متكاملين فى التأثير على حركة البضائع اليابانية^(٢).

ويرى الباحث أنه وإن كان العجز التجارى هو العامل للمباشر الأساسى فى التأثير على موقف تايلاند فإن ذلك لا ينفى أهمية تأثير إدراك عدة قطاعات فى تلك الدولة لليابان بسبب ممارستها الاستعمارية السابقة.

ماليزيا:

واجهت اليابان شكاوى من ماليزيا حيث أنها تشتري العديد من السلع اليابانية المصنعة بدءاً من السيارات حتى أجهزة التسجيل فى حين أن اليابان لا تشتري فى المقابل أى سلعة مصنعة من ماليزيا. والصادرات الماليزية لليابان مقسمة بين البترول والخشب ويقدر حجم الصادرات الماليزية لليابان بـ ٢,٥ ٪ من إجمالى واردات اليابان

أشترت ماليزيا من اليابان: منتجات الحديد والصلب ومنتجات أخرى متنوعة.

التجارة اليابانية مع الفلبين:

بعد أربع سنوات من العجز التجارى بين اليابان والفلبين أستطاعت الفلبين أن يكون لها فائض تجارى مع اليابان عام ١٩٨٠ وتمد اليابان الفلبين بالعديد من السلع المصنعة وتستورد منها السكر والموز والخشب.

(1) Irwin Isinbirg, Japan as Asian power, op. cit., p.153.

(2) Gavin Baya: Asia and the international system (Cambridge: Wayne Wilson) 1978, P. 72.

التجارة اليابانية مع كوريا الجنوبية:

جدول رقم (١٦)

تطور التجارة اليابانية مع كوريا الجنوبية في الفترة من ٧٩-٨٥

| واردات اليابان | صادرات اليابان | |
|----------------|----------------|------|
| ٢.٥٩١ | ٦.٠٠٣ | ١٩٧٨ |
| ٣,٣٥٩ | ٦,٢٤٧ | ١٩٧٩ |
| ٢,٩٩٦ | ٥,٣٦٨ | ١٩٨٠ |
| ٤,٢١٣ | ٧,٢٢٧ | ١٩٨٤ |
| ٤.٠٩٢ | ٧.٠٩٧ | ١٩٨٥ |

Source: Dick K. Kanto International Economic Relations, in Frederica Bung, (ed) Japan: A country Study (Washington : The American university) 1983, p. 227.

ومن هذا الجدول يتضح أنه خلال الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٥ يزداد حجم الصادرات اليابانية لكوريا الجنوبية بشكل كبير عن واردتها منها، وهو ما يشكل إشكالية العجز التجاري بين البلدين.

وبشكل عام تعد اليابان أهم الشركاء التجاريين لكل من اندونيسيا وماليزيا وتايلاند كما أنها ثاني أكبر الشركاء التجاريين مع الفلبين

فيتنام الجنوبية :

تضاءلت الصادرات اليابانية إلى فيتنام الجنوبية إلى أقل من مائة مليون دولار عام ١٩٧١ ، وذلك بسبب فرض الولايات المتحدة قيوداً على إستخدام المعونة المقدمة بالدولار لشراء السلع اليابانية، كما أنه نتيجة لانقاص الصادرات اليابانية اتجهت الحكومة اليابانية لمساعدة الصناعة اليابانية باقتراح برنامج معونة .

التجارة مع الدول الشيوعية بشرق آسيا :

أظهرت حالة التجارة اليابانية مع الدول الشيوعية بشرق آسيا أن اليابان رغم تغير وضعها الإقتصادي بين دول شرق آسيا في مطلع السبعينات باعتبارها الدولة القطب الإقتصادي فيها استمرت في المقابل في الإلتزام بوضعها كأحدى الدول ضمن الدول الغربية أى أن تطور اليابان إلى وضع القطب الإقتصادي لم يصاحبه تغير إلى وضع مستقل لليابان في علاقاتها التجارية مع الدول الشيوعية أو تعاملها معها وفقاً لأسس تختلف عن أسس الدول الغربية .

لم تتعدى التجارة مع الدول الشيوعية باستثناء الصين ١ ٪ من إجمالي تجارة اليابان الخارجية ، حيث التزمت اليابان في التجارة مع الدول الشيوعية بقرار اللجنة التنسيقية للسياسة التجارية بين الشرق والغرب (cocom) الذي يحظر تصدير السلع الاستراتيجية عالية التكنولوجيا للدول الشيوعية التي ضمت في شرق آسيا كوريا الشمالية ومنغوليا وفيتنام الشمالية .

وإن كانت اليابان قد دخلت في علاقات تجارية في سلع أخرى مع هذه الدول شملت تصدير معدات النقل لكوريا الشمالية ومنتجات الحديد والصلب لفيتنام في حين أستوردت من كوريا الشمالية بعض السلع مثل الفحم من فيتنام .

الخلاصة :

أنه من بين مجموع دول شرق آسيا فإن جميع دول الآسيان فضلا عن الصين وتايوان وهونج كونج وكوريا الجنوبية - قد عانت من إشكالية العجز التجارى بينهما وبين اليابان غير أن تصاعد تلك الإشكالية على أجددة العلاقات بين اليابان والدول الآسيوية قد تحدد بمحددتين أساسيتين وهما حجم العجز فى الميزان التجارى بين اليابان وتلك الدول حيث أنه كلما زاد حجم العجز التجارى كلما تفاقمت تلك الإشكالية وهو ما يظهر بوضوح فى حالتى الصين وكوريا الجنوبية - والمحدد الثانى هو السياسة اليابانية فى معالجة هذا العجز فالملاحظ أنه عدم إتخاذ اليابان لإجراءات حاسمة فى مواجهة هذا العجز كان من شأنه أن يدفع الدول الآسيوية لإتخاذ إجراءات تهدف إلى الحد من الصادرات اليابانية إليها.

المبحث الثانى

الاستثمارات اليابانية فى دول شرق آسيا

مقدمة:

مع اتجاه اليابان لزيادة إستثماراتها الخارجية آحتلت منطقة شرق آسيا المكانة الأولى من بين مناطق العالم التى أتجهت إليها الإستثمارات اليابانية وذلك كما يظهر من تطور الإستثمارات اليابانية فى الفترة من (١٩٦٥-١٩٦٨) ويمكن تفسير ذلك بالسياسات التى اتبعتها العديد من الدول الآسيوية والتى تضمنت مزايا لليابان للإستثمار فيها، وأهمها كل من تاوان وهونج كونج. يمكن القول ان هذائك علاقة طردية بين تزايد المزايا التى تمنحها الدول الآسيوية لليابان وبين زيادة حجم الإستثمارات اليابانية فى تلك الدول.

وإن كانت الاتجاهات الأجنبية للمناوئة لليابان فى الثفلين قد منعت إصدار قانون لضمان الإستثمارات الأجنبية فيها تأسيساً على ممارسات اليابان فى فترة الإحتلال وحلول عقد السبعينات أصبحت اليابان هى المستثمر الأول من بين دول العالم فى منطقة شرق آسيا. وقد أتسمت الإستثمارات اليابانية بعدة خصائص ميزتها عن الإستثمارات الخارجية للدول الأخرى، حيث أتسمت بأنها تفضل الملكية المشتركة فضلاً عن تسهيل نقل التكنولوجيا للدول المستثمر فيها.

المطلب الأول

الإستثمارات فى المرحلة الاولى

من ١٩٥٠ - ١٩٧٠

خلال هذه الفترة كان إجمالى الإستثمارات اليابانية الخارجية ضئيلاً بالمقارنة بالدول الرأسمالية الأخرى فى العالم. وحتى منتصف الستينات كانت اليابان تعاني من عجز فى ميزان مدفوعاتها، وكان التوازن يتم فقط عن طريق تدفقات رأس المال إلى اليابان ولكن مع تحول هذا العجز إلى فائض تجارى بدأت الرأسمالية اليابانية فى الإستثمار فى الخارج فضلاً عن ذلك فإنه الإستثمارات اتت كنتيجة لتطور الحاجات الداخلية للاقتصاد اليابانى وهى

أ - الحاجة للاستثمار في المواد الأولية فقد أدى النمو الاقتصادي لليابان لمرحلة ما بعد الحرب والتغيرات التي شهدتها الهيكل الصناعي إلى زيادة متسارعة في حاجة اليابان إلى المواد الأولية الأساسية واستهلاك المواد الأولية زاد بمعدل يتجاوز معدل الزيادة في الناتج الاجمالي القومي وبخاصة البترول الذي يمثل ٧٠٪ من استخدام الطاقة الأولية عام ١٩٥٠ وقامت شركة يابانية بالاستثمار في مجال صناعة النحاس في الفلبين.

ب - كانت معظم الاستثمارات اليابانية في مجال استثمار المواد الخام في هذه الفترة خاصة الأخشاب في جنوب شرق آسيا، والبترول في الخليج العربي والحديد في الهند وأستراليا.

جدول رقم (١٧)

تطور قيمة إستثمارات اليابان فيما وراء البحار في الفترة من (١٩٦٥-١٩٦٨) بالمليون دولار

| المنطقة | العام | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ | ١٩٦٧ | ١٩٦٨ |
|------------------|-------|------|------|------|------|
| أفريقيا | ٠,٤ | ٤٤,٥ | - | - | - |
| أمريكا اللاتينية | ٤٥,٢ | ٣,٧ | ٢٤,٥ | ٢٣,٥ | |
| أفريقيا | ١,٩ | ٣٣,٠ | ٢,٥ | ٤٢,٩ | |
| شرق آسيا | ٣٤,٤ | - | ٤٢,٨ | ٥٠,٨ | |
| الشرق الأوسط | ١٣,٠ | - | ١٩,٣ | ٢١,٩ | |

Source: M.G. Yoshino: Japanese Foreign Direct Investment, in Frank, Isalah, The Japanese economy in international perspective, op. cit., p. 250.

يوضح هذا الجدول أنه رغم أن منطقة شرق آسيا حصلت على حجم أقل من الاستثمارات من منطقة أمريكا اللاتينية عام ١٩٦٥ ولم تحصل على أى قدر من الاستثمارات عام ١٩٦٦ فإن تلك المنطقة حصلت على الحجم الأكبر من الاستثمارات فى عامى ٦٧، ٦٨ هو ما يعنى تزايد أهمية منطقة شرق آسيا للاستثمارات اليابانية خلال تلك الفترة .

فى عام ١٩٦٦ قامت تايوان بإنشاء أولى المناطق الحرة فى إحدى المناطق وتبعتها كل من كمبوديا والفلبين وأندونيسيا وكوريا الجنوبية كاجراء طارئى لمواجهة مشاكل العجز فى موازين المدفوعات لهذه الدول علاوة على البطالة العامة . كما كان للتخفيضات فى المعونات الحكومية الرسمية من الولايات المتحدة بشكل كبير أثره فى تولد الحاجة لجذب الاستثمارات الخاصة الأجنبية ويستفيد المستثمرون من إقامة هذه المشروعات من خلال إمدادات العمل الرخيصة والاستثناءات الضريبية والمزايا الضريبية فى الدولة التى تصدر منها السلع النهائية وكانت اللجنة التى أسسها اتحاد المنظمات الاقتصادية اليابانية متحمسة للمشاركة فى مثل هذه المشروعات^(١) .

دول جنوب شرق آسيا :

الاستثمارات اليابانية فى أندونيسيا :

أصبحت الاستثمارات اليابانية فى أندونيسيا بخصيصة رئيسية وهى أن جميع العناصر والاعتبارات المؤثرة على تلك الاستثمارات سواء منها ما يتعلق بالعلاقات بين اليابان وأندونيسيا أو سياسة أندونيسيا فى تشجيع الاستثمارات قد تكاملت فى آن واحد وبالأخص خلال فترة سوهارتو لزيادة الاستثمارات اليابانية فى تلك الدولة .

من بين ٦٠٠ مليون دولار مثلت إجمالى قيمة الاستثمارات اليابانية فى اسيا خلال الفترة من ١٩٥١-١٩٧٠ استثمرت اليابان بما قيمته ١٥٠ مليون دولار أى ما يعادل الربع فى ٤٨ مشروعاً فى أندونيسيا .

(1) Chikara Higashi And G. Peter lauter: The internationalization of Japanese economy, (Boston: Kluwer academic publisher) 1987, p55.

وساعد على العلاقات القوية التي تمتعت بها اليابان مع أندونيسيا خلال تلك المرحلة القادة العسكريين الذين حكموا أندونيسيا والذين تلقوا تدريباتهم خلال فترة الاحتلال العسكري لليابان في الثلاث أعوام ونصف خلال الحرب العالمية الثانية على أيدي يابانيين.

وبعد تولى سوهارتو الحكم بأندونيسيا قامت اليابان بالاستفادة من ذلك بالحصول على حاجتها من النفط وخشب الغابات وحقوق الصيد والنيكل وعملت اليابان والولايات المتحدة على تحقيق الاستقرار لنظام سوهارتو بتشجيع المستثمرين الاندونيسيين ونشطت اليابان في مجال التصنيع والنقل والاتصالات والطاقة والكهرباء والسياسات العملية لعقد سهارتو والترحيب بكل العلاقات الاقتصادية مع جميع الدول في ظل الحماية الرسمية من خلال قانون الضمان الخارجي لهؤلاء الذين يبحثون عن المشاركة في اقتصاد أندونيسيا.

ماليزيا:

كانت اليابان في المرتبة الرابعة في الدول المستثمرة في ماليزيا عام ١٩٧٠ وكان الاستقرار في ماليزيا عاملا لدفع رجال الاعمال للاستثمار فيها وجعلتهم يعتبرونها واحدة من أفضل المناطق للاستثمار في جنوب شرق آسيا وقد ظهرت الاستثمارات اليابانية في الصناعات الاساسية في ماليزيا وكانت نتائجها هامة في تحديث الصناعة الماليزية

الفلبين:

أظهرت تنظيمات أصحاب المناجم اليابانية مصلحة متزايدة في تنمية بعض المناجم الفلبينية *of some proving philippine mining properities* دخلت إحدى هذه الشركات في إتفاق لتنمية منجم النحاس القديم وتأسيس منطقة إنتاج تعديني.

سنغافورة:

في ١٩٧٠ بلغ إجمالي الاستثمارات اليابانية ١٧ مليون دولار وكانت اليابان السادسة في ترتيب الدول المستثمرة في سنغافورة لكنه بسبب المشاعر المضادة لليابانيين فيما بعد فترة الحرب الاحتلال رفضت الفلبين تشريع قانون لضمان الاستثمارات الاجنبية في أراضيها.

جنوب فيتنام:

هناك علاقة ايجابية بين وجود مصالح اساسية لجماعات رجال الاعمال للاستثمار في فيتنام الجنوبية واهتمام اليابان بالتوسع في الاستثمار بها.

خلال عام ١٩٧٠ ابدى مستثمرو القطاع الخاص الياباني نشاطاً للاستثمار في جنوب فيتنام وفي هذا العام قامت شركات بامان ماتسويشي - كييتونا - واش شيرو مع رأس المال المحلي لهذه الشركات با إنشاء خطوط تجميع ومنحت الشركات اليابانية المستثمرة في جنوب فيتنام احتكاراً في التصدير لجنوب فيتنام لموتورات الديزل الخاصة للتجميع محلياً حتى يتم تجهيز المشروع للانتاج.

وفي صيف ١٩٧٠ زارت بعثة من اتحاد رجال الاعمال اليابانيين جنوب فيتنام بقيادة المدير التنفيذي سينماسو للنظر في امكانية المشاركة اليابانية في جهود التنمية لما بعد الحرب وقررت اللجنة ان اصلاح خسائر للحرب يستغرق ما بين أربعة إلى ستة أعوام وذلك لبناء اقتصاد ذاتي الموارد^(١).

تايوان:

في تايوان أصبح رأس المال الخارجي والاستثمارات عنصر أساسى فى التنمية الاقتصادية مع بداية الستينات واتبعت تايوان سياسات استهدفت جذب الاستثمارات الاجنبية وكانت قيمة الاستثمار الخارجى قد بلغت ١٦ مليون دولار فى عام ١٩٦٢ ولكنه زاد بسرعة حتى أصبح ٥٠ مليون دولار بعد عام ١٩٦٥ وكانت الدول المستثمرة الأساسية هي الولايات المتحدة والصين واليابان وقد أنشأت تايوان أول منطقة حرة فى العالم وبلغ إجمالى الاستثمارات اليابانية فى تايوان عام ١٩٦٦ ٢٠,٨ ٪ من اجمالى الاستثمارات. أما الاستثمارات اليابانية فى هونج كونج فقد زادت من ٢٧ مليون دولار إلى ٦٠ مليون دولار عام ١٩٧٠.

(1) Jon Hollday, Japanese imperialism Today, op. cit., p. 58.

تايلاند :

تم التخطيط لصناعات بتروكيماوية ضخمة بالقرب من بانكوك وهي أول مناطق لصناعة للكيمياويات في جنوب شرق آسيا

وشاركت اليابان في مشروعات السيارات وتصنيع السفن وكان الهدف الرئيسي من التصنيع في تايلاند هو إحلال الواردات منذ منتصف الستينات ١٩٦١-١٩٦٦ .

كوريا الجنوبية :

لم تصبح تدفقات رأس المال الاجنبى ذات أهمية حتى عام ١٩٦٦ عندما تمت إعادة صياغة قانون جذب رأس المال الاجنبى وتزامن ذلك مع عودة العلاقات الدبلوماسية بين اليابان وكوريا الجنوبية ف عام ١٩٦٥ مما أدى إلى تدفق الاستثمارات الاجنبية بخاصة اليابانية لكوريا الجنوبية .

والاستثمارات اليابانية في كوريا الجنوبية لا يمكن فصلها عن النمو غير العادى فى كل أشكال التعاقدات الثنائية منذ تطبيع العلاقات السياسية وأواخر أعوام ١٩٥٥ وعن برنامج المساعدة الاقتصادية عن طريق الحكومة والقطاع الخاص ورجال الأعمال اليابانية الكورية من أجل التشاور فى المسائل الاقتصادية والمستوى المرتفع من التجارة واستفادت اليابان بصورة كبيرة من النمو المتزايد فى معدل نمو اقتصاد كوريا الجنوبية عام ١٩٦٠ ، كما استفادت أيضاً من الفجوات الناتجة عن تقليل المساعدات الاقتصادية الأمريكية .

المطلب الثانى

المرحلة الثانية الفترة من

(١٩٨٥-١٩٧١)

مع عام ١٩٧١ تحولت اليابان لتصبح الدولة الأولى صاحبة الاستثمارات فى منطقة شرق آسيا بدلا من الولايات المتحدة هناك عدد من العوامل أدت إلى زيادة الاستثمارات الخارجية لليابان منها زيادة الاحتياطيات الدولية لليابان فأصبحت ٢٥٣, ١٥ مليار دولار مما زاد من امكانيات الاستثمارات الخارجية لليابان وقد كانت الاحتياطيات النقدية الدولية لليابان أكبر من

أى دولة صناعية أخرى باستثناء ألمانيا الغربية فضلاً عن ذلك كان التراكم الرأسمالى السريع داخل اليابان كما ظل الاقتصاد اليابانى معتمداً بدرجة عالية على الموارد الخارجية من المواد الأولية مما دفع الشركات اليابانية إلى الاستثمار فى عدد من مشروعات استخراج المواد المربحة وكانت الدول الأقل نمواً أدت إلى توسيع سيطرتها على مواردها الطبيعية وأسعار الموارد الأولية كانت تتزايد وفضلاً عن ذلك فإن إعادة تقييم اللين قلل من تكلفة المشروعات الخارجية وجعل من الصعوبة أكثر تصدير السلع المنتجة فى اليابان وكان ذلك عام هام فى توسيع مشروعات الاستثمار فى جنوب شرق آسيا التى اتجهت للاستفادة من تكاليف العمل الأقل عن اليابان⁽¹⁾.

وخلال الفترة من عام ١٩٧١-١٩٧٥ تزايدت الأجور فى اليابان وكوريا الجنوبية بلغت تكلفة العمل $\frac{1}{7}$ التكلفة فى اليابان. والاستثمارات اليابانية فى شرق آسيا تتركز وتشكل الأغلبية فى كل من كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وتايلاند وأندونيسيا فى حين تتفوق عليها الاستثمارات الأمريكية فى الصين والفلبين وهونج كونج والمجموعة الأوربية فى سنغافورة.

كوريا الجنوبية :

منذ عام ١٩٧١ تجاوزت الاستثمارات اليابانية على الأمريكية وأصبح معدل الاستثمارات الأمريكية الثلث بالنسبة لليابان وفى عام ١٩٨١ استثمرت اليابان فى كوريا ٣,١ بليون دولار أى ما يعادل ٥٧ ٪ من اجمالى الاستثمارات بكوريا فى حين كانت الاستثمارات الأمريكية ٢٤ ٪ من اجمالى الاستثمارات فى كوريا الجنوبية.

الصين :

قطعت الصين شوطاً طويلاً فى الانفتاح اقتصادياً ففى ١٩٧٤ تمت الموافقة على ٧٠٠ مشروع مشترك تكلفت ١,١٤ بليون دولار، وفى عام ١٩٧٩ قامت الصين بإنشاء عدد من المناطق الاقتصادية الخاصة وقامت الصين بمنح الاستثمارات الاجنبية العديد من المزايا والعوافز كالحوافز الجمركية والضريبية، والتى أدت الى التزايد المطرد فى حجم الاستثمارات الاجنبية ومنها الاستثمارات اليابانية. فهناك علاقة طردية بين التزايد المزايا الممنوحة للاستثمارات اليابانية فى الصين والزيادة المطردة فيها.

(1)William, Nester, Japan's growing power, op. cit., p. 88.

جدول رقم (١٨)

تطور الاستثمارات اليابانية في الصين في الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٥

| القيمة بالمليون دولار | عدد المشروعات | |
|-----------------------|---------------|------|
| ١٤ | ١ | ١٩٧٩ |
| ١٢ | ٦ | ١٩٨٠ |
| ٢٦ | ٩ | ١٩٨١ |
| ١٨ | ٤ | ١٩٨٢ |
| ٣ | ٥ | ١٩٨٣ |
| ١١٤ | ٦٦ | ١٩٨٤ |
| ١٠٠ | ١١٨ | ١٩٨٥ |

source: Jian-An chen, Japanese Firms with Direct investment and their local management, in shajiro Tokunage, Japanese Foreign investment and Asian in-economic Interdependence (Tokyo: University of Tokyo Press) 1992 , P. 258.

يوضح هذا الجدول الزيادة الهائلة في عدد المشروعات اليابانية في الصين الشعبية من مشروع واحد عام ١٩٧٩ إلى ١١٨ مشروع عام ١٩٨٥ .

- فضلا عن الزيادة الكبيرة في قيمة هذه المشروعات من ١٤ مليون دولار عام ١٩٧٩ إلى ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٥ .

الاستثمارات اليابانية في تايوان:

اتسم الاتجاه العام لتطور الاستثمارات اليابانية في تايوان بالتزايد خلال هذه الفترة وذلك نتيجة لتكامل تأثير مجموعة من الاعتبارات يرجع بعضها إلى خصائص الاستثمارات اليابانية وبعضها إلى سياسة تايوان لتشجيع الاستثمارات اليابانية.

بلغت الاستثمارات اليابانية ٣٠,٢٪ من اجمالي الاستثمارات الاجنبية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٩ وبلغت ٥٣٪ من اجمالي الاستثمارات الاجنبية التي بلغت ٧٠٪ من اجمالي الاستثمارات في بداية الثمانينات. وواقع الأمر أن تايوآن اعتمدت على الاستثمارات اليابانية نظراً لأنها أكثر قدرة على المنافسة دولياً ونظراً لأن انتاجيتها كبيرة وقد بسطت سياسة تايوآن عملية الحصول على الموافقة اللازمة للاستثمارات حيث سهلت الاجراءات وقدمت حوافز للاستثمارات الموجهة للتصدير مما شجع الاستثمارات اليابانية هذا فضلاً عن قربها الجغرافي من اليابان.

دول الآسيان:

رغم وجود بعض الخصائص والعناصر السلبية التي اتسمت بها الاستثمارات اليابانية في منطقة الآسيان، فإن الاتجاه العام لهذه الاستثمارات كان في تزايد مستمر بفعل المميزات والعناصر الايجابية التي اتسمت بها الاستثمارات اليابانية مقارنة بالدول الاخرى المقدمة للاستثمارات وأهمها الولايات المتحدة الامريكية.

حصلت دول الآسيان على ٢٠٪ تقريباً من الاستثمارات الاجنبية اليابانية عام ١٩٨٤ بحيث بلغت قيمتها ١١,٧ بليون دولار مقارنة بـ ٨ بلايين للاستثمارات الامريكية في هذه الدول وقد ساعد على تحقيق ذلك عدد من العوامل منها تخفيف القيود على الاستثمارات من جانب الحكومة اليابانية للحاجة إلى ضمان الحصول على الموارد والمواد الخام والرغبة في الهروب من التعريفات الحمائية على السلع المصنعة التي ظهرت مع استراتيجيات تصنيع ولحلل الواردات.

جدول رقم (١٩)
الاستثمارات اليابانية في دول الآسيان في الفترة من (١٩٨٥-١٩٨١)

| ١٩٨٥ | ١٩٨٤ | ١٩٨٣ | ١٩٨٢ | ١٩٨١ | |
|-------|-------|-------|-------|-------|--|
| ٤٠٨ | ٣٧٤ | ٣٧٤ | ٤١٠ | ٢٤٣٤ | اندونيسيا |
| ٧٩ | ١٤٢ | ١٤٠ | ٨٣ | ٣١ | ماليزيا |
| ٦١ | ٤٦ | ٦٥ | ٣٤ | ٧٢ | الفلبين |
| ٣٣٩ | ٢٥ | ٣٢٢ | ١٨٠ | ٢٦٦ | سنغافورة |
| ٤٨ | ١١٩ | ٧٢ | ٩٤ | ٣١ | تايلاند |
| ١,٤٣٥ | ١,٦٢٨ | ١,٨٤٧ | ١,٣٤٨ | ٣,٣٣٨ | قيمة استثمارات الآسيان |
| ٥٦,٢ | ٥٥,٧ | ٥٢,٧ | ٥٧,٩ | ٨٤,٩ | نسبة الاستثمارات بالقصة الى استثمارات اليابان الآسيوية |
| ٧,٧ | ٨,٩ | ١١,٩ | ١٠,٤ | ٣١,٧ | نسبة الاستثمارات بالقصة الى استثمارات اليابان العالمية |

source: Soon Beng, chew, Rosalind chew, Francis k chan, Technology Transfer from Japan. To asean, in shajiro Tokunage, Japanese foreign investment and Asian economic interdependence, Tokyo: University of Tokyo Press, 1992, P. 115.

يوضح هذا الجدول

(أ) إن اندونيسيا هي أكثر دول الآسيان المتلقية للاستثمارات اليابانية خلال هذه الفترة تليها سنغافورة وماليزيا ثم تايلاند والفلبين.

(ب) ان نسبة الاستثمارات اليابانية بالنسبة الى اجمالي استثماراتها الآسيوية تعد كبيرة رغم اتجاهها الى التناقص من ٨٤,٩ ٪ الى ٥٦,٢ ٪.

توزيع الاستثمارات ماليزيا

خلال حقبة السبعينات حل مستثمرو اليابان محل المستثمرين البريطانيين كأكبر مستثمرين. في ماليزيا عام ١٩٧٩

وكان ٢٠,٨ ٪ من الاستثمارات يابانية ذلك وعلى الرغم من وجود حجم تناقص في الاستثمارات اليابانية نظراً لمناخ عدم الاستقرار الذي سببه الانخفاض الحاد في صادرات الشاي والحماية المتزايدة في الاسواق المستهدفة والديون الخارجية المتزايدة .

أندونيسيا :

احتلت أندونيسيا المرتبة الأولى بين الدول المستقبلية للاستثمارات الأجنبية في هذه المنطقة وفي أندونيسيا كانت هناك ٦٥ ٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في منطقة جنوب شرق آسيا خلال الفترة من ١٩٥١-١٩٨٤ .

وعلى الرغم من أن هذه الاستثمارات تزايدت في بداية الثمانينات، فإنها إتجهت للانخفاض إلى ٢٣ ٪ في نهاية عام ١٩٨٥ أقل من نصف العام ١٩٨٤ للاستثمارات في الوظائف .

على الرغم من النسبة العالية من الاستثمار الياباني في مجال التصنيع فإن خلق هذه الاستثمارات نظرت اليه بعض التحليلات باعتباره يعد قليلا وبلغ ٥٠ ألف وظيفة في كل من أندونيسيا وماليزيا ووتيلاند.

تايلاند

منذ عام ١٩٧٩ أصبحت اليابان هي المستثمر الأول في تايلاند عام ١٩٨٥ بلغ عدد المشروعات المشتركة ١٥٦ مشروعاً خلقت ٥٥ ألف فرصة عمل محلية.

الفلبين

تفاوضت اليابان مع الفلبين على إتفاقية للإستثمارات ١٩٧٧ وبلغت استثمارات اليابان في الفلبين ٤١٣٪ من اجمالي الاستثمارات الأجنبية وفي أحد إستطلاعات الرأى وجد أن نسبة ٦٨٪ من أفراد العينة ترى أن اليابان إمبريالية إقتصادية وتحصل اليابان على مزايا غير عادلة على حين أن ٢١٪ لا يرون ذلك.

ويشكل عام تزايد معدل نمو الاستثمارات في هذه الفترة بمعدل سريع من ١٦٪ عام ١٩٨٣ إلى ٢٥ر٢ عام ١٩٨٤ وحصلت أندونيسيا على معظم الاستثمارات ثم هونج كونج وسنغافورة.

حصلت دول الآسيان في عام ١٩٨١ على ٣١ر١٪ من إجمالي قيمة الإستثمارات للمنطقة و ١٨٪ في عام ١٩٨٤ ومعظم الاستثمارات في هذه المنطقة في مجال الصناعة، ثم التعدين والخدمات المالية.. وأكثر من ٣/١ قيمة هذه الاستثمارات في الحديد والمعادن ومشروعات المنسوجات والكيماويات ويعكس ذلك الأهمية المتزايدة للإستثمار اليابانى التى ركزت على خدمة الأسواق المحلية والإنتاج للتصدير لدولة ثالثة وضمان إمداد المواد الخام.

ويشكل عام كان هناك خصيصتان للإستثمارات اليابانية جعلت هذه الإستثمارات أكثر قبولا في جنوب شرق آسيا وهى:-

(أ) اتجاه اليابان إلى المشروعات المشتركة بالمقارنة بالولايات المتحدة التى تفضل الملكية الكاملة.

(ب) مشروعات الاستثمارات اليابانية من المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم ومثلها تسهل نقل التكنولوجيا لدول الآسيان.

الخلاصة :-

بخلاف الفترة الأولى من (١٩٥٠ - ١٩٧٠) التي لم تشهد سوى فى نهايتها خلال عامى ١٩٦٧ - ١٩٦٨ - توسع فى الإستثمارات اليابانية لدول شرق آسيا - بسبب تحول العجز فى ميزان المدفوعات اليابانى إلى فائض وسياسات عدد من دول شرق آسيا لتشجيع الإستثمارات اليابانية - فإن الفترة الثانية شهدت فى مجملها توسع أكبر للإستثمارات اليابانية فى معظم دول شرق آسيا وبالأخص دولة الصين بعد تطبيع العلاقات اليابانية - الصينية - ثم دول الآسيان وبشكل مقارن فإن جملة المزايا التي وفرتها الإستثمارات اليابانية فى دول شرق آسيا كانت أكبر بكثير من المشكلات التي تسببت فيها.

المبحث الثالث

المعونات اليابانية لدول شرق آسيا

مقدمة :-

ركزت اليابان في المرحلة الأولى من المعونات لدول شرق آسيا على تقديم التعويضات لها عن ممارسات مرحلة الاحتلال الياباني لها وذلك تحقيقاً لأهداف إقتصادية وسياسية شملت استعادة أسواق التجارة الآسيوية وتحسين مكانتها في المنطقة والتي تدهورت بفعل إحتلالها لها . الملاحظ هو تأخر تسوية مسألة التعويضات مع عدد من دول شرق آسيا عن النطاق العام لتسوية التعويضات مع مجموع الدول الآسيوية إلى حين تسوية قضايا جوهريّة في علاقاتها مع تلك الدول، حيث لم يتم تسوية مسألة التعويضات مع الصين إلا بعد الإعراف بالصين الشعبية كممثل لدول الصين فضلاً عن فيتنام بالإعراف بدولة فيتنام من جانب اليابان في حين لم يتم تسوية مسألة التعويضات اليابانية لكوريا الشمالية خلال فترة الدراسة .

ومع بروز حقبة السبعينات أصبحت اليابان هي المانح الأول للمعونة لدول منطقة شرق آسيا إجمالها... والملاحظ أن المعونة اليابانية قد تم توجيهها لتحقيق جملة أهداف إقتصادية وسياسية وإستراتيجية يمكن القول بأنها أكثر توسعاً من جملة الأهداف التي انتجتها إليها المعونة في المرحلة الأولى كما وكيفا .

وبشكل عام فإنه يمكن القول أن هناك محددين أساسيين قد دفعا اليابان للتوسع في تقديم المعونة لدول شرق آسيا وهما يشعلان :-

الأول: تطور وضع اليابان كقوة إقتصادية كبرى في منطقة شرق آسيا .

الثاني: تطور وضع اليابان في إطار التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا وهذا المحدد يمكن أن نقسمه إلى عاملين فرعيين وهما توجه السياسة الأمريكية للإستفادة من المعونة اليابانية في تحقيق بعض أهدافها وبالأخص بعد تخفيض إلزاماتها الإقتصادية في منطقة شرق آسيا . وإدراك اليابان لأهمية استخدام المعونة في إطار تحالفها مع الولايات المتحدة .

المطلب الاول

المرحلة الأولى

١٩٥٠ - ١٩٧٠

ترجع أصول برنامج المعونات اليابانية إلى تعويضات ما بعد الحرب لدول جنوب شرق آسيا وشرق آسيا - واستمرت حتى سنة ١٩٦٥ عندما برزت برامج المعونات الرسمية، حيث تفاوضت عشر دول من شرق وجنوب شرق آسيا مع اليابان بشأن بعض أشكال من التعويضات لهما عن فترة الاحتلال الياباني لها، وبلغ إجمالي التعويضات اليابانية لها ١٥ بليون دولار، وبينما حصلت كل من بورما، وأندونيسيا، والفلبين على تعويضات فإن كمبوديا لاوس وماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايلاند حصلت على منح إقتصادية ومعونة فنية^(١).

تم التوصل لتسويات مع بورما وأندونيسيا والفلبين وفيتنام الجنوبية من خلال مفاوضات ثنائية خلال الخمسينات، بينما في العقد الذي تلاه. فإنه منح تعاون إقتصادي قد تم إعطاؤها لكل من كمبوديا ولاوس وماليزيا وسنغافورة وتايلاند... وبالنسبة لكوريا الجنوبية تم توقيع اتفاق تعويضات الحرب مع كوريا الجنوبية عام ١٩٦٥ عندما تم تطبيع العلاقات بين البلدين، ووفقا لهذا الإتفاق قدمت اليابان ٣٠٠ مليون ين كتعويض لمدة عشر سنوات وقرض حكومي طويل الأمد بمعدل فائدة ٣٪.

و طبقا لاتفاق التعويضات بين اليابان والفلبين تعهدت اليابان بأن تقوم بتزويد الفلبين بما قيمته ٥٠٠ مليون دولار معدات رأسمالية و ٥٠ مليون دولار نقداً على فترة ممتدتها ٢٠ عاماً علاوة على قرض قيمته ٢٥٠ مليون دولار.

ومن وجهة النظر اليابانية فإن منح قروض ومنح للفلبين يمكن أن يؤدي لتعاون اقتصادي بين الشركات في كلتا الدولتين وزيادة حجم التعامل التجاري بينهما^(٢).

(1) Donald C. Hellman : Japan and East Asia, op. cit., p.150.

(2) Raymond Nelson: The Philippines (London: Thomson and Hudson Ltd) 1968, p. 55.

جدول رقم (٢٠)
التعويضات والمنح المرتبطة بالتعويضات للدول الآسيوية

| الدولة | التعويضات | | منح التنمية الاقتصادية | |
|-----------------|-------------|--------|------------------------|---------|
| | الفترة | القيمة | الفترة | القيمة |
| بورما | ١٩٦٥ - ١٩٦٥ | ٢,٠٠ | ١٩٦٧ - ١٩٦٥ | ١٤٠,٠٠٠ |
| كمبوديا | - | - | ١٩٦٢ - ١٩٥٩ | ٤,٠ |
| أندونيسيا | ٧٠ - ٥٨ | ٢٢٢,٣ | - | - |
| كوريا الجنوبية | - | - | ٧٥ - ٦٦ | ٣٠٠,٠ |
| لاوس | - | - | ٦١ - ٥٩ | ٢,٨ |
| ماليزيا | - | - | ٧٠ - ٦٨ | ٨,٢ |
| الفلبين | ٧٥ - ٥٦ | ,٥٥٠ | - | - |
| سنغافورة | - | - | ٧٠ - ٦٨ | ٨,٢ |
| تايلاند | - | - | ٦٩ - ٦٢ | ٢٦,٧ |
| فيتنام الجنوبية | ٦٤ - ٦٠ | ,٣٩ | - | - |
| المجموع | ١٠١٢,٣ | - | - | ٤٨٩,٩ |

Source: Donald C. Helfman, Japan and East Asia, London: Breager press, 1971, p. 150.

إلا أن اليابان لم تقدم أى تعويضات لأى من كوريا الشمالية أو فيتنام الشمالية والصين - عن الخسائر التى سببتها اليابان للدولتين وبخاصة الصين، حيث قتلت اليابان عدة ملايين من الصينيين وتركزت ١٦ مليونا بدون مأوى وسببت خسائر لحوالى ٦٠ مليون صينى.. فى حين أن الصين أكدت حقها فى الحصول على تعويضات تبلغ ٥٠ بليون دولار - كشرط مسبق للدخول فى علاقات دبلوماسية مع اليابان. وظلت هذه المشكلة مثارة إلى أن تنازلت الصين مطلبها بشأن الحصول على تعويضات.

أما فيتنام الشمالية فقد حصلت على التعويضات بموجب إتفاق عام ١٩٧٤ عندما تم تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع اليابان^(١).

وبرنامج التعويضات الذى قدمته طوكيو لدول شرق آسيا إستهدف به إيجاد وسيلة لتوسع سريع للعلاقات الدبلوماسية والسياسية بشكل عام بين اليابان ودول شرق آسيا التى كانت تحتلها، فضلها عن أهداف اقتصادية تمثلت فى إستعادة أسواقها التى فقدت أكثر من ٥٠٪ من تلك الدول بفعل هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية.

وركزت المعونات اليابانية على الدول ذات الأسواق الضخمة لاستيعاب المنتجات اليابانية - بغرض دفع الصادرات أو واردات المواد الخام الحساسة من جنوب شرق آسيا علاوة على النمو الإقتصادى السريع، وبدأت اليابان فى تمويل التعاون مع دول جنوب شرق آسيا.. حيث تم تأسيس صندوق تنمية جنوب شرق آسيا عام ١٩٥٨، ثم أعيد تنظيم الصندوق داخل صندوق التعاون الإقتصادى الدولى الذى كان عمله الأساسى إمداد الشركات والمؤسسات اليابانية المستوردة للسلع الأولية من الدول النامية بالتمويل.

(١) أثبت عدد من مسائل التعويضات الأخرى منها مأساة التعويضات لصماء اللجنة الثلاثي استخدومون الجنود اليابانيون في خدمتهم والذرقية عنهم خلال الحرب العالمية الثانية وهن يتبعين للعديد من الدول منها سنغافورة وكوريا والفلبين والصين - لم تنظر فيها الحكومة اليابانية بغية عدم فتح المجال أمام مزيد من التعويضات وهناك تطوران ترعياين بخصوص هذه المسألة مذ مطلع التسعينات

أ - تشكلت لجنة تحقيق بشأن هذه المشكلة واعرفت اليابان بمسئوليتها بشأن هذه للمسألة.

ب- أقرت لجنة التحقيق تابعة للأمم المتحدة بمسؤولية اليابان عن الخسائر التي تسببت لهن

انظر الورق ١٩٩٣/٣/٢٤

Heralde Tribune 7/2/1996.

ووضعت الخطط من جانب اليابان في الاجتماع الوزاري الأول الخاص بالتنمية الاقتصادية لجنوب آسيا الذي تم في أبريل ١٩٦٦ والذي شكل المبادرة الدبلوماسية الأولى التي تتخذها اليابان في هذا المجال. في يونيو ١٩٦٦ أصبحت اليابان عضواً مؤسساً لمجلس الدول الآسيوية المطلة على الباسفيك، وبعد عدة قروض وضمانات عاجلة لحكومة سوهارتو.. أخذت اليابان القيادة في حل مشاكل التمويل الأندونيسيا وفي نوفمبر ١٩٦٧ ثم تأسيس بنك التنمية الآسيوي برئاسة اليابان.

ولم تظهر وكالة خاصة بالأقراض لدول العالم الثالث إلا مع بداية الستينيات عندما أسست اليابان أول وكالة للإقراض اليابان عرفت باسم وكالة التمويل للتعاون الاقتصادي فيما وراء البحار، وذلك كأول وكالة شبه رسمية تقوم بوظيفة الإقراض من أجل التنمية وتعمل تحت إشراف وكالة التخطيط الاقتصادي اليابانية^(١).

ونتيجة لاكتساب اليابان ثقة الدول المانحة الأخرى استضافت طوكيو أول مؤتمر التعاون الاقتصادي والتنمية في جنوب شرق آسيا، كما ساهمت وعلى قدم المساواة مع الولايات المتحدة بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار عند تأسيس أول بنك للتنمية في آسيا عرف باسم بنك التنمية الآسيوي Asian Development Bank.

(١) د. خليل درويش، دراسة في دبلوماسية المعونات اليابانية، السياسة الدولية، العدد ٩٠، ١٩٩٠، ص ١٢٣.

المطلب الثانى

المرحلة الثانية،

(المعونات فى الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٥)

فى بداية السبعينات زادت المعونات الخارجية لليابان عامة بمعدل سنوى متزايد بلغ ١٠.٥ ٪ خلال الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٤ .

كما زادت نسبة مشاركة المعونات كنسبة من الدخل من ٢٤ و ٪ من الدخل خلال منتصف السبعينات إلى ٣٤ ٪ فى عام ١٩٨٤ .

والملاحظ أن منطقة شرق آسيا احتلت المركز الأول من بين مناطق العالم المستفيدة من المعونة اليابانية خلال عقد الثمانينات .

جدول رقم (٢١)

توزيع المعونة اليابانية بين مناطق العالم فى عامى (١٩٨٥-١٩٨٠)

| ١٩٨٥ | ١٩٨٠ | العام المنطقة |
|------|------|------------------|
| ٦٧,٨ | ٧٠,٥ | شرق آسيا |
| ٧,٩ | ١٠,٤ | الشرق الأوسط |
| ٩,٩ | ١١,٤ | أفريقيا |
| ٨,٨ | ٠,٦ | وسط وجنوب أمريكا |
| ٠,٩ | ١,٢ | أوروبا ودول أخرى |

Source: Japanese ODA: (Tokyo Ministry of Foreign Affairs) 1986, p. 63.

ومن هذا الجدول يتضح أن منطقة شرق آسيا تحتل المركز الأول بين مناطق العالم التي تحصل على المعونة اليابانية خلال عامي ٨٠ - ٨٥، وذلك بفارق كبير عن مناطق العالم الأخرى التي تحصل على المعونة اليابانية وذلك رغم أن المعونة لهذه المنطقة قد تناقصت بفارق ضئيل من ٧٠ر٥ عام ١٩٨٠ إلى ٦٧ر٨٪ عام ١٩٨٥.

المعونة اليابانية للصين الشعبية:

بعد تطبيع العلاقات اليابانية والصين قدمت اليابان عرضاً بالتعاون الاقتصادي مع الصين، وقام الصينيون في ديسمبر بإجراء مشاورات مكثفة مع المسؤولين الرسميين اليابانيين ورجال الأعمال - الذين كان يرى العديد منهم أن التحسن في مستويات الدخل الصيني سوق يؤدي لزيادة الطلب الصيني على السلع اليابانية سوف يؤدي لتحقيق فائدة لهم، يمكن القول أن هناك علاقة إيجابية بين ممارسة مجموعات من رجال الأعمال لدور أساسي في المطالبة بتقديم المعونة للصين إنطلاقاً من مصالحهم الاقتصادية من ناحية والزيادة المطردة في حجم المعونة اليابانية للصين الشعبية من ناحية أخرى فضلاً عن أن قروض التنمية المقدمة للصين سوق تكون طريقاً لزيادة المنافع الاقتصادية طويلة الأمد لليابان بحيث تضمن اليابان الحصول على إمدادات متواصلة من الفحم من الصين، وتجعل لليابان موطئ قدم راسخة للمشاركة في التنمية الاقتصادية للصين، وكانت الرؤية اليابانية أن المعونة المنظمة سوق تحقق طفرة لشركات الإمدادات والتعمير اليابانية^(١).

بدأت اليابان في عام ١٩٧٩ في تقديم معونة سنوية للصين قيمتها ٢٢٧ر٣ مليون دولار سنوياً.

وأعلنت اليابان سياستها بتقديم معونة بالإقتران بالولايات المتحدة دون أن تقدم معونة عسكرية.

ويشمل التعاون الاقتصادي الياباني مع الصين قروض بنك الصادرات والواردات وقروض تمويل التعاون الاقتصادي علاوة على بنود التمويل وتدريب الطلبة الصينيين في اليابان.

(1) Asian security, 1979, op. cit., p. 75.

فى عام ١٩٨٤ وأثناء زيارة ياسوهيرو ناكسونى للصين أعلنت المرحلة الثانية من المساعدة الانمائية التى تقدر بـ ١ر٨٨ بليون دولار لمدة ٧ أعوام بدأت من عام ١٩٨٤ .

ورغم أنه كان يوجد بعض المعارضة داخل الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم . للمعونة المقترحة للصين باعتبار أنها تلتهج أسلحة نووية ولكنها كانت وجهة نظر لأقلية داخل الحزب^(١) واستمرت اليابان فى تقديم المعونة للصين والجدير بالذكر أن الكتاب الدبلوماسى الأزرق الصادر عن وزارة الخارجية اليابانية فى عام ١٩٨٤ قد أشار إلى أنه إدراكا من اليابان بأن العلاقات الجيدة والمستقرة بين اليابان والصين تساهم ليس فقط فى سلام واستقرار الدولتين ولكن فى سلام واستقرار آسيا، والعالم فإن اليابان تستمر فى التعاون ايجابيا مع الصين فى جهودها من أجل البناء الاقتصادى^(٢)

المعونة اليابانية لكوريا الجنوبية:

تعد حالة كوريا الجنوبية نموذجا لبروز الجانب الاستراتيجى لسياسة المعاونات اليابانية خلال عقد الثمانينات والذي تضمن استخدام المعاونات الاقتصادية من أجل ضمان الأمن والاستقرار السياسى داخل الدول المتلقيه للمعاونة، حيث نظرت الحكومة اليابانية لمعاوناتها لكوريا الجنوبية باعتبارها ذات أهمية فى تحقيق الأمن والاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية^(١) .

ارتفعت المعونة اليابانية فى الخطة الخمسية الثالثة لليابان (١٩٧٢ - ١٩٧٦) عن الخطة السابقة لها (١٩٦٧ - ١٩٧٢) حيث بلغت ٣٠٪ من إجمالى الاحتياجات الرأسمالية للخطة مقابل ١٩٫٣٪ من إجمالى الخطة السابقة والتى بلغت قيمتها ٣٣٠ مليون دولار.

وفى عام ١٩٨١ طالبت كوريا الجنوبية اليابان بتقديم قروض لها قيمتها ستة بلايين دولار، إلا أن الحكومة اليابانية واجهت معارضة من أحزاب المعارضة لتقديم القرض بسبب تعاقب الحكومات السلطوية فى سول، وجدت اليابان أن الارتباط باحتياجات الأمن الكورى غير مقبول محليا، كما يحتمل أن يتعارض مع روح الدستور.

(1) Saburo okita, Japan and the pacific Basin, Journal of international affairs, vo. 21, no. 1, 1980, p. 16.

(2) Diplomatic blue book, 1984: (Tokyo, Ministry of foreign affairs) p. 45.

وبعد عامين من المفاوضات الشاقة وافقت اليابان على تقديم ٤ مليارات دولار ولم تشمل القروض معونات سلعية بسبب مخاوف اليابان من استخدامها في أهداف مرتبطة بالدفاع^(١).

المعونات لدول الآسيان:

يعد قيام اليابان بتقديم المساعدة للخارجية لدول الآسيان أكثر المؤثرات ذات الدلالة على مصلحة اليابان والتزامها بالتتمية الاقتصادية والاستقرار السياسى لدول الآسيان.

وخلال عقد السبعينات فإن أكثر من ٤٥ ٪ من المساعدات الخارجية لليابان توجهت لدول الآسيان . على الرغم من أن دول الآسيان حققت مستويات دخل تعتبر متوسطة، فإنها استمرت فى الحصول على ٣٠ ٪ إلى ٣٥ ٪ من المعونة الاقتصادية ويعتبر ذلك دلالة على أهمية البعد الاستراتيجى والسياسى فى تقديم المعونة اليابانية لدول الآسيان فى عام ١٩٨٢ قدمت لليابان ٢٠٦٨٤ مليون دولار كمساعدة لدول الآسيان التى أصبحت منطقة هامة لسلام واستقرار اليابان.

ويلاحظ أن حوالى ٧١ ٪ من إجمالى المعونة التى تحصل عليها دول الآسيان تأتى من اليابان، بينما ١٤ ٪ من المعونات المقدمة لتلك المنطقة تقدمها الولايات المتحدة.

ويوضح الجدول التالى أنه فى عام ١٩٨١ - ١٩٨٢ - كانت الدول الست الأولى التى حصلت على المعونة اليابانية من دول شرق آسيا.

(1) Robert Morr, Japanese foreign Aid, The rising sun journal of inter Affairs, vol. 41, n1, summer 1987, Trsutte colomia university,P. 52.

جدول رقم (٧٢)
أهم الدول الحاصلة على المعونة اليابانية عام ١٩٨٥

| | |
|------|----------------|
| ١١,٤ | أندونيسيا |
| ٦,٧ | كوريا الجنوبية |
| ٦,٢ | تايلاند |
| ٥,٩ | الصين |
| ٥,٨ | الفلبين |
| ٢,٦ | ماليزيا |

Source: Robert Morr: Japanese Foreign Aid, The rising sun, journal of International Affairs, vol., 41, n.1, Summer 1987, p. 54.

ومن هذا الجدول يتضح أن الدول الست الأولى التي تحصل على معونات يابانية هي دول من منطقة شرق آسيا وهي أندونيسيا، كوريا الجنوبية، تايلاند، الفلبين، ماليزيا - من بينها أربع دول من دول الآسيان.

جنول رقم (٢٣)
المعونة اليابانية لأندونيسيا

| ١٩٨٥ | ١٩٨٠ | ١٩٧٥ | ١٩٧٠ | العامة العام |
|-------|-------|-------|-------|------------------|
| ٢٨٦,٣ | ٤٢٦,١ | ٢٠٩,٦ | ١٢٨,٨ | اليابان |
| ١١٤ | ١٤٦,٠ | ٩٨,٠ | ١١٥,٠ | الولايات المتحدة |

Source: Saburo okita, the developing economies and Japan, (Tokyo: university of Tokyo press) 1989, p. 223.

ويلاحظ أن المعونة اليابانية اتجهت بشكل عام للزيادة في حين أن المعونة الأمريكية لأندونيسيا تنحى إجمالاً للانخفاض ولكن تناقصت المعونة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ وإن لم يؤدي ذلك إلى تراجعها لصالح المعونات الأمريكية يرجع ذلك لاتجاه اليابان إلى موازنة معوناتا لدول الآسيان مع الزيادة في المعونة المقدمة للصين.. كما أن الصعوبات التي واجهت أندونيسيا نتيجة لإنخفاض دخول النفط حددت من قدرة اليابان على المشاركة في تمويل مشروعات المعونة .

هذا وقد زادت المعونة اليابانية لأندونيسيا خلال السبعينات بشكل أساسي نتيجة لمياسة اليابان بعد أزمة النفط - ولزيادة الإنتاج وتصدير المواد الخام الأولية كما هو الحال بالنسبة لمشروع البتروكيماويات، ومشروع استخراج الألومنيوم الخام في أندونيسيا لتأمين مصادر المواد الخام .

ماليزيا :

على الرغم من أن متوسط الناتج الإجمالي القومي يعد عالياً نسبياً - فإنه في عام ١٩٨٥ كانت ماليزيا من بين الدول التي جاءت في المقدمة في الحصول على المعونة اليابانية^(١) .

(1) William Nester, Japan's growing power over East Asia and the world, op. cit., p.156.

يمكن القول أن هناك مجموعة من الاعتبارات الرئيسية الاستراتيجية والسياسية أدت إلى استمرار مكانة ماليزيا على قائمة الدول الحاصلة على المعونة اليابانية وذلك رغم التحسن الاقتصادي لها.

وهي تشمل الموقع الاستراتيجي لماليزيا كطريق بحري أساسى لبتترول الشرق الأوسط فصلا عن كونها مصدراً رئيسياً للموارد الأولية ومنهجها التوفيقي نسبيا تجاه فيتنام كوسيلة لاحتواء اعتماد فيتنام على الاتحاد السوفيتي.

وتجدر الإشارة إلى أن ماليزيا تحصل على ٨١,٩٪ من معوناتها من اليابان في حين لم تحصل على أى نسبة من الولايات المتحدة.

المعونة اليابانية لتايلاند :-

جدول رقم (٢٤)
المعونة اليابانية لتايلاند

| ١٩٨٥ | ١٩٨٠ | ١٩٧٥ | ١٩٧٠ | العام المدة |
|-------|-------|------|------|------------------|
| ٢٦٠,٠ | ١٩٦,٩ | ٤٤,٤ | ١٦,٩ | اليابان |
| ٣٦,٥ | ١٧,٠ | ١٤,٠ | ٣٧,٠ | الولايات المتحدة |

Source: Robert Morr, Japanese Foreign Aid, Journal of International Affairs, volume 41, n.1, summer 1987, p. 68.

يوضح الجدول أنه رغم أن المعونة الأمريكية لتايلاند فاقت حجم المعونة اليابانية لتايلاند خلال عام ١٩٧٠، فإن حجم المعونة اليابانية لتايلاند فاق حجم المعونة الأمريكية لها خلال أعوام ٧٥، ٨٠، ٨٥.

يمكن القول أن هناك علاقة ارتباطية قوية بين تفاقم الصراع في كمبوديا وتأثر تايلاند به من ناحية تزايد حجم المعونات اليابانية المقدمة لتايلاند من ناحية أخرى.

فى بداية عقد الثمانينات ازدادت المعونة اليابانية لتايلاند بشكل كبير، وذلك عندما أصبحت تايلاند دولة هامة لليابان ليس فقط لأنها عضو فى الآسيان ولكنها باعتبارها دولة فى خط المقدمة (الخط الأمامى) فى صراع كمبوديا حيث المعونة اليابانية ذات الحماسية للأمن. وتقدم تايلاند أول حالة اختبار للقيام بإمداد المعونات فى ظل مبدأ الأمن الشامل، وذلك عقب غزو فيتنام لكمبوديا - ١٩٧٨ حيث عانت تايلاند من تدفق اللاجئين - كما اشتبكت قواتها مع القوات الفيتنامية - التى هاجمت اللاجئين فى المعسكرات وذلك لتعقب المقاومة الكمبودية، وقد كان اللاجئين فى مواقعهم وذلك بسبب وجودهم فى أقصى مناطق تايلاند.

وبشكل عام فإن المعونة اليابانية لتايلاند تدخل فى نطاق اهتمام اليابان بتحقيق الاستقرار لدول الآسيان التى بها لليابان بمصالح قوية ولذلك دعمتها اليابان فى موقفها من قضية كمبوديا.

المعونة اليابانية للفلبين :-

الفلبين كانت أكثر الدول إثارة للجدل على أجندة المعونة اليابانية ويمكن تحديد اتجاهين رئيسيين بشأن جدوى ومدى ضرورة تقديم المعونة للفلبين .

الاتجاه الأول :

الاتجاه المعارض وهو الإتجاه الذى ساد فى أوساط المعارضة اليابانية وامتد إلى بعض أعضاء الحزب الديمقراطي الليبرالى الحاكم - ويتأسس موقف المعارضة على حجتين :

(أ) أن هذه المعونة تنتهى فى أيدى أسرة ماركوس .

(ب) أن تقديم المعونة يعد مشاركة من اليابان فى دعم الأهداف الاستراتيجية الأمريكية وليس خدمة للمصالح اليابانية^(١) .

(1) Asian security, 1985, op. cit., p. 43.

الاتجاه الثانى :

وهو الاتجاه المؤيد للمعونة والذي تبنته الحكومة اليابانية وقد شمل الأوساط الرسمية وقيادات الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم وتأسس هذا الاتجاه على أن اليابان لا تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين أمام تصاعد حرب العصابات الشيوعية فى دولة قريبة جغرافيا تضم جزءا أساسيا من القوة العسكرية الأمريكية فى الجزء المطل على المحيط الهادى من قارة آسيا وطريق المرور الإيجارى لـ ٨٠٪ من البترول الذى يغذى اليابان عن طريق بحر الصين الجنوبى ويجب المساهمة فى استقرار القبلين الدول الديمقراطية المجاورة لليابان ذات الأهمية على الصعيدين الإقتصادى والإستراتيجى^(١).

وإنطلاقا من الزوية السابقة قامت اليابان بمنح القبلين قرضا قدره ٤٩,٥ مليار ين (٢٤٥ مليون دولار) للقبلين قبل اجراء الانتخابات الرئاسية فيها عام ١٩٨٥، كما احتلت القبلين المركز الخامس من بين الدول التى تحصل على مساعدات من اليابان^(٢).

ويرى الباحث أن تقديم المعونة اليابانية للقبلين قد تأسس على اعتبارات تحمل وجهة قيمة أساسية كما ذكرت بذلك الأوساط الرسمية الحكومة اليابانية. كأهمية الموقع الإستراتيجى للقبلين وإن كان من الناحية الأخرى لاينبغى التقليل من أهمية الحجة الأولى والتي تبنتها الأوساط المعارضة اليابانية باعتبار أن المعونة تستحوذ عليها أسرة ماركوس.

المعونة اليابانية لسنغافورة:

تحتل اليابان المرتبة الأولى من بين إجمالى الدول التى تمنح المعونة لسنغافورة التى تحصل على ٧٣,٣٪ من معوناتا من اليابان.

وتحصل سنغافورة على أغلب المساعدات من اليابان فى شكل معونة فنية والتدريب - يتضح الربط بين نوعية المعونة اليابانية لسنغافورة واتجاه سنغافورة للإستفادة من التجربة اليابانية، حيث أن سياسة التعلّم من اليابان هى سياسة شخصية لرئيس وزراء سنغافورة.

(١) الأهرام ١٩٨٥/٢/٢٦.

(٢) وكالة الأنباء الفرنسية، ١٩٨٥/١٢/٢٣.

وإجمالاً فإن دول الآسيان الخمس تتطلع لمزيد من المعونة اليابانية الاقتصادية والفنية طلباً للمهارات اليابانية فضلاً عن الخبرة الإدارية^(١).

وهناك ثلاث ملاحظات أساسية بشأن المعونة اليابانية لدول شرق آسيا:-

الملاحظة الأولى:

يمكن القول أن التعويضات قد نجحت إلى حد كبير في تحقيق الأهداف الاقتصادية وهي استعادة الأسواق التي كانت قد فقدتها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت اليابان التاجر الأول مع دول منطقة شرق آسيا في مطلع السبعينات، فضلاً عن أن توقيع اتفاقيات التعويضات قد مكن اليابان من تطبيع علاقاتها بمعظم دول شرق آسيا.

الملاحظة الثانية:

أنه بالرغم من أن المرحلة الأولى من المعونات اليابانية لدول شرق آسيا قد شهدت وجود أهداف وإعدادات سياسية بجانب الأهداف الاقتصادية للمعونة فإن المرحلة الثانية قد شهدت مقارنة بالأولى توسعاً في وضع المكون السياسي والاستراتيجي في تحديد أهداف المعونات اليابانية لدول شرق آسيا. الملاحظ في هذا المجال هو خصوصية منطقة جنوب شرق آسيا حيث حصلت هذه المنطقة على ما يزيد عن إجمالي ٤٥٪ من المعونات اليابانية لدول العالم - فقد استهدفت حماية مصالحها الإستراتيجية. وذلك بتقديم معونات دول المتضررة من الحرب الكمبودية، التعهد بتقديم معونات لحل الأزمة الكمبودية.

(١) الأهرام ١٩٨٣/٩/٢١.

الملاحظة الثالثة:

أن اليابان مع أنها الدولة الأولى المانحة للمعونات لدول شرق آسيا، فإنها لم تلجأ لتقديم أى نسبة من معوناتا فى صورة معونات عسكرية وتلك هى خصيصة رئيسية اتسمت بها المعونات اليابانية ميزتها عن المعونات التى تمنحها الدول الأخرى وبالأخص الولايات المتحدة ويلاحظ الحماسية الشديدة لدى الأحزاب اليابانية من تقديم المعونات العسكرية وهو مايرتبط عضوياً بالاتجاه العام للسياسة الخارجية اليابانية القاضى بعدم التدخل عسكرياً فى شرق آسيا وعدم المشاركة فى تمويل أنشطة عسكرية تأسيساً على تأثير مرحلة الإحتلال اليابانى لدول شرق آسيا والحرب العالمية الثانية.

خاتمة الدراسة

تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا وذلك فى ثلاثة فصول .
تناول الفصل الأول بيئة السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا والتي تضم مجموعة العوامل والظروف المؤثرة على تلك السياسة وهى الخبرة التاريخية وخصائص البيئة الجغرافية ومؤسسات السياسة الخارجية والعوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية . وفيما يتعلق بالخبرة التاريخية فالملاحظ أن منطقة شرق آسيا كانت لها خصوصيتها فى نطاق علاقات اليابان الخارجية وذلك مقارنة بعلاقاتها بمناطق العالم الأخرى حيث تعرضت اليابان منذ القرن السادس الميلادى لتأثيرات حضارية تدقت عليها بشكل كثيف من الصين واستفادت اليابان من الصين فى العديد من جوانب الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية . وقد كانت مرحلة الاحتلال اليابانى لدول شرق آسيا هى الفترة التى أوجدت تأثيرات أساسية وحاسمة على علاقات اليابان بدول شرق آسيا فى فترة الدراسة نظراً لما أوجدته من إشكالات فى علاقات اليابان بتلك الدول أو لما أوجدته من اتجاهات ترى أن استخدام وسائل القوى العسكرية لن يحقق الأهداف التى تسعى اليابان إلى تحقيقها فى الأمد الطويل . أما بالنسبة لخصائص البيئة الجغرافية فقد كان القرب الجغرافى عاملاً ماعداً لليابان فى استثمارها لدول شرق آسيا كما أسهم فى توجيه اهتمامات اليابان بقضايا المنطقة وإدراكها للتهديدات الصادرة منها خلال فترة الدراسة أما المحددات الاقتصادية فقد مثلت عاملاً جوهرياً فى تحديد أهداف وتوجهات السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا ، حيث كانت العوامل الاقتصادية دافعا لتحسين علاقات اليابان بدول شرق آسيا بعد الحرب العالمية الثانية - كما كان ضمان المصالح الاقتصادية لليابان فى شرق آسيا محدداً لتوسع اليابان فى استخدام أدوات سياستها الخارجية الاقتصادية والدبلوماسية لضمان لتلك المصالح .

أما بالنسبة لمؤسسات السياسة الخارجية اليابانية فالملاحظ أنه رغم النص الدستورى على أن الدائيت هو المؤسسة الوحيدة المختصة بصنع كافة القوانين فى الدولة فإن هناك عاملين أساسيين أديا الى ضعف دور الدائيت فى صناعة السياسة الخارجية وهما تمتع رئيس الوزراء بالأغلبية فى مجلسى البرلمان فضلا عن حصول الحزب الليبرالى الديمقراطى على الأغلبية

فى مجلسى البرلمان منذ عام ١٩٥٥ وتكته بذلك من الحصول على موافقة البرلمان على المعاهدات التى يتبناها - أما مجلس الوزراء فهو الذى يتولى وفقا للدستور تنفيذ السياسة الخارجية اليابانية وعقد المعاهدات مع دول العالم. الملاحظ أن رئيس الوزراء يمارس دوراً محورياً فى صناعة السياسة الخارجية اليابانية حيث أن الدستور يمنحه سلطة تعيين وزير الخارجية والوزراء الآخرين المعنيين بالشئون الخارجية كوزير التجارة العالمية والصناعة، كما أنه باعتباره رئيساً للحزب الحاكم يقوم بإختيار رؤساء لجان الحزب المعنية بالشئون الخارجية ويمكنه من خلال ذلك أن يسيطر على المعارضة ضده فى الحزب - ومن دراسة مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا السياسة يمكن القول أن رئيس الوزراء كان له الدور الرئيسى فى المبادأة بتوجهات اليابان فى مواقف اليابان من تلك القضايا وعلى سبيل المثال فقد كان لكافوى تاناكا رئيس وزراء اليابان فى مطلع السبعينات الدور الأساسى فى إحداث التحول فى العلاقات اليابانية مع الصين الشعبية - أما الدسبة لوزارة الخارجية اليابانية فيمكن القول أن النطاق الآسيوى قد تمتع بأولوية واضحة فى اهتمام وزارة الخارجية حيث اهتمت الوزارة بدعم جهود التنظيمات الإقليمية فى شرق آسيا انطلاقاً من الانسحاب الأمريكى المتزايد من شرق آسيا ثم تناول الباحث الأحزاب اليابانية - وجماعات المصالح وبشكل أساسى فإن الحزب الديمقراطى الليبرالى قد استطاع بفعل حصوله على الأغلبية البرلمانية من أنه يسبغ صفة الإستمرارية على السياسات التى يتبناها - والخط العام الذى يمكن أن تبينه فى سياسات الحزب الآسيوية هو تأييد سياسات الولايات المتحدة فى شرق آسيا - وقد طبق ذلك عملياً فى موقفى اليابان من قنيتى فيتنام وكوريا. أما الأحزاب الأخرى فقد مارست بعض الأدوار فى السياسة الآسيوية لليابان والملاحظ هو خصوصية وضع الصين فى نطاق اهتمام وتأثير الأحزاب اليابانية إجمالاً وهو ما يمكن أن يرجع للعلاقات التاريخية عن اليابان والصين فضلاً عن السياسة التى اتبعتها الصين الشعبية لدعم روابطها مع الأحزاب اليابانية بهدف تأييد موقفها بشأن قضية وحدة الصين.

أما أهم جماعات المصالح المؤثرة على السياسة الآسيوية فهى اتحادات رجال الأعمال - يمكن القول أن عامل للمصلحة الاقتصادية كان المحدد الرئيسى لاتجاه تلك الجماعات لممارسة

دور في صنع السياسة الخارجية اليابانية وكذلك موقفها من تطبيع العلاقات مع الصين الشعبية وكوريا الجنوبية.

وفيما يتعلق بالعوامل والمتغيرات الإقليمية فقد أدى تطور وضع اليابان في شرق آسيا باعتبارها الدولة الأهم المتعاملة مع دول شرق آسيا اقتصاديا في مطلع السبعينات الى اتجاه اليابان الى التوسع في دور آسيوى باستخدام ادواتها الاقتصادية والدبلوماسية كما أن التطور الإقتصادي في شرق آسيا وبالأخص خلال عقدى السبعينات والثمانينات كان عاملا مشجعا لليابان على زيادة تعاملاتها الاقتصادية مع هذه الدول. وهناك علاقة إيجابية بين زيادة التطور الاقتصادي لدول شرق آسيا واتجاه اليابان لدعم علاقاتها الاقتصادية مع تلك الدول.

وقد كانت العلاقات الأمريكية اليابانية أهم عوامل البيئة الدولية ذات التأثير على مضمون وتوجهات السياسة الخارجية اليابانية - فضلال فترة الاحتلال الأمريكي كان للسياسة الأمريكية الدور الرئيسى في تشكيل علاقات اليابان بدول شرق آسيا - كما كان للتغيرات في السياسة الأمريكية في مطلع السبعينات وإدراك اليابان لها تأثير هام في اتجاه اليابان الى المشاركة بشكل أنشط في قضايا شرق آسيا وتوسيع دورها في تلك المنطقة. بحيث يمكن القول أن هناك علاقة ارتباطية واضحة بين ادراك اليابان للتغير في السياسة الأمريكية في آسيا واتجاهها لممارسة دور آسيوى أكثر توسعا.

في الفصل الثانى تناول الباحث مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا السياسية. فى المبحث الأول تناول موقف اليابان من قضية وحدة الصين وقد تطور موقف اليابان فيها عبر مرحلتين أساسيتين الأولى التى رفضت فيها اليابان الاعتراف بالصين الشعبية كممثلة لدولة الصين إنطلاقا من تبعيتها للسياسة الخارجية الأمريكية. على أن تكامل جملة من المتغيرات قد أدى إلى التحول فى الموقف اليابانى الى الاعتراف بالصين الشعبية كممثلة لدولة الصين - وأهم تلك العوامل التغير فى العلاقات الصينية الأمريكية. ودور المؤسسات المالية والتجارية.

وفى المبحث الثانى من هذا الفصل تناول الموقف اليابانى من النزاع السوفيتى الصينى. والقضايا التى ارتبطت بها اليابان فى علاقاتها مع كل من الصين والاتحاد السوفيتى فى إطار

النزاع بينهما . وهى مشكلتنا للحدود ومفاوضات تطبيع العلاقات اليابانية الصينية والعلاقات الاقتصادية . النتيجة الأساسية التى يمكن القول بها هى أن أهم المكاسب التى استطاعت اليابان الحصول عليها هى المكاسب الاقتصادية ثم عقد المعاهدة اليابانية الصينية وإن لم تستطع الحصول على مطالبها الأساسية بشأن مشكلتى الحدود بينها وبين كل من الصين والاتحاد السوفيتى .

وفى المبحث الثالث من هذا الفصل تناول الباحث الموقف اليابانى من قضية فيتنام وقد برز خلال فترة الاتجاه التصويى السلمية لأزمة فيتنام اختلافات جهرية بين السياسيين الأمريكية واليابانية بشأن تصور وتنفيذ الدور اليابانى فى مرحلة التصويى السلمية ، ذلك خلافا لما برز خلال تصاعد الأزمة من تطابق وإضح فى الموقفين الأمريكى واليابانى - وتناول فى المبحث الرابع الموقف اليابانى من القضية الكورية وبشكل خاص فإن الموقف اليابانى من القضية الكورية خلال السبعينات والثمانينات والموقف اليابانى من كمبوديا كانا بمثابة التطبيق العملى لاتجاه اليابان فى هذه الفترة الى ممارسة دور فى منطقة شرق آسيا باستخدام أدواتها الاقتصادية والدبلوماسية ضمانةا لجملة مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية - إن كان الملاحظ ان بناء وتنفيذ منظومة من الأهداف والوسائل فى تعامل اليابان مع القضية الكورية لم يصاحبه توجه يابانى جذرى للقضاء على مخلفات مرحلة الاستعمار اليابانى لكل من كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية أما الموقف اليابانى من قضية كمبوديا فقد اتسم بالتوسع فى تقديم اليابان لجملة من المبادرات الدبلوماسية والمعونات الاقتصادية للمشاركة فى حل الأزمة وإن لم تمتد المشاركة اليابانية الى المساهمة فى قوات حفظ السلام أو بشكل عام المساهمة عسكريا فى حل الأزمة .

وفى الفصل الثالث تناولت الدراسة أدوات السياسة الخارجية الاقتصادية وهى التجارة والاستثمارات والمعونات تم تقسيم كل مبحث الى مطلبين يتناول الأول الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٠ والثانى الفترة من ١٩٧١ فى عام ١٩٨٥ .

فيما يتعلق بالتجارة بين اليابان ودول شرق آسيا فالملاحظ بشكل عام هو اتجاه إشكالية العجز التجارى بين اليابان ومعظم دول شرق آسيا إلى التصاعد بحيث تصبح أهم الإشكالات على صعيد العلاقات اليابانية الآسيوية. وهو ما تم فعلا في النصف الثاني من الثمانينات وذلك نتيجة لاجمليتين من العوامل الاولى تتعلق بالسياسة اليابانية للتعامل مع هذه الإشكالات والثانية تتعلق بخصائص الهيكل الاقتصادى لتلك الدول، وفيما يتعلق بالمعونات الاقتصادية لدول شرق آسيا فالملاحظ انها كانت أكثر الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية اليابانية التي تم توجيهها لمجموعة أهداف لا تقتصر على النطاق الإقتصادي ولكن تمتد إلى جملة من الأهداف السياسية والاستراتيجية والاقتصادية - ويتضح التطبيق الفعلي لذلك في سياسة المعونات اليابانية تجاه دول شرق آسيا بشكل عام وبشكل خاص في سياسة المعونات تجاه دول جنوب شرق آسيا.

ويمكن تحديد ثلاث توجهات رئيسية للسياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا خلال الفترة من (١٩٤٥-١٩٨٥) تمثل خصائص رئيسية لتلك السياسة

أ - الاعتماد بشكل أساسى على الأدوات الاقتصادية فى تحقيق أهداف

السياسة الخارجية اليابانية فى شرق آسيا

ركزت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية على إعادة بناء اقتصادها وإنجاز معدلات نمو عالية تقارب تلك التي حققتها الدول الصناعية المتقدمة، وتحقيقاً لذلك الهدف الرئيسي اتجهت اليابان إلى دفع تجارتها مع دول شرق آسيا، التي كانت ذات أهمية للحصول على المواد الخام والأسواق اللازمة لتصريف منتجات الصناعة اليابانية، فضلا عن ذلك قدمت تعويضات لثمانى من دول شرق آسيا.. والتي كانت بالأخص لها دوراً مزدوجاً.. حيث كانت تهدف بها اليابان إلى تحسين مكانتها في منطقة شرق آسيا والتي تدهورت بفعل احتلالها لها، بالإضافة إلى فتح الأسواق الآسيوية لليابان. وفي المقابل فإن النطاق الدبلوماسى لتعامل اليابان مع الدول الآسيوية ظل محصوراً في الخمسينات والستينات في إنجاز اتفاقيات التعويضات اليابانية

لها.. كما أنه كان مقيداً بالحدود التي وضعتها السياسة الأمريكية وذلك شكل أكبر مما كان مفروضاً على تعاملاتها الاقتصادية وتظهر تلك القيود في السياسة اليابانية تجاه الصين وكوريا والملاحظ أن هناك تنوعاً في أدوات السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا مع مطلع عقد السبعينات وخلال عقد السبعينات وحتى منتصف الثمانينات كان مدفوعاً بإدراك اليابان للتغير في السياسة الأمريكية مع بداية انسحابها عسكرياً بتخفيض اعداد قواتها في شرق آسيا - وتخفيض معوناتا لدول المنطقة .. وأدى ذلك إلى توسع اليابان في استخدام أدواتها الاقتصادية ثم الدبلوماسية ضماناً لتحقيق أهدافها وتعويضاً عن التغير في السياسة الأمريكية وينطبق ذلك التوسع على موقفى اليابان من قضيتى كوريا وكمبوديا على الأخص فى السبعينات والثمانينات. والملاحظ أن استخدام اليابان للأدوات الدبلوماسية قد اتسم بالطابع الحذر عموماً وإن كانت حدثه تتضح بشكل أكبر فى موقفها من النزاع السوفيتى- الصينى عنه فى القضية الكورية والقضية الكمبودية ويمكن تفسير ذلك أساسا بمخاوف اليابان من التورط فى النزاع بينهما - غير أن النوع السابق لا يعنى تراجع المكانة النسبية للأدوات الاقتصادية والتي حظت بها منذ بداية فترة الدراسة ويمكن أن يرجع ذلك إلى وضع اليابان كقوة إقتصادية كبرى فى شرق آسيا، فضلاً عن أن السياسات التي اتبعتها معظم دول شرق آسيا وبالأخص دول الأسيان كانت حافزاً لتنامي تعاملاتها باستخدام الأدوات الاقتصادية أساساً فضلاً عن استمرار المحاذير التي وردت على استخدام القوة العسكرية .

التوجه الثانى :-

تأييد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية فى شرق آسيا :-

يكشف تحليل مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا عن أن توجهها رئيسياً يميز سياساتها وهو تأييد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية .

والملاحظ أن ذلك يشمل التأييد السياسى والدبلوماسى وعن طريق الأدوات الاقتصادية وبالأخص المعونة وذلك فى اطار تبادلى لجملة من المزايا والمنافع بين كل من الولايات

المتحدة واليابان وتكمن أهمية هذا الإطار بالنسبة لهذا التوجه فى أن المنافع المحققة لليابان من خلاله ظلت السند من المنظور اليابانى للتمسك بهذا التوجه والتحالف مع الولايات المتحدة عموماً.

حيث استفادت اليابان من الدعم الاقتصادى الأمريكى لتجاريتها مع دول جنوب شرق آسيا منذ عام ١٩٤٧ حتى عقد الستينيات، كما كانت الحماية الأمريكية هى الضامن الرئيسى لأمن اليابان خلال فترة الدراسة إجمالاً فى مواجهة التهديدات التى جابهته والتى شملت بالترتيب التهديدات السوفيتية والتهديدات الناتجة عن الصراع السوفيتى - الصينى ثم التهديدات الناتجة عن الصراعات الآسيوية.

أما الولايات المتحدة فقد استفادت من التجارة اليابانية مع دول جنوب شرق آسيا باعتبارها أحد الأدوات الاقتصادية لمواجهة الشيوعية فى شرق آسيا، فضلاً عن أن تواجد القوات الأمريكية فى اليابان طوال فترة الدراسة فى ظل الموقع الإستراتيجى لها كان عنصراً هاماً أيضاً فى مواجهة القوات السوفيتية فى شرق آسيا.

والملاحظ أيضاً أن هناك بعض الاستثناءات ترد على عمومية هذا التوجه يمكن إجمالها فى حالتين أساسيتين الحالة الأولى : - ممارسة جماعات المصالح الاقتصادية ذات الروابط مع الصين وعدد من أحزاب المعارضة لضغوط واضحة على الحكومة اليابانية دفعتها الى التخفيف من مقاطعتها الاقتصادية للصين الشعبية بتوقيع اتفاق تجارى مع الصين عام ١٩٦١، لذا لا يمكن القول بأن جماعات المصالح الاقتصادية التى مارست تأثيرات كبرى على السياسة الآسيوية لليابان كانت منحازة تماماً لتأييد السياسة الأمريكية فى شرق آسيا.

الحالة الثانية : -

كانت للضغوط العديدة من جانب قطاعات كبيرة من الرأى العام اليابانى وقوى سياسية فى اليابان تأثير تمثل فى اتجاه اليابان لمحاولة ممارسة دور الوسيط فى قضية فيتنام وعدم التبعية الكاملة للموقف الأمريكى منها، كما أن اليابان قد أقدمت على تطبيع علاقاتها مع فيتنام عام ١٩٧٤ بما يعكس إتجاهاً لم تتبناه السياسة الأمريكية فى تلك الفترة .

التوجه الثالث

عدم التدخل باستخدام القوى العسكرية فى شرق آسيا

اتسم الملوك اليابانى فى شرق آسيا خلال فترة الدراسة بخلاف القوى الكبرى الأخرى فى تلك المنطقة الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفيتى بعدم اللجوء للتدخل باستخدام القوى العسكرية فى شرق آسيا ونجد على المستوى العملى حالتين اثيرنا فيهما مسألة مشاركة اليابان عسكريا فى تلك المنطقة وهما حالتى القضية الفيتنامية والقضية الكمبودية ويمكن القول أن هناك علاقة سببية بين تأثيرات خبرة الحرب العالمية الثانية ومرحلة الاحتلال اليابانى لشرق آسيا وبين ممارسة بعض الجماعات المهمة بالسياسة الخارجية لدور يستهدف عدم مشاركة اليابان عسكريا فى كل من فيتنام وكمبوديا وإن كان حدة المعارضة فى البيئة الداخلية للسياسة الخارجية اليابانية كانت أقل بكثير من المعارضة للمشاركة فى فيتنام ويمكن أن يرجع للاختلاف فى النظر الى طبيعة عملية المشاركة حيث كان ينظر للمشاركة فى فيتنام باعتبارها عملا عدوانياً على حين كانت المشاركة فى كمبوديا ضمن مهام التسوية السلمية للأزمة، فضلا عن القرب الزمنى بين قضية فيتنام وفترة الحرب العالمية الثانية بحيث برزت بعض القوى السياسية من تلك التى تأثرت بخبرتها المباشرة فى الحرب العالمية الثانية كعناصر رئيسية لمعارضة مشاركة اليابان عسكريا فى فيتنام.

ويجدر الإشارة الى ضرورة التمييز بين نشأة هذا التوجه من ناحية وتطوره واستمراره من ناحية أخرى من حيث العوامل المؤدية لكل منهما فإذا كانت نشأة هذا التوجه بفعل العامل الخارجى الذى تمثل فى السياسة الأمريكية التى استهدفت إنهاء النزعة العسكرية اليابانية.. فإن تطور هذا التوجه واستمراره والتمسك به كان بفعل الاتجاهات فى البيئة الداخلية للسياسة الخارجية اليابانية التى شملت رأى العلم اليابانى والقوى الرئيسية المؤثرة على السياسة الخارجية اليابانية وبالأخص أحزاب المعارضة التى نظرت الى التدخل الخارجى عسكرياً من منطلق تأثيرات مرحلة الاحتلال والحرب العالمية الثانية باعتباره عملاً لا يفيد فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية لليابان.

فضلا عن النظرة الى الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره الوسيلة الرئيسية لتحقيق الأمن اليابانى.

وإجمالاً فإن أهم الإشكالات التى واجهتها السياسة الخارجية اليابانية فى شرق آسيا نتجت عن تأثيرات مرحلة الاستعمار اليابانى لدول شرق آسيا، وبشكل مباشر فقد ترتب عليها إشكالية التعويضات التى التزمت اليابان بتقديمها لدول شرق آسيا عن ممارسات مرحلة الاحتلال لها، ورغم أن اليابان تمكنت من حل هذه الإشكالية مع ثمان من دول آسيا بعقد اتفاقيات معها لتقديم التعويضات فى الخمسينات والستينات، فإن تسوية تلك الإشكالية قد تداخلت مع مواقف اليابان من قضايا آسيوية أخرى كمواقف اليابان من قضية تمثيل دولة الصين، حيث تم تسويتها بعد اعتراف اليابان بالصين الشعبية.

كما واجهت اليابان مطالب من أفراد وجماعات آسيوية أخرى لتقديم تعويضات عن ممارسات المرحلة الاستعمارية، لم تتجه اليابان إلى تسويتها خلال فترة الدراسة على أساس عدم فتح المجال لدفع تعويضات جديدة بخلاف مطالبات الدول. وتنفذ الدراسة تركيز اليابان على معالجة إشكالية التعويضات فى حدود المنافع الاقتصادية لليابان منها دونما الأخذ فى الحسبان بشكل كافى للاعتبارات النفسية والسياسية المرتبطة ها.. وهو ما تداركته اليابان ببداية عقد التسعينات بالاتجاه لوضع خطة لتقديم تعويضات للأفراد وبالأخص فيما عرف بمسألة النساء الآسيويات، بالإضافة للتعويضات توجد أيضا مشكلة الكوريين المقيمين فى اليابان.

وبشكل غير مباشر يمكن أن يندرج تأثير مرحلة الاستعمار فى إدراك دول منطقة شرق آسيا سلبياً للتوسع اليابانى اقتصادياً فى تلك المنطقة ومحاولاتها تحسين أو تدعيم قدراتها العسكرية خلال عقدى السبعينات والثمانينات من تلك الدراسة، وإن كان بروز ذلك فيما يتعلق بادراك التوسع الاقتصادى اليابانى يتضح أساساً فى حالة العلاقات اليابانية مع تايلاند ثم الفلبين.

وعلى المستوى الأدنى من مستوى الإشكاليات السابقة المرتبطة بفترة الاستعمار كما يتضح من التفاعلات اليابانية- الآسيوية تبرز إشكالية العجز التجارى بين اليابان ودول شرق آسيا خلال الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٥) من فترة الدراسة- وذلك بالتزامن فى مطالبات ثمانى دول آسيوية من اليابان باتخاذ إجراءات محددة لسد العجز فى ميزان التجارة بين اليابان وبينها.. غير أنه يلاحظ أن المشروعات والإقترحات التى قدمتها اليابان لحل ذلك الإشكالية ائتمت بالطابع الجزئى سواء من حيث عدد الدول التى شملتها حيث اقتصرت على دول الآسيان وإغفال السعى لتسوية تلك الإشكالية مع الصين التى كانت أكثر الدول التى لها عجز تجارى مع اليابان أو من حيث بنود المواد السلع التجارية التى تضمنتها. وقد كان من نتيجة ذلك لجوء الدول الآسيوية الى اتخاذ إجراءات حمائية لتخفيف العجز التجارى. ويمكن القول أن معالجة اليابان لتلك الإشكالية قد أسهمت فى تصاعدها وإن كانت هناك اعتبارات أخرى تعلقت بطبيعة الهيكل الاقتصادى لعدد من الدول الآسيوية.

توصى الدراسة بالاهتمام بدراسة التطورات التى طرأت على السياسة الخارجية اليابانية خلال عقدي السبعينات والثمانينات والأخص فيما يتعلق باتجاه اليابان المتنامى إلى ممارسة دور على الصعيد الآسيوى على الجانبين الإقتصادى والسياسى والاعتبارات والعوامل الدافعة لذلك. وتوصى الدراسة أيضا بالاهتمام بدراسة مراكز صنع قرارات السياسة الخارجية اليابانية وبناء قنوات الإتصال بها بما يمكن أن يودى الى تحقيق أفضل النتائج فى التعامل مع اليابان.

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية

الكتب

- (١) أموين رايشاور: اليابانيون، ترجمة ليلى الجبالي، (الكويت، عالم المعرفة) ١٩٨٧.
- (٢) بول كيندى: صعود وسقوط الدول المظلمى، ترجمة السيد محرز خليفة، (لقاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات)، ١٩٩٢.
- (٣) جون هندسون: العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة د. طه عبد الله منصور، (الرياض، المريخ للنشر)، ١٩٨٧.
- (٤) د. فؤاد هاشم عوض: التجارة الخارجية والدخل القومى، (القاهرة، دار النهضة العربية)، ١٩٧٥.
- (٥) د. محمد طه بدوى: مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (بيروت اندار المصرية للطباعة والنشر)، ١٩٨١.
- (٦) د. محمد على العوينى: العلاقات الدولية فى النظرى والتطبيق، (القاهرة، مكتبة الأنجلو)، ١٩٨٢.
- (٧) د. مصطفى كامل السيد (محرر)، حتى لا تنشب حرب عربية عربية أخرى، أعمال المؤتمر السنوى للخاص للبحوث السياسية، (مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة)، ١٩٩٢.

الدوريات

- (١) ابراهيم أحمد ابراهيم: أزمة الأريك وأبعادها فى الاقتصاد العالمى السياسة الدولية، العدد ٨٥، يوليو ١٩٨٦.
- (٢) د. أسما عيل صبرى مقلد: أزمة السياسة الأمريكية فى فيتنام، السياسة الدولية، العدد ٢١، السنة يوليو ١٩٧٠.
- (٣) أمانى محمود فهمى: أبعاد الأزمة السياسية فى كوريا الجنوبية، السياسة الدولية، العدد ٨٥، ١٩٨٦.
- (٤) جمعة عبد الله الحاج: الخلاف الروسى اليابانى حول جزر الكوريل، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، الكويت، العدد ٩٥، ١٩٩٤.
- (٥) اللواء. حسن البدرى: حرب الأسبوع الفيتنامية الكمبودية، السياسة الدولية، العدد ٥٦، ١٩٧٨.
- (٦) سمعان بطرس فرج الله، أزمة فيتنام والسلام، السياسة الدولية، العدد ١ يوليو ١٩٦٥.
- (٧) د. سمعان بطرس فرج الله، الحرب الاستعمارية فى فيتنام، السياسة الدولية العدد ١٠، أكتوبر ١٩٦٧.
- (٨) عبد العزيز العجيزى، الحزبية والديمقراطية فى اليابان، السياسة الدولية، العدد ٦٧، يوليو ١٩٦٧.

- (٩) عبد العزيز العجيزى: فيتنام والاستراتيجية الأمريكية الجديدة، السياسة الدولية، العدد ١٩ يناير ١٩٧٠.
- (١٠) عبد العزيز العجيزى: التسوية السياسية، التسوية العسكرية لحرب فيتنام، السياسة الدولية، العدد ٣١ يناير ١٩٧٣.
- (١١) د. عبد المنعم سعيد: اليابان والقرى الكبرى، السياسة الدولية، العدد ١٠١، يوليو ١٩٩٠.
- (١٢) د. محمود عبد المنعم مرئضى: المراحل الخمس للعلاقات الصينية - السوفيتية، السياسة الدولية، العدد ٧٨، أكتوبر ١٩٨٤.
- (١٣) مصطفى علوى: التحرك اليابانى والتوازن الجديد فى آسيا، السياسة الدولية العدد ٥٦، أبريل ١٩٧٩.
- (١٤) محمد عيسى: دور اليابان الاقتصادى فى آسيا، السياسة الدولية العدد ١٦، أبريل ١٩٦٩.
- (١٥) د. نازلى معوض: الادراك اليابانى للنظام الدولى، السياسة الدولية، العدد ١٠١، عام ١٩٩٠.
- (١٦) نادية حمزة: الحروب الشيوعية فى جنوب شرق آسيا، السياسة الدولية، العدد ٥٧، يوليو ١٩٧٩.
- (١٧) نبيه الأسفهانى: أبعاد النزاع الصينى السوفيتى، السياسة الدولية، العدد ١٧ يوليو ١٩٦٩.
- (١٨) نبيه الأسفهانى: الحوار بين بكين وطوكيو، السياسة الدولية، العدد ٣١، عام يناير ١٩٧٣.
- (١٩) يوسف ميخائيل يوسف: كمبوديا وخريطة الصراعات فى جنوب شرق آسيا، السياسة الدولية، العدد ٥٩، يناير ١٩٨٠.

الرسائل العلمية

الدكتوراه

- (١) محمد نعمان جلال: للعلاقات اليابانية الصينية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠.
- (٢) هالة سعدى: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٢.

الماجستير

- (١) خليل درويش، النظام الحزبى فى اليابان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠.

(٢) هادية سعيد الشرييني: السياسة الخارجية لليابانية تجاه الولايات المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦.

(٣) وردة بدران: السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كيندي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٧٣.

المصنف

عطية عيسى الأهرام ١٩٨٤/٩/٧

الأهرام ١٩٦٥/٦/١٥

الأهرام ١٩٧٣/١٢/١٣

الأهرام ١٩٨٣/٩/٢١

الأهرام ١٩٨٤/٥/٣١

الأهرام ١٩٨٤/٩/١٧

الأهرام ١٩٨٥/٢/٢٦

الأهرام ١٩٨٥/٥/٥

الأهرام ١٩٨٥/٨/٥

الأهرام ١٩٨٦/١١/٧

الوفد ١٩٩٣/٣/٢٤

وكالة أنباء أ/ف/ب ١٩٨٥/١٢/٢٣

Books

- 1) Barweet Deak; China and Major Power in East Asia (Washington: The Brooking Institute, 1977.
- 2) Baye Gavin: Asia and the International System (Cambridge: Wayne wilson) 1978.
- 3) Bunge M Frederica (Editor) Japan: A Country Study (Washington: The American University) 1983.
- 4) Clought N. Ralef: East Asia and U.S Security, (Washington: The Brook- ing Institute, 1976.
- 5) Ellison J, Herbert, (editor): The Sino Soviet Conflict (Washington: Uni- versity of Washington Press, 1982.
- 6) Friedman George and Merdith Barde, The Coming war with Japan (New York: Martim's Press, 1991.
- 7) Frank Isaiah (rdtor): The Japanese Economy in International Perspective (Baltimore: John Hobkins University Press, 1975.
- 8) Hane Mikiso: Japan, A Historical Survey (London: Westive Press) 1986.
- 9) Harrson Seligs, The Widening Gulf (New York: Macmillian Publishers Co, 1978.
- 10) Han Joo Sung: Continuning and change in korean American Relation (Seoul: The Assistance Research) 1982.
- 11) Hinton Herald: Communist China in World Politics, (London: Macmil- lian Press, 1966.

- 12) Higashi Chikara and Lauter Peter, The Internationalization of The Japanese Economy (Boston: Kluwer Academic publishers, 1987.
- 13) Holliday Jon; Japanese Imperialism Today (New York: Monthly The Review Press, 1985.
- 14) Hyoe Marokami (editor): Politics and Economics in contemporary Japan, (Stanford: Stanford University Press) 1988.
- 15) Isenberg Irwin; Japan as Asian Power (New York: The Wilson Company) 1972.
- 16) Jain, P. J, China in world Politics (New Delhi: Radiant Publisher, 1976.
- 17) Jan K R, China and Japan 1949-1972 (New Delhi: Radiant Publisher, 1971.
- 18) Jansen B Morris: Japan and China (Chicago: Rand Nally College Publishers Company 1975.
- 19) Kajima Morinosuke: Modern Japanese Foreign Policy (Tokyo: Juttle Company Publisher) 1969.
- 20) Kathleen Newland: International Relation of Japan (London: Macmillan Press), 1990.
- 21) Kim C yong: Korea and Major Power: Maryland: Maryland University, 1972.
- 22) Koichi Kishimoto: Politics in Modern Japan (Tokyo: Japan Echo inc, 1988.
- 23) Kosai Yutaka: The Era of High Speed Growth in Japan (Tokyo: University of Tokyo Press, 1987.

- 24) Khan Herman and Pepper Thomson: The Japanese Challenge (New York: Thomas Crowell Publishers) 1979.
- 25) Lawrence Olson: China Foreign Relations since 1949 (Baston: Roledge Kegen Panlld) 1975.
- 26) Lawrence Olson : The Diemention of Japan (New York: Field Staff inc, 1977.
- 27) Macdonald Stone Dondld: Koreans (London: Westive Press) 1988.
- 28) Ming Co Sambana: A hand Book of Korea (Seoul: Korean Oversea Information service 1990.
- 29) Nelson Raymond: The Philippines (London: thomes and Hundon Ltd, 1968.
- 30) Nester william: The Foundation of Japan (London: Macmillan Press, 1990.
- 31) Nester William: Japan's Growing Power Over East Asia and The World: London: Macmillan Press, 1990.
- 32) Nishi Tashio: Unconditional Democracy in Japan (California: Hoover Press, 1982.
- 33) Okito Saboro: Japan in the Work Economy, Tokyo: University of (Tokyo Press) 1989.
- 34) Okito Saboro: The Developing Economies and Japan (Tokyo: University of Tokyo Press, 1989.
- 35) Organshi K. A.: World Politics, (New York: Alfred Knobh inc) 1958.
- 36) Ozakai Rabert (Editor) international Relations of Japan (London: Westive Press) 1990.

- 37) Scalapino Robert (Editor) International Relations of Japan (Los Angeles: University of California Press) 1977.
- 38) Suzuki Morris T, Seiyama (editors) Japanese Capitalism Since 1945, New York: M Sharp inc, 1989.
- 39) Tokunaga Shajirao: (editor) Japanese Foreign Investment and Asian Economic Interdependence, (Tokyo: University of Tokyo Press), 1992.
- 40) Vogel Ezra: (editor) Modern Japanese Organization and Decision Making, Brekly: University of California Press, 1975.
- 41) Yim Ha Kawan: China Since Mao, London: Macmillan Press, 1980.
- 42) Zagoria Donald (editor) Soviet Policy in East Asia, London: Yale University Press, 1987.

Periodicals:

- 1) Babrow B david and Kudrle Robert, How to Manage resource Weakness: Japan and Energy, World Politics, Vol XXXIX N.4 July 1987.
- 2) Morr Robert, Japanese Foreign Aid.. The Rising Sun, Journal of International Affairs Vol 41 No. 1 Summer 1987.
- 3) Okito saboro, Japan and the Pacific Basin, Journal of international Affairs, Vol 21 N. 1, 1980.
- 4) Tsurutani Taktugu, The Causes of Paralysis, foreign Policy, N 56, 1982.

Other sources:

- 1) Asian security 1979, (Tokyo: Research Institute for Peace and security, Defence Presway Publisher, 1979.
- 2) Asian security 1980, _____ 1980

- 3) Asian security 1981, _____ 1981.
- 4) Asian security 1982, (Tokyo: Research Institute for Peace and security, Nikkei business Publishing), 1982.
- 5) Asian security 1983, _____ 1983.
- 6) Asian security 1984, _____ 1984.
- 7) Asian security 1985, _____ 1985.
- 8) Defence of Japan, Tokyo: Defence Agency, 1979.
- 9) Diplomatic Blue Book (Tokyo, Ministry of Foreign Affairs), 1986.
- 10) Japanese Economic Almanac, Tokyo; Nihon keizai, (Shimbin inc.), 1985.
- 11) Japan's ODA, Ministry of Foreign Affairs, 1988.
- 12) White papers of Japan: (Tokyo: Japan Institute of International Affairs) 1973.
- 13) White papers of Japan, _____, 1985.

السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا ١٩٤٥ - ١٩٨٥

المؤلف في سطور

- مواليد أبريل ١٩٢٧ .
- خريج اقتصاد وعلوم سياسية ١٩٨٨ .
- حاصل على ماجستير علوم سياسية ١٩٩١ بتقدير امتياز .
- يعد دكتوراه في العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .
- نشرت له العديد من الأبحاث والدراسات في المجلات والصحف العربية حول الشؤون الآسيوية والسياسة الخارجية اليابانية بشكل خاص .
- شارك في التقرير الاستراتيجي العربي الصادر عن مؤسسة الأهرام .
- عضو المكتب الفني لرئيس الهيئة العامة للاستعلامات .

الكتاب في سطور

يتضمن هذا الكتاب ون دراسة أكاديمية عربية شاملة عن السياسة الخارجية اليابانية، وتسمى هذه الدراسة في تفسير الخصائص الرئيسية لسياسة الخارجية اليابانية ومنها عدم رغبة اليابان في الانغماس بشكل كبير في النزاعات الدولية والإقليمية الحاضرة وتسمى أيضا في فهد الاعتبارات والعوامل الحكومية لموقف وتجاهات القوى الفاعلة والمؤثرة على سياسة الخارجية اليابانية - الرسمية أو غير الرسمية - وتتناول الدراسة بتحليل المحددات العامة والبيئة التي تجد فيها السياسة الخارجية اليابانية دحيا وقيود ودوافع مع دراسة تفصيلية لعلاقات اليابان مع دول شرق آسيا المجاورة لها وهي الدول التي جددت بها روابط تاريخية عميقة جغرافية وتاريخية وثقافية واقتصادية، ودراسة الفعلات الكثيفة ليابان مع دول هذه المنطقة يمكن أن يؤدي إلى التوصل إلى فؤ عند تحكم حركة واتجاهات السياسة الخارجية اليابانية.

وتشمل الدراسة على ثلاثة فصول :
الأول، العناصر والعوامل المحددة لسياسة الخارجية اليابانية، والثاني، عددا من مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا السياسية، أما الفصل الثالث فيتناول الأدوات الاقتصادية لسياسة خارجية اليابانية تجاه شرق آسيا وهي : التجارة والاستثمارات والمعونات.